وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

www.moci.gov.qa

الدليل الارشادي حول المستفيد الحقيقي

2024

الفهرس

1 مقدمة	2
1.1 الإطار العام للدليل	3
1.2 أهداف الدليل	4
1.3 مجال انطباق الدليل	5
1.3.1 مفهوم الشخص المعنوي	4
1.3.2 مفهوم الترتيب القانوني	7
2 مفهوم المستفيد الحقيقي	**7**
3 تحديد المستفيد الحقيقي من قبل الجهات الخاصعة في إطار اتخاذ تدابير العناية الواجبة	16
3.1 معايير تحديد المستفيد الحقيقي من الأشخاص الطبيعيين	18
3.2 معايير تحديد المستفيد الحقيقي من الأشخاص المعنويين	19
المستوى الأول	19
المستوى الثاني	22
المستوى الثالث	25
3.3 معايير تحديد المستفيد الحقيقي من الترتيبات القانونية	28
4 تحديد المستفيد الحقيقي من قبل الأشخاص المعنوية و الترتيبات القانونية في إطار تدعيم الشفافية : السجل الإقتصادي الموحد	30
4.1 واجب التصريح بالمستفيد الحقيقي المحمول على الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية	34
4.1.1 الكيانات المعنية بواجب التصريح بالمستفيد الحقيقي	35
4.1.2 المعلومات المطلوبة عند التصريح بالمستفيد الحقيقي	38
4.1.3 معايير تحديد المستفيد الحقيقي لغايات التصريح به	38
4.2 إتاحة المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين	40
4.2.1 إتاحة المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين داخل الدولة	40
4.2.2 تبادل المعلومات مع الجهات الأجنبية النظيرة	40
5 العقوبات والجزاءات المترتبة عن مخالفة الالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي	42
5.1 مخالفة الالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي في إطار اتخاذ تدابير العناية الواجبة	43
5.1.1 العقوبات	43
5.1.2 الجزاءات الادارية و المالية	43
5.2 مخالفة الالتزامات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح عن المستفيد الحقيقي	44
5.2.1 العقوبات	44
5.2.2 الجزاءات الادارية و المالية	45
6 توجيهات إرشادية بخصوص الأساليب المتواترة لإخفاء المستفيد الحقيقي	46
قائمة المراجع	49

1.1 الإطار العام للدليل

لا يمكن لأحد أن ينكر الدّور الاقتصادي البنـّاء الذي لعبته الشركات التجارية والمنشآت الإقتصادية والترتيبات القانونية في تحقيق النمو الإقتصادي وإنجاز المشاريع وخلق الثروة في إطار اقتصاد السوق القائم على المبادرة الفردية وعلى حرية الإستثمار، فكانت بمثابة الهياكل أو الأطر التي ساهمت في تجميع الثروات لتحقيق الاستثمارات وتكوين المشاريع في ميادين اقتصادية متنوعة وفي إطار أنشطة مشروعة.

غير أن هذا الجانب الإيجابي لايمكن أن يحجب جانبا سلبيا وهو دور المنشآت الاقتصادية وبصفة خاصة الشركات التجارية والترتيبات القانونية في المساعدة على ارتكاب الأنشطة الإجرامية ، إذ يمكن أن تقع إساءة استعمال هذه الكيانات لأغراض إجرامية فتكون بمثابة الأداة التي تتيح ارتكاب أنشطة غير مشروعة أو الإنتفاع بالمتحصلات من الأنشطة المذكورة. فغالبا ما يعمد المجرمون إلى استعمال الشركات أو الترتيبات القانونية لحجب أو إخفاء المصدر غير المشروع للأموال التي تحصلوا عليها إثر إرتكابهم جرائم مختلفة (رشوة، تهرب ضريبي، سرقة، استيلاء على أموال عمومية أو على أموال شركات، احتيال، بيع المخدرات والأسلحة، تهريب، ابتزاز) فتكون هذه الشركات أوالترتيبات بمثابة قنوات تمر عبرها هذه الأموال بهدف إخفاء طابعها غير المشروع و التمويه عن مصدرها الإجرامي بما يسمح للمجرمين بالتفصي من عواقب أفعالهم والإنتفاع بمتحصلات الجرائم التي ارتكبوها1.

ويكون المسعى موفّقا كلّما كانت القدرة على الحجب والاخفاء أكبر ، إذ في ظل إنعدام الشفافية لا تستطيع سلطات إنفاذ القانون معرفة الأشخاص الطبيعيين المتخفين وراء هذه الكيانات والترتيبات القانونية وهو ما ينعكس سلبا على قدرات أجهزة إنفاذ القوانين على تعقب مرتكبي الجرائم المالية و غيرها من الجرائم المدرة للأموال وردعهم، ممّا يحفزّهم على ارتكاب مثل هذه الجرائم2.

وبناء عليه، حصلت القناعة لدى الدول والهيئات والمنظمات الدولية بأنّ عدم توفر معلومات وافية ودقيقة ومحدثة يمكن الحصول عليها بسرعة تتعلّق بالمستفيد الحقيقي، من شأنه أن يساعد على ارتكاب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك من خلال إخفاء هوية المجرمين المعروفين أو المشتبه فيهم والتمويه حول الغايات الحقيقية من وراء فتح حساب أو مسك أصول باسم الشركة أو الترتيب القانوني وحول مصادر أو أوجه استعمال الأموال أو الأصول الموضوعة على ذمة تلك الشركة أو الترتيب القانوني.

من ثمة برزت الحاجة إلى معرفة المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية، إذ كلّما كانت المعلومات المتعلقة بهيكلة رأس مال الشركة والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنويين والترتيبات القانونية وطبيعة نشاطهم ومصدر أموالهم متوفرة ومتاحة لأجهزة انفاذ القوانين وغيرها من السلط المختصة بالدولة، كلما كانت المخاطر المترتبة عن إساءة إستعمال الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية منخفضة ومحدودة3.

1 انظر الدراسة المرجعية لأوجه إساءة استعمال الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية لغايات إجرامية :
World bank / UNIDOC SATR, the puppet masters: how the corrupt use of legal structures to hide stolen assets and what to do about it, 2011

2 Financial Action Task Force FATF, The misuse of corporate vehicles, including trust and company service providers; 2006 - Financial Action Task Force FATF and Caribbean financial action task force CFATF, Money Laundering using trust and company service Providers, October 2010 - Financial Action Task Force International (FATF), Guidance : Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 3

3 OECD and IDB, A beneficial ownership implementation toolkit, 2019, p. 4-5

1.2 | أهداف الدليل

تم إعداد هذا الدليل من قبل وزارة التجارة والصناعة بغاية استعراض و توضيح مفهوم المستفيد الحقيقي بوجه عام كما ورد بالمعايير الدولية وأهمها توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) و بالإطار التشريعي القطري والمتمثل أساسا في القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب كما تم تعديل بعض أحكامه بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 و لائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2019 كما تم تعديل بعض أحكامها بقرار مجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2021 و القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الإقتصادي الموحد ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2020 وهو موضوع الجزء الأول .

كما يهدف هذا الدليل في جزئه الثاني إلى مساعدة الأعمال و المهن غير المالية المحددة في دولة قطر على التعرف على المستفيد الحقيقي في إطار اتخاذهم لتدابير العناية الواجبة تجاه عملائهم و ذلك تنفيذا لمقتضيات المادة 11 من القانون رقم (20) لسنة 2019 باصدار قانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و لائحته التنفيذية و قواعد التزامات مدققي الحسابات القانونيين و تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة و مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية و الشركات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب الصادرة بموجب قرار وزير التجارة و الصناعة رقم (48) لسنة 2020 و قواعد التزامات المحامين و قواعد التزامات الوسطاء العقاريين والموثقين المفوضين بمتطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب الصادرة بقراري وزير العدل رقم (24) و(25) لسنة 2020 (والمشاراليها لاحقا في هذا الدليل بقواعد الإلتزامات). ويقصد بتدابير العناية الواجبة على معنى المادة الأولى من قواعد الالتزامات المذكورة بجملة التدابير المتخذة من الأعمال و المهن غير المالية المحددة ، و التي تشمل تحديد هوية العميل ،و التحقق منها من خلال استخدام الوثائق أو البيانات أو المعلومات الأصلية من مصدر مستقل و موثوق، وتحديد ما إذا كان العميل يعمل بالنيابة عن شخص آخر و التأكد من أن أي شخص يدعي أنه يتصرف بالنيابة عن العميل مخول بذلك مع تحديد هويته و التحقق منها ، وفهم طبيعة عمل العميل أو نمط نشاطه و الغرض من علاقة العمل و طبيعتها ، و تحديد الشكل القانوني للعميل سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أو ترتيبا قانونيا.

و تتوجه الأحكام المفصلة بالجزء الثاني من هذا الدليل الى الأعمال و المهن غير المالية المحددة الخاضعة لمراقبة ومتابعة وإشراف كل من وزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل (والمشار إليها لاحقا في هذا الدليل بالجهات الخاضعة) وهي:

1. الوسطاء العقاريون، متى باشروا معاملات تتعلق بشراء أو بيع عقارات أو كليهما لصالح العملاء.
2. تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، عند إبرامهم معاملات نقدية مع عملائهم تساوي أو تزيد قيمتها على (50.000) خمسين ألف ريال، أو مايعادلها بالعملات الاجنبية.
3. الموثقون المفوضون والمحامون والمحاسبون والمحاسبون القانونيون، سواء كانوا يمارسون مهنتهم منفردين أو شركاء أو أصحاب المهن العاملين في شركات مهنية، وذلك عند إعدادهم أو تنفيذهم أو قيامهم بمعاملات نيابة عن عملائهم أو لمصلحتهم فيما يتعلق بأي من الأنشطة التالية:

أ- شراء العقارات أو بيعها.

ب- إدارة أموال العميل أو أوراقه المالية أو أصوله الأخرى.

ج- إدارة الحسابات المصرفية، أو حسابات التوفير، أو حسابات الأوراق المالية.

د- تنظيم المساهمات بهدف تأسيس الشركات أو إدارتها أو تشغيلها أو الكيانات الأخرى.

هـ- تأسيس الأشخاص المعنوية أو الترتيبات القانونية أو إدارتها أو تشغيلها، وبيع الكيانات التجارية أو شرائها.

4. مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات، وذلك عند قيامهم بإعداد أو بتنفيذ معاملات لصالح العملاء تتعلق بالأنشطة التالية:

أ- العمل كوكيل للأشخاص المعنوية في تأسيس الشركات.

ب- العمل، أو الترتيب لشخص آخر للعمل بصفة، مدير أو سكرتير لشركة أو شريك في شركة أشخاص أو في وظيفة مماثلة، فيما يتعلق بأشخاص معنوية أخرى.

ج- توفير مكتب مسجل، أو مقر عمل أو عنوان مراسلة أو عنوان إداري، لإحدى شركات الأموال أو شركات الأشخاص أو لأي شخص معنوي أو ترتيب قانوني آخر.

د- العمل، أو الترتيب لشخص آخر للعمل بصفة، أمين لأحد الصناديق الاستئمانية أو أداء وظيفة مماثلة لترتيب قانوني آخر.

هـ- العمل أو الترتيب لشخص آخر للعمل بصفة مساهم بالنيابة لصالح شخص آخر.

5. أي عمل أو مهنة أخرى يصدر بتحديدها، قرار من مجلس الوزراء، بناء على اقتراح اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى اعتبار أن نجاح أي منظومة تشريعية في تحديد مفهوم المستفيد الحقيقي في ظل سعي المجرمين الدؤوب إلى إخفائه يبقى رهين نجاح القطاع العام والخاص في الإنخراط في مقاربة تشاركية تقوم بالأساس على سعي المؤسسات المالية و الأعمال و المهن غير المالية المحددة إلى تحديد المستفيد الحقيقي من عملائهم في سياق اتخاذ تدابير العناية الواجبة من جهة، وعلى سعي الدولة إلى الزام الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية الى تحديد المستفيد الحقيقي منهم من خلال واجب التصريح بالمستفيد الحقيقي من جهة أخرى، تم تخصيص الجزء الثالث من هذا الدليل الى الالتزامات المحمولة على الأشخاص المعنوية و الترتيبات القانونية المتمثلة في واجب التصريح بالمستفيد الحقيقي والتزامات السلطات المختصة بالموافقة على إنشاءها في الحصول والإحتفاظ بمعلومات وافية ودقيقة وحديثة حول المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية

المنشأة في الدولة وإتاحة هذه المعلومات للسلطات العمومية وللمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وذلك في حدود تنفيذهم لتدابير العناية الواجبة.
ويساعد هذا الجزء من الدليل الارشادي الإدارة المختصة وهي الوحدة الإدارية المختصة بالسجل التجاري والتراخيص التجارية والمكلفة بمسك السجل الاقتصادي الموحد بوزارة التجارة والصناعة وهيئة تنظيم الأعمال الخيرية و الإدارة العامة للأوقاف و غيرها من الجهات المختصة في الدولة بتسجيل الأشخاص المعنوية أو الترتيبات القانونية على فهم الالتزامات المحمولة عليهم بموجب المادة 45 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب كما تم تعديلها بموجب المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 و بموجب القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد.
كما يخول هذا الدليل للجهات المذكورة أعلاه توضيح الالتزامات المحمولة على الشركات التجارية والمنظمات غير الهادفة للربح والأوقاف وغيرها من الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية المسجلة بها أو المرخص لها من قبلها بغرض تحديد هوية المستفيد الحقيقي منها والتصريح بالمعلومات المطلوبة عنه طبقا للقانون .

1.3 | مجال انطباق الدليل

أوجب القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الإقتصادي الموحد على الأشخاص المعنوية و الترتيبات القانونية التصريح بهوية المستفيد الحقيقي منها والاحتفاظ بالمعلومات المطلوبة عنه بسجل خاص تمسكه للغرض وذلك كاجراء وجوبي للترخيص لها أو لقيدها بالسجل أو طلب تجديده أو التأشير بأي تغيير أو تعديل يطرأ عليه . و تتلقى الجهات المختصة المعلومات المصرح بها من قبل الأشخاص المعنوية و الترتيبات القانونية المسجلة بها أو المرخص لها من قبلها و تتولى تجميعها بسجل المستفيدين الحقيقيين ثم إحالتها الى السجل الإقتصادي الموحد.

أما في خصوص التعرف على المستفيد الحقيقي في إطار اتخاذ الأعمال والمهن غير المالية المحددة لإجراءات العناية الواجبة، فقد كرّس قانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و لائحته التنفيذية معايير للتعرف على المستفيد الحقيقي وهي معايير تختلف بحسب ما إذا تعلق الأمر باشخاص معنوية أو ترتيبات قانونية.

وتأسيسا على ذلك، يتجه تعريف هذين الصنفين والتمييز بينهما باعتبارهما من الأدوات أو القنوات القانونية لغسل الأموال (gnirednual yenom rof selcihev lageL) والمشار إليهما بالجزئين الثاني و الثالث من هذا الدليل.

1.3.1 | مفهوم الشخص المعنوي

الشخص المعنوي هو أي كيان بخلاف الشخص الطبيعي يمكنه أن ينشئ علاقة عمل دائمة مع مؤسسة مالية أو أن يتملك أصولا، بما في ذلك الشركة أو المؤسسة أو الجمعية أو أي كيان مماثل4. و يكون للشخص المعنوي5:

1. ذمة مالية مستقلة.
2. أهلية في الحدود التي يعيّنها سند إنشائه أو التي يقرّرها القانون.
3. حقّ التقاضي.
4. موطن مستقل.
5. جنسية.

4 المادة الأولى من القانون رقم (02) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
أورد مسرد المصطلحات العامة الملحق بتوصيات مجموعة العمل المالي (يونيو 2019)، التعريف التالي لعبارة الأشخاص الاعتبارية : تشير الشخصيات الاعتبارية أو المعنوية إلى أية كيانات غير الشخصيات الطبيعية التي يمكنها أن تنشىء علاقة عمل دائمة مع مؤسسة مالية أو امتلاك أصول. ويشمل ذلك الشركات، الهيئات التجارية أو المؤسسات أو الكيانات أو شركات التضامن أو الاتحادات أو أية جهات مشابهة.

5 المادة 45 من القانون رقم (22) لسنة 2004 المتعلق بإصدار القانون المدني.

من هذا المنطلق، يعدّ من قبيل الأشخاص المعنوية على سبيل المثال: الشركات التجارية (باستثناء شركات المحاصة[6]) وهي شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، شركات المساهمة العامة، شركات المساهمة الخاصة، شركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسؤولية المحدودة[7] التي تكتسب الشخصية المعنوية بمجرد شهرها طبق القانون[8]. كما تندرج في فئة الأشخاص المعنوية الشركات المدنية[9] كالشركة المدنية للمحاماة[10] وصناديق الاستثمار التي يعترف لها القانون رقم (25) لسنة 2002 بالشخصية الاعتبارية وبالذمة المالية المستقلة عن المؤسس[11].

كما يعتبر من قبيل الأشخاص المعنوية المنظمات غير الهادفة للربح وهي أي كيان أو شخص معنوي أو ترتيب قانوني أو منظمة، تقوم بجمع وصرف أموال لأغراض خيرية أو دينية أو ثقافية أو تعليمية أو إجتماعية أو تضامنية أو لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض النفع العام[12]. ويندرج ضمن تعريف المنظمات غير الهادفة للربح[13]:

- المؤسسات الخاصة ذات النفع العام: وهي منشأة يؤسّسها شخص أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض النفع العام ويكون للمؤسسة شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة[14].
- الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخيرية: ويقصد بالجمعية الخيرية جماعة تضم عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين يشتركون معا في القيام بنشاط خيريّ أو إنسانيّ، ولا يكون من أغراضها الاشتغال بالأمور السياسية. أمّا المؤسسة الخاصة الخيرية فيقصد بها كل منشأة خاصة يؤسّسها شخص أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين للقيام بنشاط خيري أو إنساني لمدة غير محدودة، ولا يكون من أغراضها الاشتغال بالأمور السياسية[15]. وتكتسب الجمعية الخيرية والمؤسسة الخاصة الخيرية الشخصية المعنوية بمجرد إتمام عمليتي التسجيل والشهر وفقا لأحكام القانون[16].
- الجمعيات والمؤسسات الخاصة: ويقصد بالجمعية جماعة تضمّ عدّة أشخاص طبيعيين أو معنويين يشتركون معاً في القيام بنشاط اجتماعي أو ثقافي أو علمي أو تربوي أو مهني، ولا يكون من أغراضها تحقيق ربح مادي أو الاشتغال بالأمور السياسية. أما المؤسسة الخاصة فهي كلّ منشأة خاصة يؤسسها شخص أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض البرّ أو النفع العام أو الخاص لمدة غير محدودة. ولا يكون من أغراضها تحقيق ربح مادي أو الاشتغال بالأمور السياسية[17]. وتكتسب الجمعيات والمؤسسات الخاصة الشخصية المعنوية بمجرد إتمام عمليتي التسجيل والشهر وفقا للقانون[18].

6 تنص المادة 53 من قانون الشركات التجارية على أن شركة المحاصة هي شركة مستترة لا تسري في حق الغير و لا تتمتع بالشخصية المعنوية كما لا تخضع لأي من إجراءات الشهر.

7 المادة 4 من القانون رقم (11) لسنة 2015 المتعلق بإصدار قانون الشركات التجارية.

8 المادة 8 من القانون رقم (11) لسنة 2015 المتعلق بإصدار قانون الشركات التجارية.

9 المادة 53 من القانون رقم (22) لسنة 2004 المتعلق بإصدار القانون المدني.

10 المادة 17 من القانون رقم (23) لسنة 2006 بإصدار قانون المحاماة .

11 المادتان 1 و6 من القانون رقم (25) لسنة 2002 بشأن صناديق الاستثمار.

12 المادة 1 من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمادة 1 من قانون رقم (15) لسنة 2014 بشأن تنظيم الأعمال الخيرية كما تم تعديلها بموجب القانون رقم (4) لسنة 2020.

13 المادة 1 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2020.

14 المادة 2 من المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2006 بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام.

15 المادة 1 من القانون رقم (15) لسنة 2014 بشأن تنظيم الأعمال الخيرية كما تم تعديله بالقانون رقم (4) لسنة 2020.
المادتان 14 و36 من القانون رقم (15) لسنة 2014 بشأن تنظيم الأعمال الخيرية كما تم تعديله بالقانون رقم (4) لسنة 2020.

16 المادة 1 من المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2020 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

17 المادتان 9 و44 من المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2020 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

18

1.3.2 | مفهوم الترتيب القانوني

تشمل الترتيبات القانونية الصناديق الاستئمانية المباشرة أو أي ترتيبات مشابهة[19].

- الصناديق الاستئمانية المباشرة أو الصريحة: تنصرف إرادة المؤسّس (أو الموصي)[20] Settlor بشكل صريح إلى إنشاء الصندوق الاستئماني فالارادة هنا ليست إرادة ضمنية أو مترتّبة عن القانون. وقد عرفت المادة الأولى من القانون رقم (20) لسنة 2019، الصندوق الاستئماني المباشر بأنه علاقة قانونية لا تنشأ عنها شخصية معنوية، بل تنشأ بوثيقة كتابية يضع بموجبها شخص أموالاً تحت إدارة الأمين لمصلحة مستفيد أو أكثر أو لغرض معين.
- الترتيبات المشابهة: تشمل الأدوات أو القنوات القانونية المشابهةsimilar vehicles التي تكرّسها بعض الأنظمة القانونية المقارنة مثلfideicomiso المكرّسة بالقانون الاسباني أوfiducie التي يكرسها القانون الفرنسي أو Treuhand التي يكرّسها القانون الألماني.

ويشير مصطلح الصندوق الاستئماني أو الائتمان Trust إلى العلاقات القانونية التي تنشأ بين الأحياء أو عند الوفاة و يقوم بموجبها شخص يسمى المؤسّس أو الموصي the settlor، بوضع أصول تحت سيطرة الأمين أو الوصي trustee لصالح مستفيد beneficiary أو لغرض معين[21]، أو هي هيكل يتولى بموجبه شخص (المؤسّس أو الموصي) إحالة أصول أو ممتلكات إلى شخص آخر (الأمين أو الوصيtrustee) يعهد إليه بالتصرف فيها وفقا لتعليماته، ولمصلحة مستفيدين وهم الأشخاص الذين عيّـنهم المؤسّس أو الموصي لتلقّـي أصول أو مكاسب أو مداخيل في وقت معين، كما يمكن أن يكونوا فئة معيّـنة من الأشخاص غير المحدّدين[22].

بصفة عامة، يقع إنشاء الصناديق الاستئمانية لتحقيق أيداف متنوعة مثل:

1. نقل أو تحويل إدارة الأصول أو الأموال إلى طرف ثالث لتنظيم الميراث،
2. حماية الأصول أو الأموال لمصلحة الأبناء أو أفراد الأسرة أو الراشدين الضعفاء،
3. الإدارة المشتركة لأحد الأصول أو الأموال لفائدة ولمصلحة مجموعة من الشركات،
4. تمويل جمعية خيرية من خلال جمع الأموال،
5. إستثمار الأموال بيدف تمويل نفقات أو مصاريف كبيرة في المستقبل (مثل رسوم التعليم أو التقاعد)[23].

ويدخل ضمن تعريف الترتيب القانوني الوقف[24]، وهو حبس مال معيّـن يمكن الإنتفاع به مع بقاء عينه، على مصرف مباح شرعاً، أو هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة ويشمل الأنواع التالية[25]:

1. وقف خيري، وهو مايُخَصَصُ نفعه ابتداءَ لجهة خير.
2. وقف أهلي، وهو ما يكون فيه الوقف على الواقف نفسه أو ذريته، أو عليهما معاً، أو على أي شخص، أو أشخاص آخرين، أو ذريتهم، أو عليهم جميعاً، على أن ينتهي في جميع الأحوال إلى جهة خير معينة.
3. وقف مشترك، وهو ما خصّصت منافعه لجهة خير وجهة أهلية معاً.
4. وصية بوقف خيري أو أهلي أو مشترك.

وتُعد الوصية بأعمال الخير وقفاً، ما لم يشترط الموصي غير ذلك.

وإذا تجاوزنا هذا التمييز بين الترتيب القانوني والأشخاص المعنوية على مستوى المفاهيم ، فإنه يمكن القول بأنّ هناك اختلافات جوهرية بينهما من حيث الهيكلة: فبالنسبة للأشخاص المعنوية تتكون هيكلتها من شركاء يساهمون في رأس المال ويكونون مبدئيا ومن الناحية القانونية على قدم المساواة. أما بالنسبة للصناديق الاستئمانية فإن هيكلتها تتميز بتعقيد أكبر بناء على

19 المادة 1 من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

20 الموصي أو المؤسس هو شخص طبيعي أو معنوي يحول ملكية أصوله إلى أوصياء بواسطة عقد ائتمان أو ترتيب مشابه (مسرد المصطلحات العامة الملحق بتوصيات مجموعة العمل المالي (يونيو 2019).

21 اتفاقية لاهاي حول القانون المطبق على الصناديق الائتمانية والاعتراف بها، 1985.
يتمتع الائتمان أو الصندوق الاستئماني بالخصائص التالية :
أ- تشكل الأصول أموالاً مستقلة وليست جزءا من أملاك الوصي (الأمين).
ب- يبقى الحق في أصول الوصي (الأمين) باسم الموصي (المؤسس) أو باسم شخص آخر نيابة عن الموصي(المؤسس).
ج- يتمتع الوصي (الأمين) بسلطة والواجب، بشأن ما هو محاسب عليه لإدارة واستخدام والتصرف بالأصول طبقاً لشروط صندوق الائتمان والواجبات الخاصة المفروضة
عليه قانوناً.

22 Inter-american development bank, Regulation of Beneficial Ownership in Latin America and the Caribbean, November 2017,
Technical Note IDB-TN-1341. DC.https://publications.iadb.org/handle/11319/8646?locale-attribute=en.

23 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership.", p. 23.

24 المادة الأولى من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (1) لسنة 2020 بشان السجل الاقتصادي الموحد .

25 المادة 5 من القانون رقم (9) لسنة 2021 بشأن الأوقاف.

وجود أطراف متعاقدة ليست لها صفة المساهم أو المالك لحصة وإنما هي أطراف تؤدي أدوارا تعاقدية مختلفة وتتمتع بحقوق والتزامات متباينة وغير متجانسة.

اختلاف هيكلة السيطرة بين الشركة والصندوق الاستئماني[26]

هيكل السيطرة في الصندوق الاستئماني

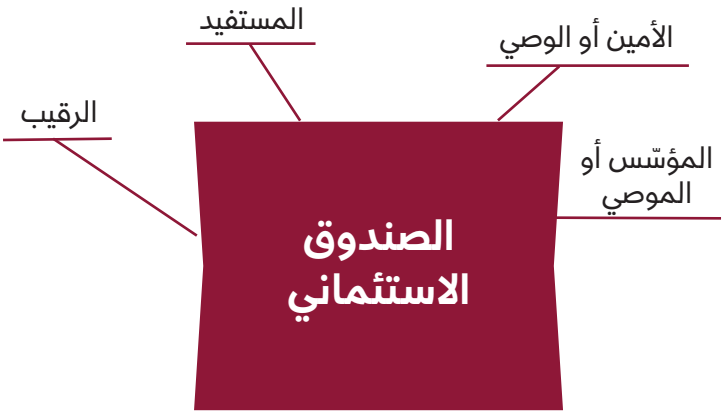

هيكل السيطرة في الشركة

OECD and IDB, A beneficial ownership implementation toolkit, 2019, p. 12. 26

2 | مفهوم المستفيد الحقيقي

لضبط مفهوم المستفيد الحقيقي، يتعين الرجوع إلى التعريف المعتمد على الصعيد الدولي الذي تبنته مجموعة العمل المالي[27]: يشير مصطلح المستفيد الحقيقي إلى الشخص (الشخصيات) الطبيعيّ (الطبيعية) الذي (التي) يمتلك أو يسيطر (تمتلك أو تسيطر) فعليا[28] على العميل و / أو الشخصية الطبيعية التي تتمّ العمليات نيابة عنها. كما يتضمن أيضا الأشخاص الذين يملكون حصّة مسيطرة فعلية على شخصية إعتبارية أو ترتيب قانوني[29].

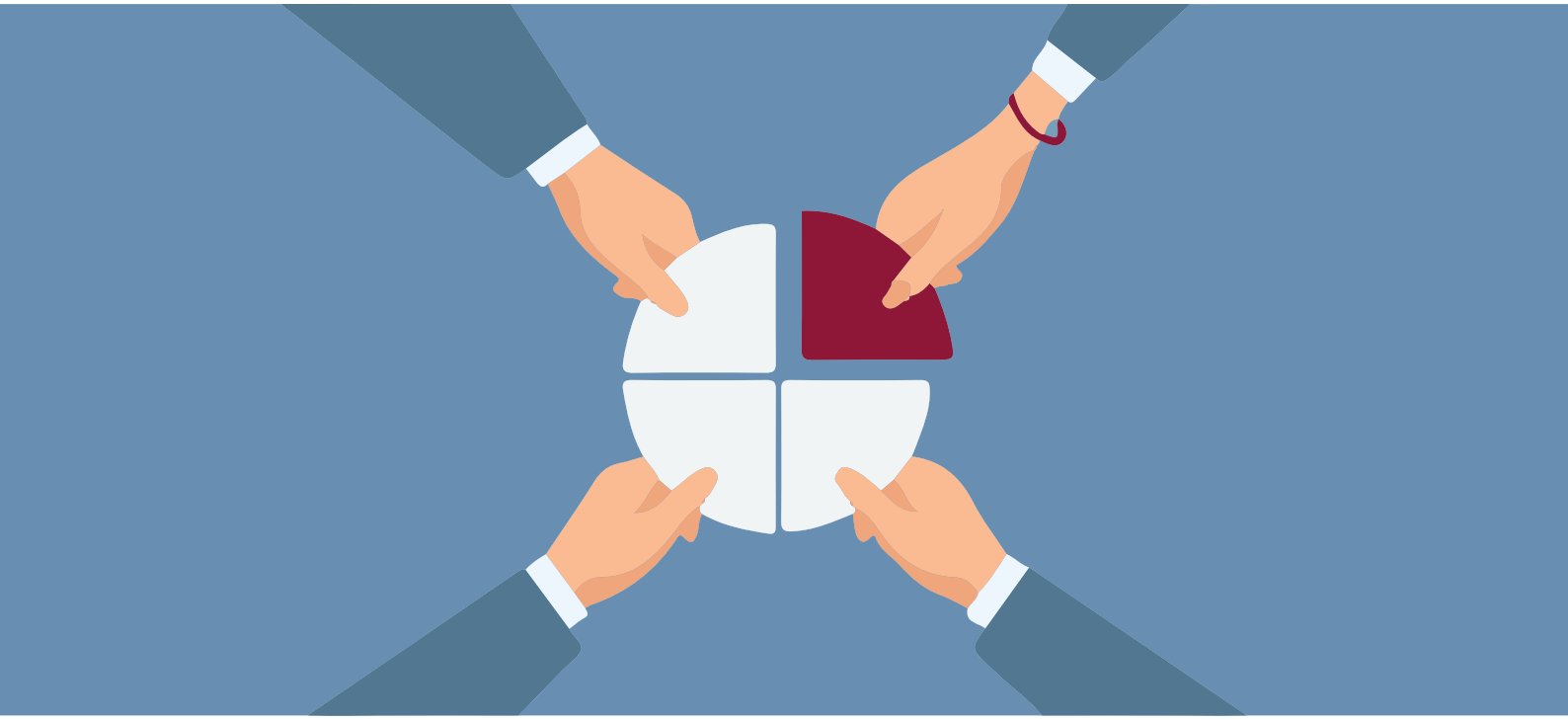

وتبنى المشرع القطري نفس التعريف الدولي لمفهوم المستفيد الحقيقي كما يلي:

- المادة الأولى من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما تم تعديله بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 تضمنت تعريف المستفيد الحقيقي على أنه: الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يسيطر فعلياً على العميل بشكل نهائي أو الشخص الطبيعي الذي تتم العمليات نيابةً عنه، كما يتضمن أيضاً الشخص الذي يمتلك سيطرة فعلية ونهائية على شخص معنوي أو ترتيب قانوني.

27 إلى جانب التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي، هناك عديد الهياكل والكيانات والمنظمات الدولية التي اتخذت عديد المبادرات الرامية إلى دعم وتعزيز بيانا تضمن المصادقة Lough Erne في القمة المنعقدة بمنطقة G شفافية الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية. فخلال سنة 2013، أصدرت مجموعة الثماني 8 على المبادئ الأساسية حول المستفيد الحقيقي، وهي مبادئ تتفق مع المعايير الواردة بتوصيات مجموعة العمل المالي كما نشرت مجموعة الثماني خطة عمل تتضمن الخطوات العملية التي يقع اتباعها لتعزيز الشفافية.

خلال سنة 2014 المبادئ الأساسية أو عالية المستوى حول المستفيد الحقيقي. هذه المبادئ يبلغ عددها 10 وتتعلق بمواضيع (G20) كما تبنت مجموعة العشرين متصلة بالشفافية والمستفيد الحقيقي : تعريف المستفيد الحقيقي – تحديد المخاطر والتخفيض منها – الحصول على المعلومات المتصلة بالمستفيد الحقيقي – النفاذ إلى المعلومات المرتبطة بالمستفيد الحقيقي – المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي من الصناديق الاستئمانية – النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي من الصناديق الاستئمانية – المؤسسات المالية والأعمال والمهن – التعاون المحلي والدولي – المعلومات المرتبطة بالمستفيد الحقيقي والتهرب الضريبي – الأسهم للحامل والترتيبات الاسمية.

هذه المبادئ لتقييم بعض الدول خلال سنتي 2015 و2018 وأصدرت للغرض تقريرين هامين Transparency International وقد إعتمدت منظمة الشفافية الدولية :

- Transparency international, Just for show? Reviewing G20 promises on beneficial ownership, 2015.
- G20 Leaders or laggards? Reviewing G20 promises on ending anonymous companies, 2018.

معيارا دوليا للشفافية في ميدان الصناعات الاستخراجية يتضمن تعريفا للمستفيد الحقيقي EITI كذلك أصدرت مجموعة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية The Extractive Industries Transparency Initiative (EITI) standards.

28 الإشارة إلى «يملك أو يسيطر بشكل فعلي» و«السيطرة الكاملة الفعالة» تحيل إلى وضعيات تكون فيها الملكية / السيطرة من خلال سلسلة ملكية وهو ما يعرف بالسيطرة غير المباشرة.

29 يعتبر تعريف المستفيد الحقيقي الذي تبنته مجموعة العمل المالي، التعريف المرجعي والمتفق عليه دوليا.

- المادة الأولى من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (20) لسنة 2019 الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2019 عرّفت المستفيد الحقيقي بأنه «الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يسيطر فعلياً على العميل بشكل نهائي، وذلك من خلال حصة ملكية أو حقوق تصويت، أو الشخص الطبيعي الذي تتم العمليات نيابةً عنه، سواء بوكالة أو وصاية أو ولاية، أو أي شكل آخر من أشكال النيابة، كما يتضمن أيضاً الشخص الذي يمتلك سيطرة فعلية ونهائية على شخص معنوي أو ترتيب قانوني بما في ذلك الشخص الذي يمارس سيطرة فعلية نهائية بأي وسيلة كانت.»
- المادة الأولى من القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد تضمنت تعريف المستفيد الحقيقي على أنه: «الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يُسيطر فعلياً على شخص معنوي أو ترتيب قانوني بشكل نهائي أو الشخص الطبيعي الذي تتم العمليات نيابة عنه، كما يشمل أيضاً الشخص الذي يمارس سيطرة فعلية ونهائية على شخص معنوي أو ترتيب قانوني.»

ويثير هذا التعريف الملاحظات التالية:

- مفهوم المستفيد الحقيقي Beneficial owner أو المستفيد الفعلي effective beneficiary أو المالك الحقيقي real owner أو المالك المستفيد النهائي Ultimate beneficial owner يختلف وبصفة جوهرية عن المفهوم التقليدي والقانوني للمالك legal owner. فالمستفيد الحقيقي هو الشخص الطبيعي (أو الأشخاص الطبيعيون) الذي يسيطر فعليا على الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني أو الذي يستفيد منه بالمعنى الواقعي أو الإقتصادي للكلمة.
- مفهوم المستفيد الحقيقي يقوم في جوهره على السيطرة التي تخول الانتفاع بالأصول أو بالكيان، بصرف النظر عن الملكية القانونية. وللتدليل على هذا الإختلاف بين مفهوم المالك القانوني من جهة والمستفيد الحقيقي من جهة أخرى، يمكن تقديم المثال التالي:

- **المستفيد الحقيقي لا يمكن أن يكون إلا شخصا طبيعيا:** المستفيد الحقيقي هو بالضرورة شخص طبيعي، سواء كان فردا واحدا أو عدة أشخاص طبيعيين يشكّل كل واحد منهم بمفرده مستفيدا حقيقيا[30].

- **لا يمكن لشخص معنوي أن يكون مستفيدا حقيقيا بل إنه يتعين فحص هيكلة الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني لتحديد المستفيد الحقيقي منه:** إذ ينبغي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة التقيد بمبدأ ضرورة اتباع التسلسل إلى حين التوصل إلى شخص طبيعي يكون هو المنتفع أو المستفيد النهائي من الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني، ذلك أنّ أيّ كيان أو ترتيب قانوني إنما مآله النهائي والحتمي الخضوع لسيطرة شخص طبيعي.

- **قد يكتسب شخص معين صفة المستفيد الحقيقي إما بشكل مباشر أو غير مباشر:** إكتساب صفة المستفيد الحقيقي بشكل مباشر يتحقق عندما يكون المساهم في الشركة مالكا شخصيا لنسبة من رأس المال[31] تخوّل له السيطرة على الشركة أو الشخص المعنوي وهي فرضية بسيطة وواضحة لا تثير أي إشكال عملي. غير أن الأمر يكون بخلاف ذلك في صورة ممارسة السيطرة على الشركة أو الشخص المعنوي بشكل غير مباشر أي أساسا من خلال سلسلة من المساهمات بشركات تشكّل كل واحدة منها طبقة أو مستوى و يمارس من خلالها شخص طبيعي سيطرته النهائية على الشركة أو الشخص المعنوي المقصود. في هذه الصورة تتداخل بين الشركة أو الشخص المعنوي المقصود المسيطر عليه و الشخص الطبيعي المستفيد الحقيقي منه طبقات مكونة من شركات أخرى يساهم فيها المستفيد الحقيقي أو تساهم في رأس مال بعضها البعض بالتتابع، إلى أن يؤول الأمر في نهاية المطاف إلى سيطرة المستفيد الحقيقي على الشركة أو الشخص المعنوي المقصود بشكل فعلي ونهائي[32].

03 World bank / UNIDOC SATR, The puppet masters : how the corrupt use of legal structures to hide stolen assets and what to do about it, 2011, p. 19.

31 تبلغ هذه النسبة في القانون القطري 20 % مثلما سوف يقع تفصيله في الجزئين الثاني والثالث من هذا الدليل الارشادي.

23 OECD and IDB, A beneficial ownership implementation toolkit, 2019, p. 3.

- **في صورة السيطرة غير المباشرة**، قد تكون الشركات المكونة للطبقات أدوات أو وسائل مفتعلة لإخفاء هيكل الملكية المباشرة. ويمكن من خلال المثال التالي فهم مدلول السيطرة غير المباشرة من خلال مقارنته بالسيطرة المباشرة:

مثال للسيطرة المباشرة على شخص معنوي

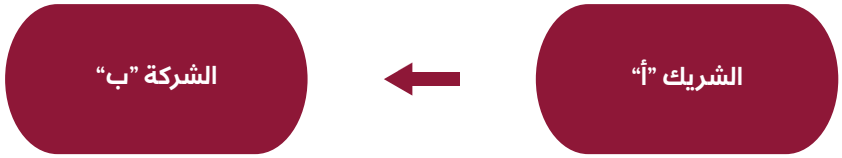

ملكية 70 % من رأس مال الشركة "ب"

الشريك "أ" يكتسب صفة المستفيد الحقيقي من الشركة "ب" بحكم ملكيته المباشرة والشخصية لـــ70 % من رأس مال الشركة المذكورة.

مثال للسيطرة غير المباشرة على شخص معنوي

مالك لـــ 70 % من رأس مال الشركة "ب"

مالكة لـــ 80 % من رأس مال الشركة "ج"

الشريك "أ" هو المستفيد الحقيقي من الشركة "ج" (الشركة المسيطر عليها) رغم أنه لا يملك بشكل مباشر أيّ مساهمة في رأس مالها وإنما اكتسب صفة المستفيد الحقيقي بشكل غير مباشر بحكم أنه مساهم بنسبة 70 % من رأسمال الشركة "ب" التي تساهم بدورها في الشركة "ج" في حدود نسبة قدرها 80 %.

متى تكون القدرة على الحجب مرتفعة؟

تكون القدرة على الحجب والتخفي مرتفعة بتوفر المعطيين التاليين :

أولهما تعدّد الطبقات المكوّنة من شركات أو أشخاص معنوية، تتداخل بين الشخص الطبيعي (المستفيد الحقيقي) والشركة أو الشخص المعنوي المراد السيطرة عليه.

وثانيهما تواجد الشركات أو الأشخاص المعنوية المتداخلة أو المكونة للطبقات بدول أو أقاليم مختلفة ، وغالبا ما يتم إختيار الأقاليم أو الدول التي تكون فيها متطلبات الشفافية منخفضة ولا تكرّس أنظمة فعالة للأفصاح وتبادل المعلومات كمركز رئيسي للشركات أو الأشخاص المعنوية المتداخلة[33].

- ليس لجنسية الشخص أو مقر إقامته أي تأثير على اعتباره مستفيدا حقيقيا من عدمه ذلك أن تحديد المستفيد الحقيقي يتم انطلاقا من معايير موضوعية مستندة إلى الملكية والسيطرة (بالمعنى الإقتصادي والواقعي لا القانوني) لا على أساس معايير شخصية كالجنسية أو المقر.

33 OECD and IDB, A beneficial ownership implementation toolkit, 2019, p. 5.

الأدوات التي قد تساهم في حجب أو إخفاء المستفيد الحقيقي وكيفية التصدي لها:

قد تساهم بعض الأدوات القانونية في التخفي وحجب المستفيد الحقيقي وتتمثل خصوصا في الأسهم للحامل والشركاء بالنيابة (أو الاسميين) والمديرين بالنيابة (أو الاسميين)[34].

بالنسبة للأسهم لحاملها[35] Bearer shares

فهي أسهم لا تحمل إسم صاحبها عليها وإنما تقيد عليها عبارة لحاملها فيعتبر حامل السهم هو مالكه بالنسبة للشركة ويتم تداول الأسهم للحامل بطريق الحيازة الفعلية (التسليم أو الإنتقال من يد إلى يد) على غرار المنقولات المادية أو النقد القابل للتداول، دون أن يقع توثيق عملية انتقال ملكية السهم أو التصريح بها63 بما يسمح بالتخفي و حجب هوية المساهم المستفيد الحقيقي، فتكون الشركة المُصْدرة للسهم غير قادرة على تحديد هوية المساهم73 وإنما تتاح لها فرصة التعرّف على مالك السهم للحامل بمناسبة إنعقاد الجمعية العامة أو توزيع الأرباح عندما يستظهر الحامل بالسهم الذي يكون في شكل وثيقة كتابية إما بقصد الحضور في الجمعية العامة والمشاركة في التصويت على القرارات التي تصدرها أو المطالبة بمنابه من الأرباح التي تقرّر توزيعها. كما أن الشركة المصدرة للسهم لا تكون مطلعة على سائر عمليات الاحالة أو البيع التي قد تشمل هذا الصنف من الأسهم38.

تكمن خطورة السهم للحامل في تعارضه مع مقتضيات الشفافية وإمكانية إساءة استغلاله لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فالسهم للحامل يعتبر في حكم النقد القابل للتداول و الاحالة من خلال الانتقال من يد الى أخرى ، بحيث يتعذّر على السلطات المختصة تحديد الشخص الذي يسيطر فعليا على الشخص المعنوي.

وفي سبيل التصدي لخطر إساءة إستعمال الأسهم للحامل لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أقرت التوصية 42 من توصيات مجموعة العمل المالي أنه « ينبغي على الدول التي توجد بها أشخاص اعتبارية قادرة على إصدار أسهم لحاملها أو سندات لحاملها تطبيق آلية أو أكثر من الآليات التالية لضمان عدم استغلالها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب:

(أ) حظر الأسهم لحاملها والحقوق بالأسهم؛

تحويل الأسهم لحاملها والحقوق بالأسهم إلى أسهم مسجلة أو حقوق بالأسهم (على سبيل المثال من خلال الحد من الاستخدام المادي (ب) للأسهم)؛

تجميد حركة الأسهم لحاملها والحقوق بالأسهم عن طريق المطالبة بالاحتفاظ بها مع مؤسسة مالية خاضعة للرقابة أو مع وسيط مهني؛(ت)

(ث) مطالبة المساهمين أصحاب السيطرة إخطار الشركة، ومطالبة الشركة بتسجيل هويتهم؛ أو

(ج) استخدام آليات أخرى يتم تحديدها من قبل الدولة39.

و قد تبنى القانون القطري الخيار الأول الوارد بالنقطة (أ) من التوصية 42 أعلاه المتمثل في حظر ومنع الأسهم للحامل. إذ ورد هذا المنع بشكل صريح على مستوى القانون رقم (02) لسنة 9102 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، فقد جاء بالمادة 64 من القانون المذكور أنه "لا يجوز لأي شخص معنوي تم إنشاؤه في الدولة إصدار أسهم لحاملها". كما تم تكريس هذا المنع على مستوى قانون الشركات التجارية وتحديدا المادة 451 من القانون رقم (11) لسنة 5102 بإصدار قانون الشركات التجارية التي جاء بها «يجب أن تكون أسهم الشركة المؤسسة في قطر إسمية»، وهو ما يستنتج منه بالضرورة أن الأسهم للحامل محظورة بموجب قانون الشركات التجارية.

34 FATF Guidance, Transparency and beneficial ownership, October 2014, p. 16-17 – World bank / UNIDOC SATR, The puppet masters : how the corrupt use of legal structures to hide stolen assets and what to do about it, 2011, p.51 – 3 - Financial Action Task Force International (FATF). 2019. "Best practices on beneficial ownership for legal persons", p.62-63-64 - OECD and IDB, A beneficial ownership implementation toolkit, 2019, p. 5-6.

35 عرّفت مجموعة العمل المالي الأسهم لحاملها بأنها تعني «الأدوات القابلة للتداول التي تمنح الملكية في شخص اعتباري ما للشخص الذي يملك شهادة السهم لحامله» : مسرد المصطلحات، توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف)، 2018.

36 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership, p. 36.

37 على عكس الأسهم الاسمية وهي الأسهم التي تحمل اسم صاحبها و يتم تداولها عن طريق القيد في سجل المساهمين.

38 وذلك على خلاف الأسهم الاسمية.

39 المعيار 11 من التوصية 24، منهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الشريك بالنيابة أو الشريك الإسمي nominee shareholder والمدير بالنيابة أو المدير الإسمي nominee director.

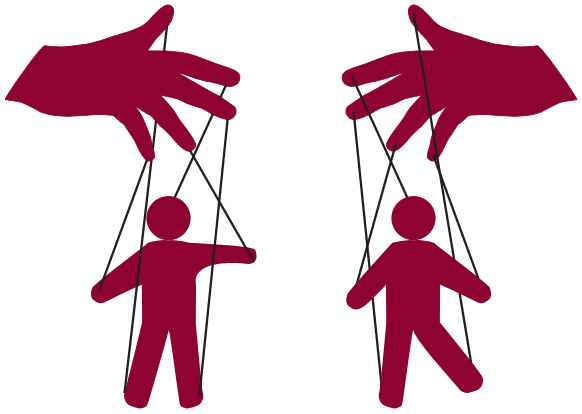

الشريك بالنيابة والمدير بالنيابة

هذه الآليات أو التقنيات القانونية معروفة في بعض الأنظمة القانونية خاصة منها الأنقلوسكسونية وهي تندرج في إطار الترتيبات الإسمية eenimoN stnemegnarra. ويقصد بالترتيبات الإسميّة بشكل عامّ الحالات التي يحتلّ فيها شخص معيّن eenimoN وضعية ملكية أو موقع إدارة في حق ونيابة ولفائدة شخص غير مسمّى، يكون في بعض الأحيان ضالعا في أعمال فساد أو أنشطة إجرامية[04]، وتحد هذه الترتيبات الإسمية بشكل كبير من جدوى أو فائدة السجل التجاري.

ويندرج في إطار الترتيبات الإسمية كلّ من الشريك أو المساهم بالنيابة أو الإسمي، والمدير بالنيابة أو الإسمي.

- أمّا الشريك بالنيابة أو الإسمي، فهو الشخص الذي يكون مسجلا كشريك أو كمساهم لكنه يمسك الحصة أو السهم في حق ولفائدة شخص آخر ويتصرف وفقا لتعليمات هذا الأخير وتوجيهاته، وذلك بموجب اتفاق كتابي أو غيره مبرم بينه وبين المالك الفعلي للحصة أو السهم.

- في حين يكون المدير بالنيابة أو الاسمي الشخص الطبيعي الذي يكون مسجلا كمدير للشركة لكنه يقوم بتسييرها بموجب اتفاق مبرم مع الشخص أو الأشخاص المسيطرين فعليا عليها بشكل مباشر أو غير مباشر ووفقا لتعليماتهم وتوجيهاتهم. وفي كلتا الحالتين هناك شخص قائم بالتسمية rotanimon, retnioppa هو المالك الفعلي والحقيقي للحصة أو السهم في الشركة المسيطر فعليا على إدارتها[14].

من الناحية القانونية، يكون المديرون بالنيابة والشركاء بالنيابة مسؤولين عن تشغيل الشركة و يقبلون بتحمل الالتزامات القانونية المرتبطة بصفتهم كشريك أو مدير التي يفرضها قانون الدولة التي تمّ إنشاء الشركة بها. وأحيانا يقع تنظيم العلاقة بين المساهم بالنيابة أو المدير بالنيابة من جهة والمدير أو المساهم الفعلي أو الحقيقي من جهة أخرى من خلال ترتيب صندوق استئماني أو تحرير عقد مدني بين الطرفين.

إنّ استخدام الترتيبات الإسمية ليس في حد ذاته أمرا غير مشروع إذ يقع اللّجوء إلى آليّة المدير بالنيابة أو المساهم بالنيابة بقصد حماية القائم بالتسمية أو جهة التعيين من متطلبات الإفصاح للجمهور لا سيما منها تلك المنطبقة على الشركات المدرجة بالبورصة. كما يتم أحيانا استخدام المديرين بالنيابة والمساهمين بالنيابة للاستجابة لمتطلبات القوانين الوطنية التي قد تشترط أن يكون المديرمقيما بالبلد الذي تم به إنشاء الشركة[24].

لكن يحدث أن يقع استخدام المديرين بالنيابة والمساهمين بالنيابة لغايات إخفاء وحجب المستفيد الحقيقي أو للتهرب من تطبيق بعض القوانين الوطنية التي تقيّد ملكية الأجانب للشركات الموجودة بها أو تضع قيودا على ممارسة الأجانب لأنشطة تجارية بها أو للتحايل على الأحكام القانونية التي تمنع إدارة الشركة من طرف شخص تمّت إدانته جزائيا[34].

40 Financial Action Task Force International (FATF), Guidance : Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 17.

41 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership.", p. 36-37.

42 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership.", p. 37.

43 يراجع على سبيل المثال المادة 97 من قانون الشركات التجارية التي تشترط في عضو مجلس الإدارة ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين 334 و335 من هذا القانون أو أن يكون قد قضي بإفلاسه ما لم يكن قد ردّ إليه إعتباره.

وللحدّ من مخاطر إساءة استعمال آلية المساهم بالنيابة أو الاسمي والمدير بالنيابة أو الاسمي لغايات غسل الأموال، منحت التوصية 42 من توصيات مجموعة العمل المالي للدول آلية أو أكثر من الآليات التالية لضمان عدم إساءة استخدامها:

1. مطالبة المساهمين الاسميين والمديرين الاسميين بالكشف عن هوية من يسميهم إلى الشركة والى أي هيئة تسجيل ذات صلة، وأن يتم إدارج هذه المعلومات في السجل ذي الصلة ؛

2. مطالبة المساهمين الاسميين والمديرين الاسميين بالحصول على ترخيص، وبتسجيل حالة تسميتهم في سجلات الشركة، ومطالبتهم بالاحتفاظ بالمعلومات الخاصة بتحديد من يسميهم، وإتاحة هذه المعلومات للسلطات المختصة عند الطلب،

3. استخدام آليات أخرى يتم تحديدها من قبل الدولة[44].

وقد اختارت دولة قطر الخيار الأول بأن فرضت على المساهم بالنيابة أو الاسمي وعلى المدير بالنيابة أو الاسمي واجب الإفصاح عن هوية من يسميهم إذ جاء بالمادة 64 من القانون رقم (20) لسنة 2019 أنه : "على المساهم بالنيابة والمدير بالنيابة الإفصاح عمّن ينوبون عنه إلى الشخص المعنوي الذي يساهمون فيه أو يديرونه، وكذلك إلى الجهة الرقابية المعنية.وفي حال كان من يسمّيهم شخصاً معنوياً، يجب على المساهمين والمديرين بالنيابة تحديد المستفيد أو المستفيدين الحقيقيين من هذا الكيان".

و لضمان احترام مقتضيات المادة 64 المشار اليها نص المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019 على عقوبة مخالفة الأحكام الواردة به و المتعلقة بواجب الافصاح عن المدير بالنيابة و الشريك بالنيابة وذلك باضافة مادة 78 مكرر الى القانون المذكور تنص على أنه «يعاقب بالحبس لمدة لا تجاوز سنة ، و بالغرامة التي لا تزيد على(100,000) مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف عمدا أحكام المادة 64 فقرة ثانية و ثالثة من هذا القانون.»

كما تم بموجب المادة 18 مكرر المضافة الى قانون الشركات التجارية بموجب القانون رقم (8) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015 التنصيص على أنه" لأغراض تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب المشار اليه ، يصدر الوزير القرارات التنظيمية التي تحدد ما يلي:

4. إجراءات افصاح الشريك بالنيابة و المدير بالنيابة عمن ينوبون عنهم الى الشركة التجارية و الوزارة".

و بموجب قرار وزير التجارة و الصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية، تم بالمواد 11و 21من القرار المذكور تنظيم اجراءات افصاح المدير بالنيابة أو الاسمي و الشريك بالنيابة أو الاسمي بصفتهما الى الإدارة المختصة بالسجل التجاري (الجهة الرقابية) والشركة ودورهما كمدير بالنيابة أو مساهم بالنيابة حتى تكون الإدارة المختصة والشركة عالمة بهوية المالك أو المسيطر الفعلي الذي قام بتسميتهما. وإذا كان من قام بتسميتهما شخصا معنويا فإنه يتعين على المساهم بالنيابة أو المدير بالنيابة الافصاح عن هوية المستفيد الحقيقي من هذا الكيان القائم بالتسمية. كما ألزمت المادة 31 من قرار وزير التجارة و الصناعة رقم(2) لسنة 2022 المشار إليه "الشركات التجارية بالاحتفاظ بجميع المعلومات و المستندات و الوثائق المتعلقة بالافصاح عن المدير بالنيابة و الشريك بالنيابة و أية تعديلات أو تغييرات تطرأ عليها بسجل الشركاء أو المساهمين ، بحسب الأحوال ، و تتحقق من كونها صحيحة و دقيقة و محدثة".

44 اعتبرت مجموعة العمل المالي أن هناك أشكالا أخرى من الإفصاح التي يمكن أن تكون مفيدة لمنع إساءة استعمال المديرين بالنيابة أو الاسميين والشركاء أو المساهمين بالنيابة أو الاسميين. ومن بين أشكال الإفصاح :

(أ) إذا كان القائم بالتسمية شخصا معنويا، فإنه يتعين على الدول التفكير في طلب الكشف عن هوية الشخص أو الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون أو يسيطرون على القائم بالتسمية.

(ب) عندما يكون المدير شخصًا اعتباريًا، يجب على الدول التفكير في إشتراط أن يكون أحد المديرين على الأقل شخصًا طبيعيًا، أو توفير معلومات عن كلّ شخص طبيعي يسيطر على المدير.

(ج) غالبًا ما يعمل مزودو خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات كمديرين بالنيابة وكشركاء بالنيابة حتى لا يقع تسجيل هوية أسماء المستفيدين الحقيقيين من الكيان. على هذا الاساس يجب أن يخضع مزودو خدمات الصناديق الاستئمانية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وينبغي إخضاعهم للرقابة.

(د) بما في ذلك تدابير العناية الواجبة والتي تتضمن معلومات حول المستفيد الحقيقي، يتعين على الدول التي تكون فيها خدمات الترتيبات الاستئمانية شائعة ومألوفة، النظر في تبني نظام ترخيص للشركاء والمديرين بالنيابة أو الاسميين. هذا النظام يفرض على الشريك بالنيابة أو المدير بالنيابة المرخص له، المحافظة على معلومات عن الشخص الذي يتصرف نيابة عنه أو في حقه.

(هـ) غالبًا ما يستخدم المجرمون ترتيبات اسمية، يزعم في إطارها أصدقائهم أو أفراد عائلاتهم أو الأشخاص المقربون منهم أنهم المستفيدون الحقيقيون من الكيان القانوني. هذه الوضعية تعتبر معضلة حقيقية نظرًا للطابع الخاص وغير الرسمي لهذه الترتيبات. يمكن معالجة هذه المعضلة من خلال وضع التزامات على المدير أو الشريك بالنيابة بالإفصاح عن هوية الشخص الذي يتصرف نيابة عنه، في سجل الشركات وفرض عقوبات على الإقرارات الكاذبة.

(و) تدابير لاستكمال الإفصاح، مثل تشديد المسؤولية وزيادة الوعي بالمساءلة، للأثناء عن إساءة استعمال مثل هذه الترتيبات.

Financial Action Task Force International (FATF), Guidance : Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 17-18.

3 | تحديد المستفيد الحقيقي من قبل الجهات الخاضعة في إطار اتخاذ تدابير العناية الواجبة

بالرجوع الى التوصية 10 من توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) يتعين على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تحديد المستفيد الحقيقي من العميل كجزء من تدابير العناية الواجبة ،وبموجب التوصية 22 من توصيات مجموعة العمل المالي، ينبغي أن تكون الأعمال والمهن غير المالية المحددة مطالبة بالإلتزام بمتطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء المنصوص عليها في التوصية 10 المشار إليها.

التوصية رقم 01: العناية الواجبة تجاه العملاء (مقتطفات)

تتمثل تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء التي ينبغي اتخاذها في ما يلي:

(أ) تحديد هوية العميل والتحقق منها باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات من مصادر موثوقة ومستقلة.

تحديد هوية المستفيد الحقيقي، واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويته، على نحو تكون معه المؤسسة(ب) المالية مطمئنة إلى أنها تعرف المستفيد الحقيقي. وفيما يتعلق بالأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، ينبغي أن يتضمن ذلك فهم المؤسسات المالية لهيكل الملكية والسيطرة للعميل.

وتنص المادة 11 من القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب على ضرروة اتخاذ الأعمال و المهن غير المالية المحددة لاجراءات التعرف على هوية العملاء بما يشمل تحديد هوية المستفيد الحقيقي واتخاذ تدابير معقولة للتحقق منها باستخدام وثائق أو معلومات أو بيانات من مصدر موثوق بما يقنع الأعمال والمهن غير المالية المحددة بأنها تعرف المستفيد الحقيقي. ويقصد بالعميل في هذا السياق أي شخص طبيعي أو معنوي أو ترتيب قانوني ، وفقا للتعريفات المحددة لها بقانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، يتعامل مع الجهة الخاضعة و ذلك إما أصالة عن نفسه أو بصفته وكيلا عن شخص آخر أو يتصرف بالنيابة عنه سواء عادت المنفعة من المعاملة عليه أو على غيره.

المادة 11 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

«على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة اتخاذ تدابير العناية الواجبة بما يشمل اتخاذ إجراءات للتعرف على هوية العملاء الدائمين أو العرضيين والتحقق منها بالاعتماد على وثائق أو بيانات أو معلومات أصلية من مصدر مستقل وموثوق.

وتشمل هذه الإجراءات ما يلي :

1. تحديد هوية أي شخص يعمل بالنيابة عن العميل، والتحقق منها ومما يفيد صحة نيابته وفقاً للقواعد المعمول بها في هذا الشأن.
2. تحديد هوية المستفيد الحقيقي واتخاذ تدابير معقولة للتحقق منها باستخدام وثائق أو معلومات أو بيانات من مصدر موثوق بما يقنع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بأنها تعرف المستفيد الحقيقي.
3. الحصول على معلومات بشأن الغرض من علاقة العمل أو المعاملة وفهم طبيعتها بالشكل المناسب.
4. تحديد طبيعة نشاط العميل بالنسبة للأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية وهيكل ملكيته والسيطرة عليه وهوية المستفيد الحقيقي.

وفي حال تعذر الامتثال لهذه التدابير أو لوحظ صورية البيانات المتعلقة بهوية العملاء بصورة واضحة أو عدم كفايتها، يتعين الامتناع عن فتح الحساب المصرفي أو بدء علاقة العمل أو مواصلتها أو إنجاز المعاملة، وعند الاقتضاء إبلاغ الوحدة عن حالات الاشتباه المتعلقة بالعميل.

وتحدد اللائحة تدابير العناية الواجبة التي يتعين اتخاذها ومعايير تحديد المستفيد الحقيقي والتحقق منها.»

و تتحمل الجهات الخاضعة مسؤولية التأكد من وضع و تطبيق السياسات و الاجراءات و الأنظمة و الضوابط المناسبة لضمان الالتزام بالمتطلبات القانونية و الرقابية الخاصة بالتعرف على هوية المستفيد الحقيقي .

و في كافة الأحوال ، على الجهات الخاضعة أن تعرف عميلها بدرجة معينة من التفصيل و بالقدر الذي تقتضيه درجة مخاطر العميل و بما يتماشى مع المنهج القائم على المخاطر، و يتضمن ذلك اجراءات العناية الواجبة الضرورية لكشف الأطراف المعنيين في علاقة العمل بما في ذلك أي مستفيد حقيقي و التحقق من هويتهم عند الاقتضاء. و هذا يمتد ليشمل سيناريوهات يعمل فيها العميل بالنيابة عن طرف آخر و يكون فيها العميل شخص معنوي أو ترتيب قانوني.

و تجدر الاشارة في هذا السياق الى أن تحديد مفهوم المستفيد الحقيقي يرتبط بتنفيذ عديد المتطلبات الواردة بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحمولة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، ومن أهمّها:

- تحديد مخاطر العميل على اعتبار أنّ هذه العملية تستوجب فهم هيكل ملكية العميل إذا كان شخصا معنويا ومعرفة المستفيد الحقيقي منه[54].

- تطبيق التدابير الإضافية المتصلة بالعملاء من فئة الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر ذلك أنه يتعيّن على الأعمال والمهن غير المالية المحددة وضع أنظمة إدارة مخاطر ملائمة لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي للعميل من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو أحد أفراد عائلتهم و المقربين منهم[64].

كما أنّ تنفيذ منظومة الجزاءات المالية المستهدفة يقتضي معرفة هيكل ملكية الشركة وتحديد من يتحكّم فيها بشكل مباشر أو غير مباشر (أي يسيطر عليها) وهو ما يقتضي بالضرورة التعرف على المستفيد الحقيقي[74].

أوردت المواد 15 و16 و17 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2019 معايير تحديد المستفيد الحقيقي التي تختلف بحسب الشكل القانوني للعميل ما إذا كان شخصا طبيعيا أو معنويا أو ترتيبا قانونيا.

3.1 | معايير تحديد المستفيد الحقيقي من الأشخاص الطبيعيين

يشمل مفهوم المستفيد الحقيقي الشخص الطبيعي الذي تتم العمليات نيابة عنه، سواء بوكالة أو وصاية أو ولاية، أو أي شكل آخر من أشكال النيابة، أي الشخص الطبيعي الذي تتم العملية في حقه ولفائدته حتى ولو كان الشخص المذكور لا يمارس سيطرة واقعية أو قانونية أو رقابة على العميل. ويكتسي هذا الصنف من المستفيدين الحقيقيين أهمية بالغة خاصة على مستوى تدابير العناية الواجبة التي تجريها الأعمال والمهن غير المالية المحددة، ذلك أنه يتعين عليها تحديد الشخص الطبيعي المحوري أو الأساسي في المعاملة المنجزة، حتى ولو كانت المعاملة مصمّمة أو منظّمة أو منجزة على نحو لا يجعل من الشخص الطبيعي المذكور يظهر بمظهر المسيطر أو الممارس للرقابة على العميل. فالعبرة في هذه الحالة أن يكون الشخص الطبيعي هو المستفيد أو المنتفع من المعاملة[84].

45 جاء بالمادة 4 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب « يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، عند تحديدها للمخاطر وفقاً للمادة السابقة، مراعاة المخاطر المحددة في التقييم الوطني للمخاطر، بالإضافة إلى العوامل التالية:

1 - عوامل المخاطر المرتبطة بالعملاء، والمستفيدين الحقيقيين من العملاء، والمستفيدين من المعاملات التي يقوم بها العملاء...

46 ورد بالمادة 27 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب «يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، وضع أنظمة ملائمة لإدارة المخاطر على نحو يُمكّن من معرفة ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي منه أحد الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر، أو أحد أفراد عائلته، أو المقربين منه، كما يجب عليها اتخاذ التدابير الإضافية التالية للعناية الواجبة تجاههم:

1- الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل إقامة علاقة عمل أو الاستمرار فيها، بالنسبة للعملاء الحاليين .

2- اتخاذ تدابير معقولة لمعرفة مصدر ثروة وأموال العملاء والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو أحد أفراد عائلاتهم أو المقربين منهم.

3- تطبيق رقابة مشددة ومستمرة على علاقة العمل الخاصة بهم.

47 تضمّن القانون رقم (27) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة الإرهاب، إشارة في عديد المواضع لعبارة «من يتحكم في الكيان أو يسيطر عليه أو يتحكم في الأموال» وهي مفاهيم تحيل إلى المستفيد الحقيقي أو الفعلي من الكيان أو الأموال، من ذلك على سبيل المثال :

- المادة الأولى التي عرّفت أموال الشخص أو الكيان المدرج بأنها -1 كافة الأموال التي يمتلكها أو يتحكم فيها الأشخاص أو الكيانات المدرجة، وليس فقط تلك التي يمكن حصر استخدامها على عمل إرهابي أو مخطط محدد أو تهديد بانتشار أسلحة الدمار الشامل. -2 الأموال التي يمتلكها الأشخاص أو الكيانات المدرجة بالكامل، أو بالاشتراك مع غيرهم، أو يتحكمون فيها بشكل مباشر أو غير مباشر -3 أية أموال أخرى مكتسبة أو متأتية عن أموال مملوكة للأشخاص أو الكيانات المدرجة أو يتحكمون فيها بشكل مباشر أو غير مباشر....

- المادة 32 التي جاء بها « ويشمل الإدراج أي كيان يمتلكه أو يتحكم فيه، بشكل مباشر أو غير مباشر، أي من الأشخاص أو الكيانات المحددة وفقاً لهذا البند، وأي شخص أو كيان يتصرّف نيابة عنهما أو بتوجيه منهما».

- المادة 39 المتضمنة إلزام كل شخص بما في ذلك الجهات الحكومية والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمنظمات غير الهادفة للربح وغيرها من الجهات ذا العلاقة، بتجميد كافة أموال الشخص أو الكيان المدرج من قبل مجلس الأمن أو لجنة الجزاءات أو الذي صدر بشأنه قرار من النائب العام. وتضيف المادة 39 أنه يُحظر على الأشخاص والجهات المذكورة، توفير أية أموال أو خدمات مالية أو خدمات أخرى ذات صلة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالكامل أو بالاشتراك مع غيرهم، لصالح الأشخاص أو الكيانات المدرجة أو الكيانات المملوكة لهم، أو التي يتحكمون فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، أو توفير أي من هذه الأموال أو الخدمات المالية أو الخدمات الأخرى ذات الصلة، لصالح الأشخاص والكيانات التي تنوب عنهم، أو التي تعمل بتوجيه منهم، أو استلامها منهم، أو الدخول في معاملة مالية معهم، ما لم يكن هناك إذن مسبق من النائب العام بناءً على اقتراح اللجنة.

48 - وعند محاولة أي من الأشخاص المدرجين أو الكيانات المدرجة، أو الكيانات المملوكة لهم، أو التي يتحكمون فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، القيام بأي معاملة مالية أو خدمات أخرى ذات صلة، فعلى الأشخاص والجهات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا المادة، تجميد الأموال التي تحال لصالح الأشخاص والكيانات المدرجة، بمجرد إتمام المعاملة، وسرعة إخطار اللجنة كتابة بذلك، لاتخاذ الإجراءات المُناسبة.

Financial Action Task Force International (FATF), Guidance : Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 9.

3.2 | معايير تحديد المستفيد الحقيقي من الأشخاص المعنويين

أوجبت المادة 51 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و المادة 55 من قواعد الالتزامات على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، فيما يتعلق بالعملاء من الأشخاص المعنوية، تحديد هوية المستفيد الحقيقي وإتخاذ إجراءات معقولة للتحقق منها باستخدام المعلومات ذات الصلة أو البيانات المستمدة من مصدر موثوق، وذلك على النحو التالي:

1. تحديد هوية الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين الذين تؤول إليهم نهائياً حصة ملكية مسيطرة فعلياً على نسبة لا تقل عن (20%) من حصص الشخص المعنوي، أو حقوق التصويت فيه.
2. في الحالات التي لا يتم التوصل فيها إلى تحديد هوية المستفيد الحقيقي، أو عند وجود شك بأن الشخص الطبيعي الذي يملك حصص مسيطرة هو المستفيد الحقيقي وفقاً للبند السابق، أو عند عدم ممارسة أي شخص طبيعي للسيطرة من خلال حصة الملكية، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، تحديد هوية الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين الذين يُمارسون رقابة أو سيطرة واقعية أو قانونية، بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، في الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني أو على الأجهزة التنفيذية أو الجمعية العامة، أو على سير عمل الشخص المعنوي أو غير ذلك من أدوات الرقابة أو السيطرة.
3. في حالة عدم التعرف على أي شخص طبيعي وفقاً لحكم البندين السابقين، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يشغل وظيفة إدارية عليا لدى الشخص المعنوي، والتحقق منها[94].

المستوى الأول: المستفيد الحقيقي هو الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيون الذين تؤول إليهم نهائياً حصة ملكية مسيطرة فعلياً، من خلال ملكيتهم بشكل مباشر أو غير مباشر لنسبة لا تقل عن (20 %) من حصص الشخص المعنوي، أو حقوق التصويت به.

يقوم هذا المستوى على مقاربة حدّية (hcaorppa dlohserht) لمفهوم المستفيد الحقيقي[05] مبنيّة على نسبة المساهمة في رأس مال الشخص المعنوي: فالمستفيد الحقيقي هو الشخص الطبيعي الذي يمتلك نسبة مساهمة في رأس مال الشخص المعنوي تساوي أو تفوق 20 %. هناك إذن قرينة قانونية قاطعة على أنّ كل مساهم أو شريك يمتلك حصة في رأس مال الشخص المعنوي تساوي أو تفوق 20 % هو المستفيد الحقيقي منها.

في هذه الصورة يتعين على الجهات الخاضعة أن تدرس هيكلة أو تركيبة رأس مال الشخص المعنوي في مرحلة أولى، بغية تحديد الشركاء الذين يمتلكون نسبة تساوي أو تفوق 20 % من رأس مال الشخص المعنوي، في مرحلة ثانية.

قد تكون ملكية نسبة في رأس مال الشخص المعنوي **ملكية مباشرة**، وهي الصورة الواضحة أو البسيطة ومثالها:

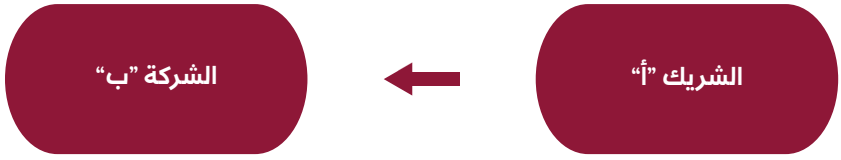

ملكية 50 % من رأس مال الشركة "ب"

الشريك "أ" يكتسب صفة المستفيد الحقيقي من الشركة "ب" بناء على ملكيته المباشرة والشخصية لنسبة تفوق 20 % من رأس مال الشركة المذكورة.

49 . المادة 15 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 41 لسنة 2019

50 Financial Action Task Force International (FATF), Guidance : Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 15.

وقد تكون ملكية الشريك لحصّة مسيطرة في الشركة ناتجة عن **ملكيته غير المباشرة** لنسبة تساوي أو تفوق 20% من رأس مال الشركة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال المثال التالي:

الشريك «أ» يعتبر المستفيد الحقيقي من الشركة «ج» رغم أنه لا يمتلك أي مساهمة شخصية ومباشرة في رأس مال الشركة «ج»، وإنما اكتسب صفة المستفيد الحقيقي بناء على سيطرته على الشركة «ب» التي تسيطر بدورها على الشركة «ج»: الشركة «ب» هي عبارة عن أداة يستخدمها الشريك «أ» للسيطرة بشكل غير مباشر على الشركة «ج». واستعمال هذا الشكل من السيطرة غير المباشرة يساعد مرتكبي الجرائم المالية خصوصا والجرائم الأصلية عموما على التخفي وراء الستار المتمثل في «الشركة «ب».

ويمكن أن تتعدد الشركات المتداخلة بين الشريك المسيطر أو المستفيد الحقيقي والشركة المراد السيطرة عليها، وكلما تعددت الطبقات المتكونة من شركات متداخلة، كلما زادت القدرة على التخفي وكلّما صعبت مهمة الجهات الرقابية وجهات إنفاذ القوانين والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

و تشمل الملكية غير المباشرة الحالات التي يعمل فيها الأشخاص الطبيعيون بشكل مجمع كأن يعمل شخصان أو أكثر كشخص واحد يمتلك كل واحد منهما نسبة أقل من الحد المنصوص عليه في القانون وهو 02% أو التعليمات للأسهم أو حقوق التصويت حيث يستطيع كل منهما في تلك الحالة تجنب اجراءات التحقق من الهوية في حين يمكنهم السيطرة على الشخص المعنوي من خلال العمل بشكل مجمع.

ووفق المنهج القائم على المخاطر يمكن للجهات الخاضعة أن تختار عدم التحقق من هوية العميل حيثما تكون الملكية أو السيطرة الفعلية من الشخص الطبيعي أقل من النسبة المنصوص عليها في القانون و لائحته التنفيذية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يمثلها الشخص أو علاقة العمل.

الا أنه في حالة هيكل الملكية المعقدة أو حيثما تكون هناك احتمالية أو اشتباه في عمل الأشخاص بشكل مجمع (أفراد نفس العائلة أو الشركاء المعروفين) أو عندما يكون هناك عوامل أخرى للمخاطر ، فانه يتعين على الجهات الخاضعة أن تفرض تطبيق حد أقل من الحد المنصوص عليه في القانون للتحقق من العملاء وذلك بناء على المخاطر التي تم تحديدها.

و لتجنب الشكوك في أن أي شخص طبيعي يعمل بالوكالة عن شخص طبيعي آخر في هيكل الشركة يمكن أن يمثل درجة مرتفعة من المخاطر، فان أفضل الممارسات تتمثل في تطبيق إجراءات العناية الواجبة بالكامل على الوكيل بما في ذلك التحقق من الهوية و ذلك بغض النظر عن نسبة الأسهم أو حقوق التصويت التي يمتلكها الشخص الطبيعي

كيف يمكن تحديد نسبة المساهمة غير المباشرة للشريك بغية معرفة مدى اكتسابه صفة المستفيد الحقيقي؟

يقع تحديد نسبة المساهمة غير المباشرة للشريك لغايات النظر في مدى اكتسابه صفة المستفيد الحقيقي، وفقا للقاعدة الحسابية التالية :

مساهمة الشريك في الشركة X (ضارب) مساهمة الشركة في الشركة التي تليها

ويمكن أن تتواصل عملية الضرب بصفة متتابعة أو متتالية بحسب تعدد طبقات الملكية المتكونة من شركات متداخلة، إلى أن نصل إلى الشركة المعنية أي الشركة التي نريد معرفة هل أن شخصا محددا هو المستفيد الحقيقي منها. وسوف نعطي مثالا توضيحيا على ذلك:

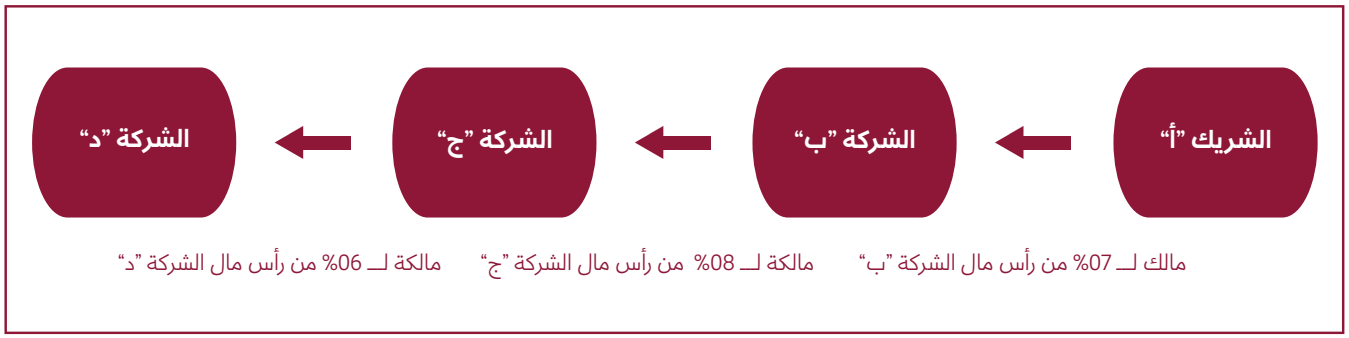

يتمثل الاشكال في هذه الصورة في معرفة هل أن الشريك «أ» الذي ليست له مساهمة مباشرة في الشركة «ج»، هو المستفيد الحقيقي من الشركة «د» بحكم وجود سلسلة شركات متداخلة ومتعاقبة، إحداها (أولها في القائمة) يساهم الشريك «أ» في رأس مالها في حدود نسبة 70%.

الطريقة الحسابية المعتمدة للأجابة عن هذا السؤال تقوم على ضرب مساهمة الشريك «أ» برأس مال الشركة «ب»، في نسبة مساهمة هذه الأخيرة برأس مال الشركة «ج»، ثمّ ضرب النسبة التي يتمّ التوصّل إليها في كلّ طور في نسبة مساهمة الشركة التي تليها إلى غاية الوصول إلى الشركة «د». وهو ما يعطينا النتيجة التالية:

%70 × %80 = %56

%56 × %60 =%33.6 وهي نسبة أو حصة السيطرة غير المباشرة للشريك «أ» على الشركة «د».

النتيجة: الشريك «أ» يعتبر المستفيد الحقيقي من الشركة «د» رغم أنه لا يمتلك أي مساهمة شخصية ومباشرة في رأس مال الشركة «د».

ملاحظة: أحيانا تكون **حصة السيطرة مباشرة وغير مباشرة في الآن نفسه**، وفي هذه الحالة يقع ضمّ أو جمع النسبتين (نسبة المساهمة المباشرة ونسبة المساهمة غير المباشرة) للحصول على نسبة سيطرة أو مساهمة الشريك «أ» على الشركة المعنية. وسوف نضرب مثالا على ذلك:

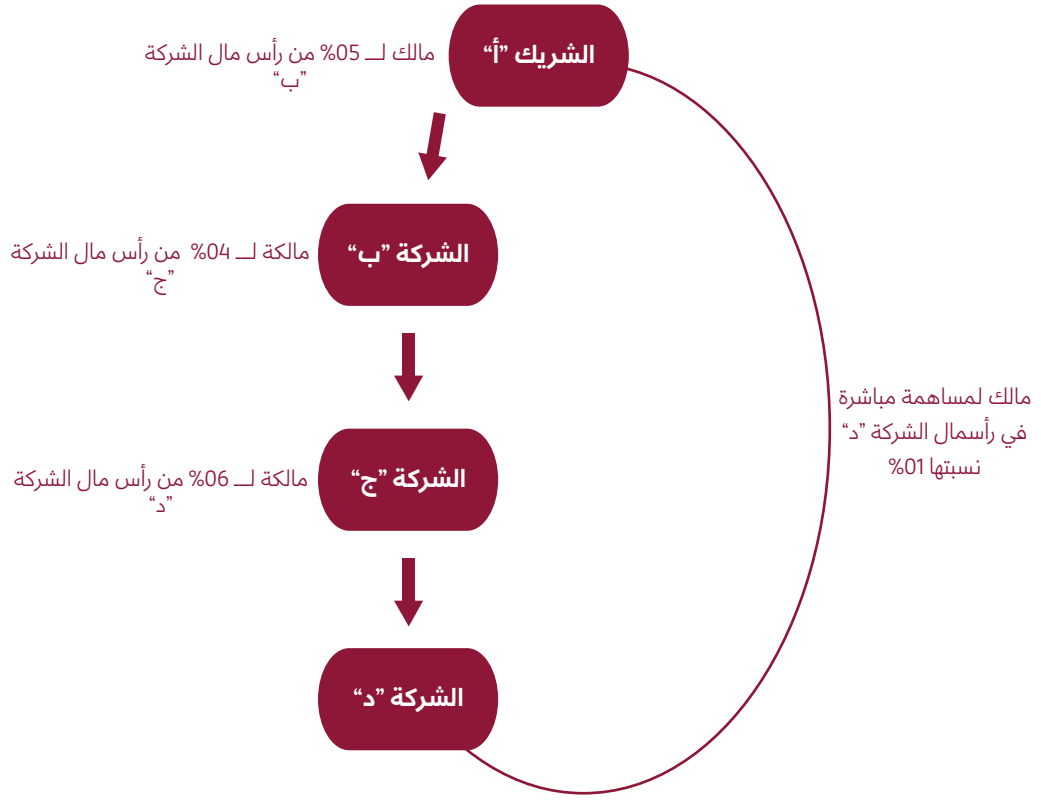

لتحديد مدى اكتساب الشريك «أ» صفة المستفيد الحقيقي، يتعين النظر في نسبة مساهمة الشريك «أ» المباشرة في الشركة «د» وقدرها 10 % ثم تحديد نسبة سيطرة الشريك «أ» غير المباشرة في الشركة «د» وفقا للصيغة الحسابية السالف استعراضها (ضرب نسب المساهمة المتتالية على مستوى الشركات المتداخلة) ثم جمع النسبتين (نسبة المساهمة المباشرة ونسبة المساهمة غير المباشرة في رأس مال الشركة «د»)، فإن كان الحاصل يساوي أو يفوق نسبة 20% اعتبر الشريك «أ» مستفيدا حقيقيا من الشركة «د».

وبتطبيق هذه القاعدة على المثال السابق، تكون النتيجة كالتالي:

- نسبة المساهمة المباشرة 10%
- نسبة المساهمة غير المباشرة 50% 12% = 60% (x) 40% (x)
- نسبة المساهمة الجملية للشريك «أ» في رأس مال الشركة «د» تساوي 10% + 12% = 22%

النتيجة: الشريك «أ» يكتسب صفة المستفيد الحقيقي في الشركة «د» رغم أن كل واحدة من نسبتي مساهمته المباشرة وغير المباشرة برأس مال الشركة المذكورة لا تتجاوز بمفردها 20%.

المستوى الثاني :في الحالات التي لا يتم التوصل فيها إلى تحديد هوية المستفيد الحقيقي، أو عند وجود شك بأن الشخص الطبيعي الذي يملك حصص مسيطرة هو المستفيد الحقيقي وفقاً لحكم البند السابق، أو عند عدم ممارسة أي شخص طبيعي للسيطرة من خلال حصة الملكية، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، تحديد هوية الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون رقابة أو سيطرة واقعية أو قانونية في الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة على الأجهزة التنفيذية أو الجمعية العامة أو على سير عمل الشخص المعنوي أو غير ذلك من أدوات الرقابة أو السيطرة.

يقع المرور إلى هذا المستوى عند عدم وجود أيّ شخص طبيعي يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر نسبة لا تقلّ عن (20%) من حصص الشخص المعنوي، أو حقوق التصويت به. في هذه الحالة يعتبر مستفيدا حقيقيا الشخص الطبيعي الذي يمارس رقابة أو سيطرة واقعية أو قانونية بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة على الأجهزة التنفيذية أو الجمعية العامة في الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني أوعلى سير عمل الشخص المعنوي أو غير ذلك من أدوات الرقابة أو السيطرة.

في إطار هذا المستوى، لا تترتب السيطرة عن ملكية حصة مسيطرة و إنما تنشأ السيطرة في هذا المستوى بناء على جملة من المعطيات الواقعية والقانونية التي تؤول إلى ممارسة الشخص الطبيعي رقابة فعلية أو قانونية على الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني نذكر منها :

- وجود اتفاق بين الشركاء أو المساهمين shareholders agreement يفضي إلى السيطرة على الشخص المعنوي بصفة فعلية. هذا الاتفاق معمول به على المستوى الواقعي و هو بمثابة تحالف بين الشركاء يكون موضوعه إما الاتفاق على كيفية المحافظة على السيطرة على الشركة (مثل الاتفاقيات على التصويت بالجمعية العامة) أو المحافظة على هيكلة رأس المال أو توزيعه بين الشركاء أو المساهمين (مثل الاتفاق على كيفية إحالة الأسهم).
- توزيع كامل رأسمال الشركة أو جزء منه بين أشخاص منتمين إلى نفس العائلة كأن تكون ملكية الأسهم موزّعة بين الزوج والزوجة وأبنائهما: في هذه الحالة إذا كانت هذه المجموعة العائلية قادرة على السيطرة على الجمعية العامة بالشركة والتحكم في القرارات بفضل حقوق التصويت التي تمارسها هذه المجموعة، فإنه يمكن إعتبار كل واحد من الشركاء المنتمين للعائلة بمثابة المستفيد الحقيقي[15].

15 في هذه الوضعية هناك قرينة واقعية مفادها وجود تحالف بين أفراد العائلة الواحدة من حيث ممارسة حق التصويت بالشركة والسيطرة عليها. لكن إذا تبين من خلال المعطيات الواقعية أنه لا وجود لتحالف بين أفراد العائلة الواحدة وأنه ليس هناك تنسيق في المواقف بخصوص ممارسة حقوق التصويت بالجمعية العامة، فإن القرينة لا تكون منطبقة ولا يجوز إعتبار أفراد العائلة بمثابة المستفيدين الحقيقيين.

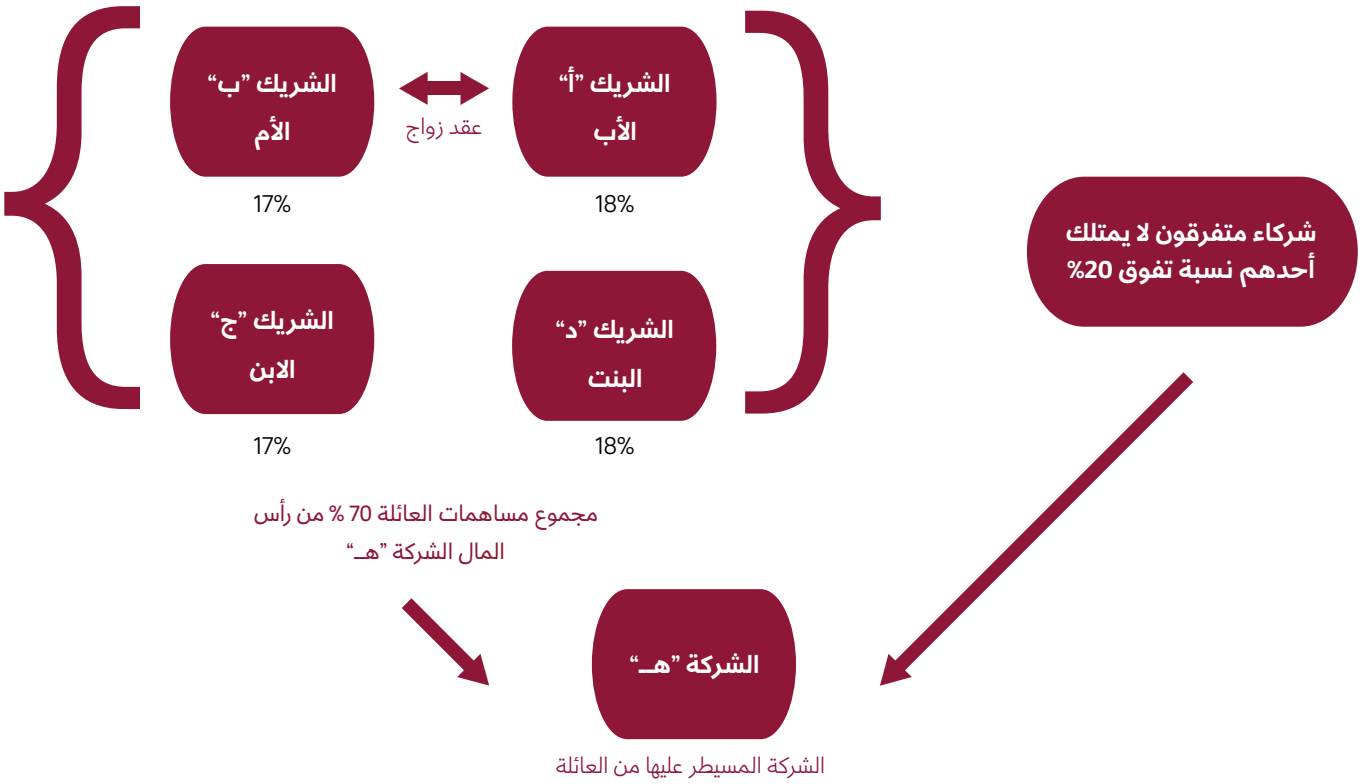

- وجود تحالف بين الشركاء يفضي إلى حصول تنسيق بينهم من حيث ممارسة حقوق التصويت داخل الشركة:في هذه الحالة لا يكون الشركاء منتمين لنفس العائلة (كما هو الشأن في المثال السابق) كما لا يكتسب أيّ واحد منهم حصّة مسيطرة بنسبة تساوي أو تفوق 20 % من رأس مال الشركة، لكنّ الشركاء أطراف في تحالف موضوعه وضع سياسة موحدة تجاه الشركة واتباعها. **إذا حصل مثل هذا التحالف وأدّى إلى سيطرة الشركاء المنتمين له على قرارات الجمعية العامة للشركة**، فإنه يقع إعتبار الشركاء المنضوين فيه بمثابة المستفيدين الحقيقيين على معنى المعيار الثاني من تحديد المستفيد الحقيقي أي بعنوان ممارسة رقابة أو سيطرة واقعية أو قانونية بأي وسيلة كانت.

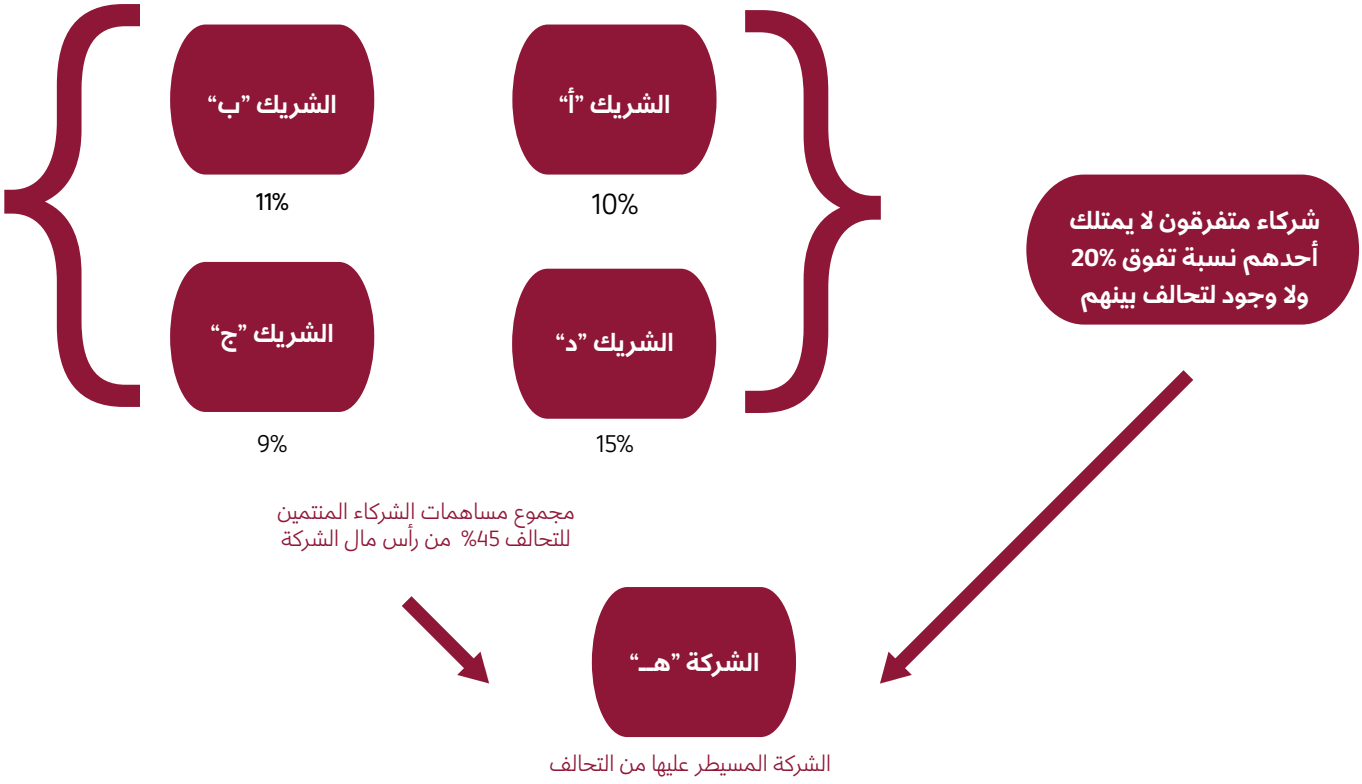

- وجود سلسلة من المساهمات يكون في إطارها شخص معين هو المالك لأغلبية الحصص أو الأسهم على مستوى جميع الطبقات المكونة لهذه السلسلة، بما يمكّنه من السيطرة على الجمعية العامة والتحكم في القرارات التي تصدرها. وسوف نقدم المثال التالي للتدليل على هذه الوضعية:

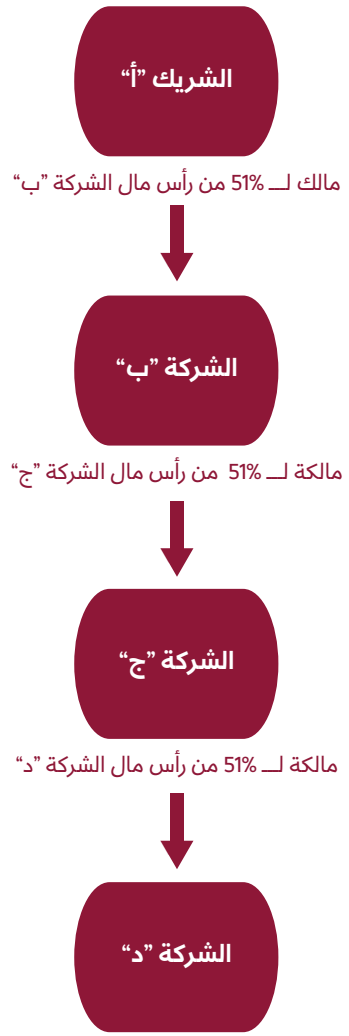

في هذه الوضعية، يكون الشريك «أ» مالكا لحصة غير مباشرة في رأس مال الشركة «د» قدرها 13.26% وذلك وفق الصيغة الحسابية التالية : 51% (x) 51% (x) 51% = 13.26% وبذلك تكون حصّة الملكية غير المباشرة أقلّ من نسبة 20% وهو ما يحول دون إعتبار الشريك «أ» مستفيدا حقيقيا وفقا للمعيار الأول من معايير تحديد المستفيد الحقيقيّ.
غير أنّ الشريك «أ» يعتبر مستفيدا حقيقيا على معنى المعيار الثاني من معايير تحديد المستفيد الحقيقي: فبما أنه شريك له أغلبية المنابات في رأس مال الشركة «ب» التي تمتلك بدورها أغلبية المنابات في رأس مال الشركة «ج» وهذه الأخيرة هي الشريك الأغلبي في الشركة «د»، فإن الشريك «أ» يمارس سيطرة فعلية أو واقعية على الجمعية العامة للشركة «د» التي يعتبر المستفيد الحقيقي منها .

- يتميز المعيار الثاني لتحديد المستفيد الحقيقي القائم على ربط المستفيد الحقيقي بممارسة رقابة أو سيطرة واقعية أو قانونية في الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني بأي وسيلة كانت بالعمومية والاتساع والشمولية، إلى درجة أنه يمكن أن يستوعب أشخاصا يعتبرون من قبيل «الدخلاء» على الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني أي أشخاصا ليس لهم أيّ حقّ قانوني يخوّل لهم «الانتماء» إلى الشخص المعنوي، وقد يكون الأمر كذلك إذا كان «الأجانب» أو «الدخلاء» على الكيان القانوني يمارسون حقوقا تعاقدية تمكنهم من السيطرة على الشخص المعنوي: فالدائنون مثلا يمكنهم ممارسة السيطرة متى مُنِحُوا الحق في تجميد أو اعتماد معاملات كبيرة للشركة أو تحويل دينهم إلى أسهم عند تحقّق حدث معين[25]. يضاف إلى ذلك أنّ حقوق الخيار وغيرها من الأوراق المالية القابلة للتحويل[35] قد تسند سيطرة إحتمالية أو ممكنة إلى أفراد معينين دون تخويلهم أي سيطرة فعلية[45].

25 Financial Action Task Force International (FATF), Guidance : Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 15.

35 حول تحويل السندات إلى أسهم، تراجع المواد 169 و177 من قانون الشركات التجارية.

45 World bank / UNIDOC SATR, The puppet masters : how the corrupt use of legal structures to hide stolen assets and what to do about it, 2011, p. 22.

وقد ذهبت مجموعة العمل المالي إلى اعتبار أن السيطرة يمكن أن تُفترض حتى بالرغم من عدم ممارسة أي رقابة بصفة فعلية أو حقيقية، ويكون الأمر كذلك في صورة استفادة أو انتفاع شخص بالأصول التي يملكها الشخص المعنوي[55]. كما إعتبرت مجموعة العمل المالي أنّ صفة المستفيد الحقيقي تثبت أيضا للفئات التالية :

- الشخص الطبيعي المسؤول عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي لها تأثير حاسم على سير نشاط وأعمال الشخص المعنوي وبصفة عامة إدارة وتسيير الشخص المعنوي: يتعلق الأمر هنا بالشخص الطبيعي الذي يضطلع بدور إيجابي وفعال في الشخص المعنوي وفي الأعمال التجارية لهذا الأخير.
- الشخص الطبيعي الذي يمارس رقابة تنفيذية على الأعمال الجارية واليومية للشخص المعنوي من خلال موقعه بالإدارة العليا للشخص المعنوي: فهو الشخص الذي لديه سلطة معتبرة وهامة على المعاملات والعلاقات المالية للشركة بما في ذلك العلاقات مع المؤسسات المالية المفتوح لديها حسابات الشخص المعنوي ومثال ذلك رئيس مجلس الإدارة أو المدير المالي بالشركة أو الرئيس الإداري أو التنفيذي للشركة[65].
- الشخص الذي يملك صلاحية تعيين وعزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة بالشخص المعنوي.
- الشخص الذي يمكنه التأثير أو ممارسة حق الاعتراض (حق الفيتو) على القرارات التي يصدرها الشخص المعنوي[75].

المستوى الثالث: في حالة عدم التعرف على أي شخص طبيعي وفقاً لحكم البندين السابقين، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يشغل وظيفة إدارية عليا لدى الشخص المعنوي، والتحقق منها.

يجب أن تكون هذه الوضعية استثنائية ولا يمكن المرور إليها إلا بعد استنفاذ المستويين الأول والثاني و تعذّر تحديد المستفيد الحقيقي طبقا للمعايير الواردة بالمستويين الأول والثاني . تتحقّق هذه الفرضيّة عندما يكون رأس مال الشركة مجزّءا بين عدد كبير من الشركاء دون أن يكون أحدهم مالكا لحصّة من رأس مال الشركة تساوي أو تفوق 02% أو أن يمارس أحدهم السيطرة أو الرقابة على الشركة بأي وسيلة كانت.

تثير عبارة الشخص الذي يشغل وظيفة إدارية عليا الملاحظتين التاليتين:

- الشخص الذي يشغل وظيفة إدارية عليا هو الشخص الذي يحتل مكانة بارزة أو مرموقة على مستوى إدارة الشركة ويمكنه التصرف في حقها والالتزام نيابة عنها.
- غالبا ما يكون الشخص الذي يشغل وظيفة إدارية عليا هو الشخص الذي يملك صلاحية تمثيل الشركة قانونا أمام الغير، ومثال ذلك مدير الشركة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة (المادة 242 من قانون الشركات التجارية) أو رئيس مجلس الإدارة في شركات المساهمة الخاصة.

لا يجوز للأعمال والمهن غير المالية المحددة، أن تقبل عميلاً أو تنفذ معاملةً أو أن تستمر في علاقة عمل، إذا لم تتمكن من تحديد شخص طبيعي واحد على الأقل يفي بالمتطلبات المتعلقة بتحديد هوية المستفيد الحقيقي ، وفي هذه الحالة يجب عليها إنهاء علاقة العمل بالنسبة للعملاء الحاليين، وتقديم بلاغ اشتباه إلى وحدة المعلومات المالية (المادة 51 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب).

إذا كان أحد من الأشخاص المحددين وفقا للمستويات الثلاثة المفصلة أعلاه شخصا معنويا، فإن نفس القواعد المذكورة أعلاه تنطبق عليه قصد تحديد المستفيد الحقيقيّ منه. ويمكن التدليل على هذه الوضعيّة من خلال المثال التوضيحيّ التالي:

55 Financial Action Task Force International (FATF), Guidance : Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 16.

65 نفس المرجع السابق، ص. 16.

75 OECD and IDB, A beneficial ownership implementation toolkit, 2019, p. 4 .

مثال توضيحي : الشركة «ب» هي العميل الذي يراد تحديد المستفيد الحقيقي منه:

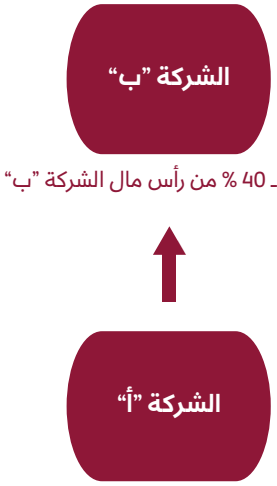

مرحلة أولى : تم تطبيق معايير تحديد المستفيد الحقيقي من الشركة "ب" فتبين أن الشركة "أ" تمتلك 40% من رأس مال الشركة "ب"

يقع المرور إلى المرحلة الثانية: يقع تطبيق نفس المعايير على الشريك "أ" قصد تحديد المستفيد الحقيقي منه.

ويمكن تلخيص المستويات الثلاث المتعاقبة لتحديد المستفيد الحقيقي السالف استعراضها من خلال الرسم البياني التالي:

المستفيد الحقيقي هو شخص طبيعي على الأقل تتوفر فيه إحدى المعايير المتعاقبة التالية:

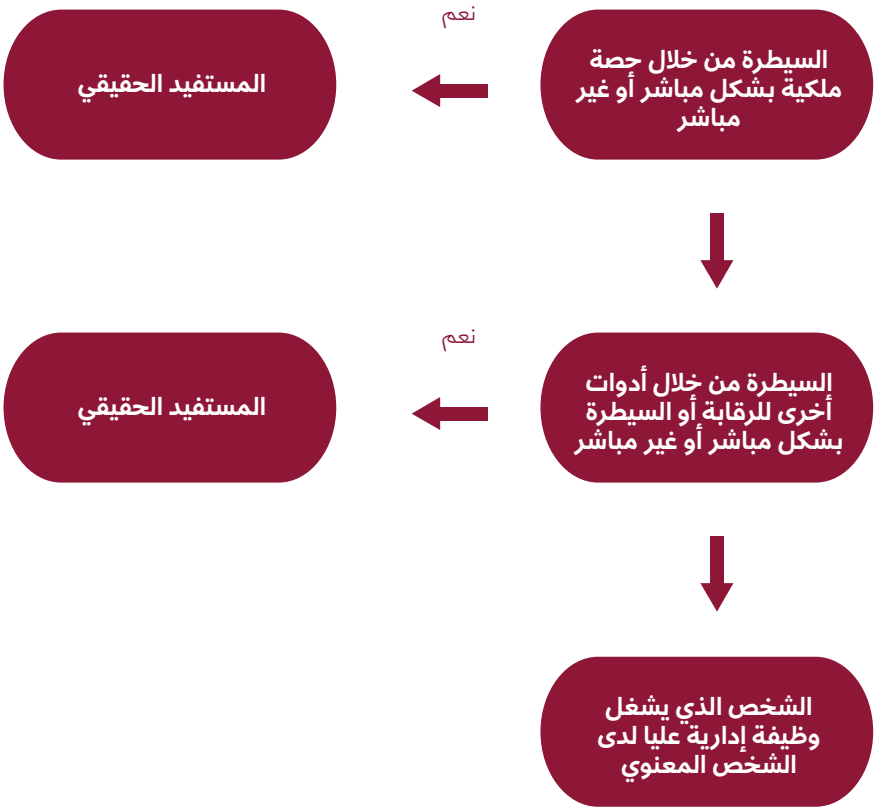

عدم توصل إلى تحديد المستفيد الحقيقي أو وجود شك بخصوص الشخص الذي تم التعرف عليه

عدم التعرف على المستفيد الحقيقي طبق المعيارين السابقين

إعفاء الجهات الخاضعة من واجب تحديد المستفيد الحقيقي في إطار إجراءات العناية الواجبة بخصوص شركات المساهمة العامة المدرجة بالبورصة:

أعفت اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأعمال والمهن غير المالية المحددة من واجب تحديد المستفيد الحقيقي من العميل إذا كان هذا الأخير شركة مساهمة عامّة مدرجة بالبورصة. فقد جاء بالمادة (16) من اللائحة المذكورة أنه «إذا كان العميل، أو مالك الحصة المسيطرة، شركة مدرجة في البورصة تخضع لمتطلبات إفصاح تضمن التحقق من المستفيد الحقيقي بشفافية كافية، أو شركة تابعة لها تمتلك حصة مسيطرة فيها، فإنه يجوز عدم تحديد هوية أيّ مساهم أو مستفيد حقيقي في تلك الشركات، أو عدم التحقّق منها، ويمكن الحصول على بيانات الهوية من السجلات المتاحة للجمهور، أو من العميل، أو من أي مصادر أخرى موثوقة».
كما خولت المادة 70 من قواعد الالتزامات للجهة الخاضعة تطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة كما تم تحديدها بالمادة 69 من قواعد الالتزامات إذا كان العميل أو مالك الحصة المسيطرة شركة مدرجة في البورصة تخضع لمتطلبات إفصاح تضمن التحقق من هوية المستفيد الحقيقي بشفافية كاملة أو شركة تابعة لها تمتلك حصة مسيطرة فيها.

ويبرّر هذا الإعفاء بأنّ شركات المساهمة العامّة المدرجة بالبورصة تعدّ من قبيل العملاء الذين يمثّلون مخاطر منخفضة من حيث إمكانية إساءة استعمالها لغايات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذلك أنها خاضعة لمتطلبات عليا من حيث الشفافية والإشهار والترخيص، كل ذلك بغرض حماية الادخار وتشجيع المدخرين على الاستثمار في البورصة وحماية نزاهة السوق المالية.
فعلى مستوى التأسيس، يخضع تأسيس شركة المساهمة العامة إلى جملة من القواعد القائمة على ضبط دقيق لإجراءات التأسيس و الاشهار و ممارسة وزارة التجارة والصناعة لرقابة مكثفة عليها . كما تخضع الشركات المدرجة بالبورصة أثناء ممارستها لنشاطها لإشراف ورقابة هيئة قطر للأسواق المالية التي عهد إليها القانون رقم 8 لسنة 2012 بصلاحية إصدار اللوائح والنظم والقرارات المتعلقة بشروط وإجراءات طرح الأوراق المالية للجمهور في الأسواق المالية الخاضعة لرقابة الهيئة، وما تستوجبه من موافقة الهيئة على نشرة الإصدار المعتمدة من وزارة التجارة والصناعة، للتحقق من تضمنها إفصاحا شاملا وصحيحا وكاف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتلك المتصلة بشروط الترخيص بإدراج وتداول الأوراق المالية في الأسواق المالية الخاضعة لرقابة الهيئة.
كما أن السيطرة على الشركات المدرجة بالبورصة (بناء على ملكية 10 % أو أكثر من الأسهم أو حقوق التصويت في الشركة المرخصة أساسا[58]) تخضع للموافقة المسبقة لهيئة قطر للأسواق المالية[59]، فضلا على أن الشركة المرخصة ملزمة بإخطار الهيئة عندما يعتزم شخص السيطرة عليها أو زيادة أو نقصان أو تغيير مستوى أو نوع سيطرته عليها قبل 30 يوما من الاستحواذ أو التغيير المقترح بالسيطرة[60].

85 المادة 28 من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (1) لسنة 2008 بإصدار لائحة الهيئة.

95 المادة 26 من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (1) لسنة 2008 بإصدار لائحة الهيئة.

06 المادة 27 من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (1) لسنة 2008 بإصدار لائحة الهيئة.

3.3 | معايير تحديد المستفيد الحقيقي من الترتيبات القانونية

يتمتع الصندوق الاستئماني بهيكلة تختلف عن هيكلة الأشخاص المعنوية. ويمكن إبراز هذه الهيكلة من خلال الرسم البياني التالي:

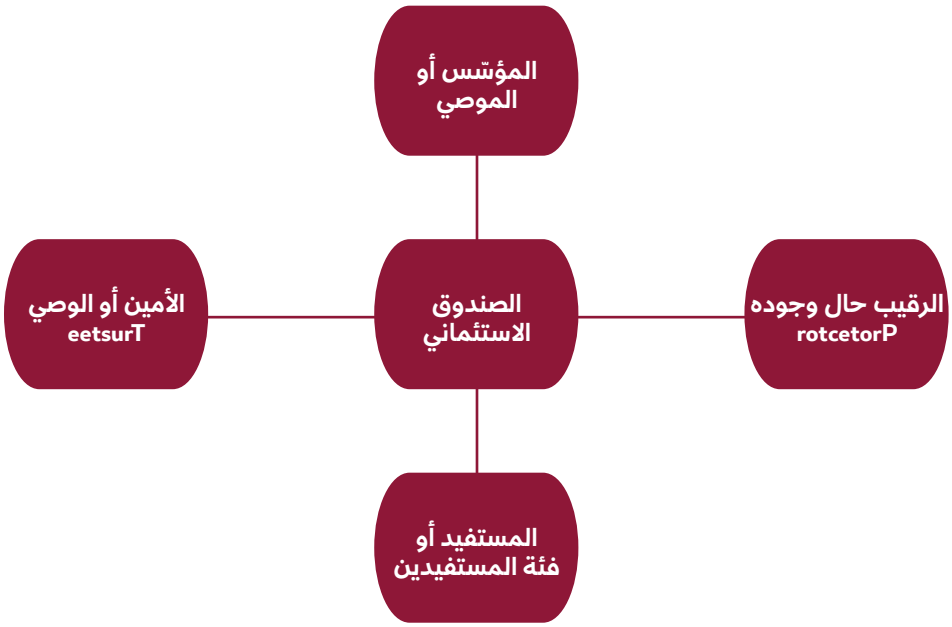

بموجب المادة 71 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و المادة 55 من قواعد الالتزامات يجب "على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، فيما يتعلق بالعملاء من الصناديق الإستئمانية، أن تحدّد هويّة المستفيد الحقيقي، وأن تتّخذ تدابير معقولة للتحقّق منها، من خلال تحديد هويّة المؤسّس (الموصي) والأمين (الوصيّ) والرقيب حال وجوده، والمستفيدين أو فئة المستفيدين، وأيّ شخص طبيعي آخر يمارس سيطرة فعلية ونهائية على الصندوق الاستئماني بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة.

ويجب عليها فيما يتعلّق بالترتيبات القانونية الأخرى من الصناديق الاستئمانية، تحديد هوية الأشخاص الطبيعيّين الذين يشغلون مناصب مماثلة.

كما يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد ما إذا كان العميل يعمل كأمين لصندوق استئماني أو يشغل منصباً معادلاً أو مماثلاً في نوع آخر من الترتيبات القانونية[16]."

خلافا للأشخاص المعنويين، فإنّ تحديد المستفيد الحقيقي من الصناديق الاستئمانية لا يستند إلى منهجية تقوم على التدرج وإنما يتعيّن تحديد جميع الأطراف في الصندوق الاستئماني بشكل مباشر[26] وهم:

- **المؤسّس أو الموصي.**
- **الأمين أو الوصي.**
- **الرقيب حال وجوده.**
- **المستفيد أو فئة المستفيدين[36].**

16 المادة 17 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

26 OCDE, IDB, A beneficial ownership implementation toolkit , 2019, p. 15-16
https://www.oecd.org/tax/transparency/beneficial-ownership-toolkit.pdf

36 قد يكون هناك مستفيدون محددون من الصناديق الاستئمانية. وفي أحيان أخرى لا يقع تحديد المستفيدين الحقيقيين بشكل مسبق وإنما يكونون قابلين للتحديد determinable.

كما أنّ تحديد المستفيد الحقيقي من الصناديق الاستئمانية لا يرتبط بنسبة السيطرة أو الحقوق.

بناء عليه، يكون من الخطأ حصر المستفيد الحقيقي في فئة المستفيدين من الصناديق الاستئمانية الذين يملكون حصّة تفوق نسبة 02% من مجموع الأصول الراجعة للصندوق الاستئماني[46].

وبتطبيق القواعد السالف استعراضها على الوقف وهو من الترتيبات القانونية المشابهة للصناديق الاستئمانية طبق المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد، يمكن القول أنه يتعيّن على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب أن تحدّد هويّة المستفيد الحقيقي من الوقف، وأن تتّخذ تدابير معقولة للتحقّق منها، من خلال تحديد هويّة كلّ من:

- الواقف بوصفه مؤسّس أو منشئ الوقف، أو الموصي بوقف وهو يقابل المؤسّس أو الموصي في الصناديق الاستئمانية.
- ناظر الوقف بوصفه المسؤول عن المحافظة على الوقف ورعايته وتمثيلة أمام الغير والقضاء سواء كانت الوزارة أم غيرها[56]. وكذلك الوصيّ (بالنسبة للوصية بوقف خيري أو أهلي أو مشترك والوصية بأعمال الخير) وهو يقابل الأمين أو الوصيّ في الصناديق الاستئمانية.
- الموقوف عليه أي من يحدّده الواقف للصرف عليه من ريع الوقف[66] وهو يقابل المستفيد أو فئة المستفيدين في الصناديق الاستئمانية.
- الأمين حال وجوده[76]، وهو يقابل الرقيب في الصناديق الاستئمانية.
- وأيّ شخص طبيعي آخر يمارس سيطرة فعلية ونهائية على الوقف بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة.

46 OECD, IDB, A beneficial ownership implementation toolkit , 2019, p. 15-16
https://www.oecd.org/tax/transparency/beneficial-ownership-toolkit.pdf

56 المادة 1 من القانون رقم (9) لسنة 2021 بشأن الوقف.

66 المادة 1 من القانون رقم (9) لسنة 2021 بشأن الوقف.

76 حول الأمين، يراجع على سبيل المثال المادة 35 من القانون رقم (9) لسنة 2021 بشأن الوقف.

3.4 | عوامل النجاح في تحديد هوية المستفيد الحقيقي

إن تحديد المستفيد الحقيقي عملية معقدة وإن نجاحها أي قدرة الجهات الخاضعة على تحديد المستفيد الحقيقي من عملائها من الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية يقتضي توفر عدة عوامل واستيفاء جملة من المتطلبات التي يمكن تلخيصها كالتالي:

1. **مدى شفافية العميل:** إن الشفافية بشكل عام تعتبر متطلبا أساسيا في إطار نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ذلك أن الحجب والإخفاء هما من عناصر ومقومات مخططات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن هذا المنطلق، يتعين على الجهات الخاضعة أن لا تقبل التفاوض أو التنازل حول مبدأ الشفافية لأن هذا من شأنه أن يحول دون إمكانية التعرف على المستفيد الحقيقي ودون إمكانية فهم وتحديد وتقييم المخاطر التي يمثلها العميل بالتبعية.

2. **فهم هيكل الملكية وأسبابه:** إذا كان هيكل ملكية العميل متعدد المستويات أو الطبقات Layers[68]، فانه يجب على الجهات الخاضعة البحث فيما إذا كان الغرض من تعدد تلك المستويات أو الطبقات مشروعا ومبررا ويستجيب لحجم أعمال العميل وطبيعة نشاطه أم أن ذلك لا يعدو أن يكون الا وسيلة أو أداة لحجب هوية المستفيد الحقيقي وعرقلة عملية التعرف عليه. إذ يجب التنبه الى الحالات التي يقدم فيها العميل تفسيرا مبهما أو مثيرا للشك حول هيكل الملكية كالضرورات الضريبية أو يتردد في تبريره أو يقدم تبريرا غير مناسب أو مبهما و غير واضح، كل ذلك بهدف التضليل و صرف الانتباه على معطى جوهري وهو أن هيكل الملكية مصمم للتغطية على المستفيد الحقيقي وإخفاؤه.

كما يجب فهم ملكية العميل متعدد المستويات والمتكون من شركات أو كيانات يقع إنشاؤها في أكثر من دائرة اختصاص أو في دائرة اختصاص عالية المخاطر لا سيما منها الدول التي تعرف بتساهلها في تطبيق معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو التي تعتبرها مجموعة العمل المالي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة أنها عالية المخاطر أو لديها أوجه قصور أو غير متعاونة خاصة في مجالات الشفافية وتبادل المعلومات. ويمكن للجهة الخاضعة في هذا السياق الاستعانة بمصادر أخرى مثل مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية[96] أو مؤشر السرية المالية الصادر عن شبكة العدالة الضريبية[07].

وإذا تعذر على الجهة الخاضعة فهم هيكل الملكية وأسبابه فهذا يعني بالضرورة أنها غير قادرة على فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يمكن أن يمثلها ذلك العميل وإدارتها على النحو السليم الأمر الذي يستدعي عدم إقامة علاقة العمل أو الاستمرار فيها وعند الاقتضاء النظر في رفع تقرير اشتباه الى وحدة المعلومات المالية.

وتختلف درجة السعي في فهم هيكل الملكية بحسب نوع الشركة المعنية ودرجة شفافيتها: فعلى سبيل المثال إذا كان العميل شركة مساهمة عامة مدرجة في البورصة فان المعلومات المتعلقة بها عادة ما تكون متاحة للعموم وبشكل شفاف ذلك أنه يمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال الموقع الالكتروني للبورصة أو نشرة الاكتتاب العام للشركة المذكورة في البورصة أو حساباتها المالية المنشورة وهو ما يجعل الخطر الذي تمثله منخفضا جدا مقارنة بشركة أخرى خاصة لا يعرف عنها الكثير من المعلومات أو لا يعرف عنها شيئا على الاطلاق ولا تتوفر حولها أي معلومات موثوقة أو قابلة للتحقق في الأوساط والمواقع العامة.

3. **الاعتماد على أطراف ثالثة:** لئن كان بإمكان الجهات الخاضعة الاعتماد على أطراف ثالثة من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لتنفيذ تدابير العناية الواجبة طبقا لما تقتضيه المادة 21 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمادة 02 من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور، فإنه يجب عليها أن تدرك أن ذلك الاعتماد يمثل درجة إضافية من المخاطر وهو ما يتطلب فهم تلك المخاطر والحد منها خاصة وأن المسؤولية النهائية للألتزام بتنفيذ تدابير العناية الواجبة تظل على عاتق الجهة الخاضعة ذاتها و ليس على الطرف الثالث الذي تم الاعتماد عليه.

68 إن هيكل الملكية متعدد الطبقات أو المستويات ليس في ذاته وضعية غير مشروعة أو أمرا مخالفا للقانون وقد يكون هيكل الملكية متعدد الطبقات مترتبا عن اعتبارات مالية وتجارية مشروعة وجائزة ويستجيب لسياسة الشركة التجارية والمالية وخياراتها الاستراتيجية المشروعة.

69 https://images.transparencycdn.org/images/CPI2020_Report_EN_0802-WEB-1_2021-02-08-103053.pdf

70 https://fsi.taxjustice.net/en/

4. **تحديد جميع الأشخاص الذين يملكون أو يسيطرون على الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني:** يجب على الجهات الخاضعة تحديد جميع الأشخاص الطبيعيين الذين يملكون أو يسيطرون على أشخاص معنويين أو ترتيبات قانونية. ونشير في هذا الصدد إلى أنه في بعض الدول، لا تنص المتطلبات التشريعية والرقابية على تسجيل المستفيد الحقيقي أو الجهة المسيطرة على الشخص المعنوي في السجل التجاري الوطني وبالتالي من المرجح أن تكون أسماء الأشخاص الطبيعيين المدونة في هذه السجلات تعكس أسماء المالكين الظاهرين أو الاسميين وعليه لا بد من البحث عن المستفيد الحقيقي.

ويجب في هياكل الملكية التنبه الى الشركاء في الأشخاص المعنوية الذين ينتمون الى نفس العائلة أو الشركاء الذين لا يملكون حصة من الملكية تساوي أو تفوق 20% (وهو الحد الذي يترتب عن بلوغه نشأة واجب التحقق من هويتهم) و لكنهم يتصرفون في المقابل بالتواطؤ مع أفراد العائلة أو الشركاء في هيكل الملكية .كما يجب التنبه الى الأشخاص المعنويين الذين يكونون مجرد أشخاص واجهة أو مالكين ظاهريين بالنسبة للمستفيدين الحقيقيين أو الأشخاص المسيطرين وعادة ما يتمسك المالك الظاهر بملكيته للشخص المعنوي الا أنه يمكن استخلاص صورية الملكية من سلوكياته أو من درجة فهمه ومعرفته المحدودة لهيكل الملكية أو لأعمال و أنشطة الشخص المعنوي أو الترتيب القانوني.

وفي كل هذه الحالات يجب على الجهة الخاضعة التحقق من هوية المستفيد الحقيقي وإذا تعذر عليها ذلك فانه يجب التوقف عن إقامة علاقة العمل أو الاستمرار والنظر في رفع تقرير اشتباه الى وحدة المعلومات المالية.

وتكون القدرة على حجب المستفيد الحقيقي أكبر إذا ضم هيكل الملكية أو الإدارة بالشركة مساهمين اسميين أو مديرين اسميين أو إذا تدخل في تأسيس الشركة أو ادارتها مقدمو خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات.

5. **استخدام وثائق موثوق بها للتحقق من الهوية:** يجب على الجهة الخاضعة التحقق من هوية العميل والمستفيد الحقيقي منه باستخدام الوثائق والبيانات والمعلومات اللازمة لإثبات صحة هوياتهم وذلك من مصدر مستقل وموثوق.

6. **المراقبة المستمرة وتحديث المعلومات والوثائق بصورة دورية:** يمكن أن يتغير المستفيد الحقيقي مع مرور الوقت وهو ما يقتضي الحرص على تحديث المعلومات ذات الصلة بالمستفيد الحقيقي. كما يجب على الجهة الخاضعة الحرص على تحديث المعلومات المتعلقة بهيكل الملكية والأشخاص المسيطرين نهائيا على الشخص المعنوي.

7. **استخدام المنهج القائم على المخاطر:** يجب على الجهة الخاضعة تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة إذا كان المستفيد الحقيقي من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو أحد أفراد عائلتهم أو المقربين أو كان مقيما بدولة عالية المخاطر.

ويمكن للجهة الخاضعة تطبيق تدابير عناية واجبة مبسطة متناسبة مع عوامل المخاطر المنخفضة الناتجة عن التقييم الوطني للمخاطر وتقييمها لمخاطرها، بشرط عدم وجود اشتباه في غسل أموال أو تمويل إرهاب أو عدم توافر أي من الحالات الخاصة التي تكون فيها المخاطر مرتفعة، ومنها التحقق من هوية العميل أو المستفيد الحقيقي بعد إقامة علاقة العمل.

8. **الاحتفاظ بالسجلات:** على الجهة الخاضعة الاحتفاظ بسجل المستندات والبيانات التي تم الحصول عليها في سياق تنفيذ تدابير العناية الواجبة وبالخصوص تلك المتعلقة بهيكل ملكية العميل وتحديد هوية المستفيد الحقيقي منه.

9. **التدريب:** إن تدريب الموظفين بالجهة الخاضعة بشكل دوري و فعال و خاصة في المواضيع ذات الصلة بالمستفيد الحقيقي يعد من أهم العوامل التي تسهم في نجاح عملية تحديد هوية المستفيد الحقيقي، ويتجه الأخذ بعين الاعتبار مختلف وظائفهم و أدوارهم و مستوياتهم اذ يحتاج الموظف الذي يتعامل بشكل مباشر مع العملاء أو الذي يقوم بمراجعة بيانات العملاء الى تدريب أكثر عمقا و تفصيلا من التدريب الذي يحصل عليه باقي الموظفين و يجب أن يتضمن التدريب المذكور حالات عملية و مؤشرات اشتباه و إلماما بأنظمة الأشخاص المعنوية و الترتيبات القانونية .

4 تحديد المستفيد الحقيقي من قبل الأشخاص المعنوية و الترتيبات القانونية في إطار تدعيم الشفافية: السجل الإقتصادي الموحد

يعدّ الحصول على المعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي إحدى الاشكاليات العملية الجوهرية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب. لذلك تضمنت التوصيتان 24 و25 من توصيات مجموعة العمل المالي التزامات موجّهة إلى الدول تتعلق بالشفافية والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنوية و الرتيبات القانونية[71]، على النحو التالي:

التوصية 24: الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الأشخاص الاعتبارية (مقتطفات):

ينبغي على الدول أن تتخذ تدابير لمنع استغلال الأشخاص الاعتبارية في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وينبغي على الدول أن تتأكد من توافر معلومات كافية ودقيقة في الوقت المناسب عن المستفيدين الحقيقيين وحصص السيطرة في الأشخاص الاعتبارية تستطيع السلطات المختصة الحصول عليها أو الوصول إليها في وقت مناسب. وعلى وجه الخصوص، ينبغي على الدول التي يكون فيها أشخاص اعتبارية قادرة على إصدار أسهم لحاملها أو سندات لحاملها، أو التي تسمح بوجود مساهمين اسميين أو مديرين اسميين، أن تتخذ تدابير فعالة لضمان عدم استغلالها من أجل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وينبغي على الدول أن تنظر في اتخاذ تدابير يكون من شأنها تيسير الوصول إلى معلومات المستفيدين الحقيقيين والسيطرة من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحدّدة التي تقوم بتنفيذ المتطلبات الواردة في التوصيتين 10 و22.

التوصية 25: الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية (مقتطفات):

ينبغي على الدّول أن تتخذ تدابير لمنع استغلال الترتيبات القانونية في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وينبغي على الدول أن تتأكد من توافر معلومات كافية ودقيقة في الوقت المناسب عن الصناديق الاستئمانية الصريحة، بما يشمل المعلومات الخاصة بالموصي والوصي والمستفيدين، تستطيع السلطات المختصة الحصول عليها أو الوصول إليها في وقت مناسب. كما ينبغي على الدّول أن تنظر في اتخاذ تدابير يكون من شأنها تسهيل الوصول إلى معلومات المستفيدين الحقيقيين والسيطرة من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تقوم بتنفيذ المتطلبات الواردة في التوصيتين 10 و22.

النتيجة المباشرة 5: تحظر إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتاح المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي الى السلطات المختصة من دون عقبات.

تتخذ الدول تدابير من أجل:

- حظر إساءة استخدام الأشخاص الإعتبارية والتريتبات القانونية لأغراض إجرامية.
- جعل الأشخاص الإعتبارية والترتيبات القانونية شفافة بصورة كافية ، والتأكد من توافر معلومات دقيقة ومحدثة سواء كانت أساسية أو تتعلق بالمستفيد الحقيقي في الوقت المناسب.

71 في نفس السياق، تضمنت منهجية تقييم الفعالية النتيجة الخامسة والتي عنوانها ما يلي : «تحظر إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتاح المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي إلى السلطات المختصة من دون عقبات.»
كما جاء بالنتيجة المباشرة 5 : « سمات النظام الفعال» هناك تدابير تتخذ من أجل :
- حظر إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية لأغراض جرمية؛
- جعل الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية شفافة بصورة كافية؛ و
- التأكد من توافر معلومات دقيقة ومحدثة سواء كانت أساسية أو تتعلق بالمستفيد الحقيقي في الوقت المناسب.
تكون المعلومات الأساسية متاحة للعموم والمعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي متاحة للسلطات المختصة. ويخضع الأشخاص الذي يخالفون هذه التدابير لعقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة. وكنتيجة لذلك، لن تجذب الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية المجرمين الذين يسيئون استخدامها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
ترتبط هذه النتيجة المباشرة بالدرجة الأولى بالتوصيتين 24 و 25 وبعناصر من التوصيات 1 و 10 و 37 و 40.

إعتماد دولة قطر على المنهج القائم على تعدّد المصادر للحصول على المعلومات المتّصلة بالمستفيد الحقيقيّ Multi-pronged approach

انتهت تقارير التقييم المتبادل وعديد الدّراسات الدّولية المرجعيّة الصادرة عن مجموعة العمل المالي «الفاتف»[27] أو تلك الصّادرة عن شبكة العدالة الضريبيّة[37] إلى أنّ فعاليّة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب تستدعي تبنّي منهج قائم على تنوّع المصادر التي يتمّ اللجوء لها للحصول على معلومات متعلّقة بالمستفيد الحقيقي، ذلك أنّ الصعوبات التي تواجهها السلطات المختصة في تحديد المستفيد الحقيقي، تقتضي التعويل على مصادر متعدّدة وآليات متنوعة يمكن من خلالها معرفة الأشخاص المسيطرين على الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية . وقد اعتبرت مجموعة العمل المالي «الفاتف» أنّ المنهج القائم على تعدّد المصادر (hcaorppa degnorp-itluM) للحصول على المعلومات المتصلة بالمستفيد الحقيقي يعتبر من أفضل الممارسات الدولية في مجال الشفافية والمستفيد الحقيقي من الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية[47].

إقتداء بأفضل الممارسات الدوليّة، تبنّت دولة قطر المنهج القائم على تعدّد المصادر للحصول على المعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقيّ، وذلك من خلال اعتماد عديد المصادر التي تضمن أنّ المعلومات المتصلة بالمستفيد الحقيقي من الأشخاص المعنوية يتمّ الحصول عليها من طرف الأشخاص المعنويّة نفسها وأنّها متاحة في موقع معين بالدولة وأنّ السّلطات المختصّة يمكنها تحديد المستفيد الحقيقيّ في وقت مناسب و قصير.

وتتمثّل هذه المصادر في ما يلي:

- **المصدر الأوّل: سجلاّت الشّركات Company registries:** يمكن الامتثال للتوصية 24 من توصيات الفاتف، من خلال إلزام سجلّ الشركات بالحصول وبمسك معلومات محدثة عن المستفيدين الحقيقيين[75]. ويشير مصطلح «سجلّ الشركات» إلى سجلّ متوفّر بالدّولة التي تمّ بها إنشاء الشّركة أو التّرخيص لها، ويقع عادة الاحتفاظ به من طرف أو لفائدة سلطة الانشاء ولا يشير هذا المصطلح إلى معلومات ممسوكة من طرف الشركة نفسها أو لفائدتها[76]. ويعتبر سجلّ الشّركات مصدرا هامّا للمعلومة حول المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنوية، بحكم أنّه يتعيّن تسجيل جميع الشركات التي يتمّ إنشاؤها بالدّولة بسجّل الشركات (ويقابله بدولة قطر السّجل التجاري) تطبيقا للتوصية 24 من توصيات الفاتف[77]، و أن هناك جملة من المعلومات الأساسية المتعلقة بالشركة التي يجب الحصول عليها من قبل الشركة نفسها وتسجيلها بالسجل المذكور بما يشمل اسم الشركة وشهادة التأسيس والشكل والوضع القانوني وعنوان المكتب المسجّل والسّلطات التنظيمية الأساسية وقائمة بالمديرين وسجل بالمساهمين أو الشركاء[78].

وقد تمّت ترجمة هذه المتطلّبات بدولة قطر عموما بالمواد 3 و7 من القانون رقم (25) لسنة 2005 بشأن السجل التجاري والمادة 8 من قانون الشركات التجارية وخصوصا بالمادة 45 من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب مثلما تم تعديلها بمقتضى المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 التي جاء بها أنه « على السلطات المختصة بالموافقة على إنشاء الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية، الحصول والاحتفاظ بمعلومات أساسية وافية ودقيقة وحديثة، وبمعلومات حول المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية المنشأة في الدولة، وعليها أن تتيح المعلومات الأساسية للجمهور ومعلومات المستفيدين الحقيقيين لجهات إنفاذ القانون وللسلطات القضائية والجهات الرقابية، وللمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ، بطلب

27 FATF, Best practices on beneficial ownership for legal persons, October 2019, p. 8 and 21. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/Best-Practices-Beneficial-Ownership-Legal-Persons.pdf
FATF, Guidance on transparency and beneficial ownership, 2014, p. 18-27 : https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidance-transparency-beneficial-ownership.pdf

37 Tax justice network, Ownership report reveals cutting-edge verification processes, hesitates to endorse public registries : https://www.taxjustice./net/2019/11/27/fatf-beneficial-ownership-report-reveals-cutting-edge-verification-processes-hesitates-to-endorse-public-registries

47 حاليّا هناك مشروع لتعديل التّوصية 24 من توصيات الفاتف المتعلقة بالشفافية والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنوية ومذكرتها التفسيرية، معروض لاستشارة العموم، ويتضمن صراحة التنصيص على المنهج القائم على تعدد المصادر للحصول على المعلومات المتصلة بالمستفيد الحقيقي Multi-pronged approach.
https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/public-consultation-r24.html
https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/Pdf-file_R24-Beneficial-Ownership-Public-Consultation.pdf

57 FATF, Guidance on transparency and beneficial ownership, 2014, p. 19-22 - FATF, Best practices on beneficial ownership for legal persons, October 2019, p. 21-25.

67 التوصية 24، المذكرة التفسيرية، الهامش رقم 44.
Company registry » refers to a register in the country of companies incorporated or licensed in that country and normally maintained by or for the » incorporating authority. It does not refer to information held by or for the company itself.

77 التوصية 24 من توصيات الفاتف، المذكرة التفسيرية، الفقرة رقم 4 و5.

87 التوصية 24 من توصيات الفاتف ، المذكرة التفسيرية الفقرة رقم 4 و5 .

منها .وتُصدر تلك السلطات القرارات التنظيمية التي تحدد المعلومات التي يجب جمعها لكل نوع من أنواع الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية.»

في نفس السياق، ألزمت المادة 4 من القانون رقم (1) لسنة 0202 بشأن السجل الاقتصادي الموحّد، كلّ جهة مختصة أن تقيّد بسجلاتها جميع البيانات الأساسية والبيانات التي تسمح بالتعرّف على طالب التّرخيص أو القيد بالسّجل ... ولا تقبل طلبات الترخيص، أو القيد، أو التعديل، أو التجديد ما لم تكن مرفقة بالتصريح بالمستفيد الحقيقي.

المصدر الثاني: إلزام الأشخاص المعنويّة بالحصول على معلومات وافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيدين الحقيقيّين منها: يمكن الامتثال للتّوصية 42 من توصيات «الفاتف» من خلال إلزام الأشخاص المعنويّة ذاتها بالحصول وبمسك معلومات محدثة حول المستفيدين الحقيقيين منها والاحتفاظ بها[97]. هذا المنهج منطقيّ ذلك أنّ الشخص المعنوي هو أكثر جهة مؤهّلة لمعرفة المستفيد الحقيقي منه، وهو ما قررته المادة 54 من القانون رقم (02) لسنة 9102 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[08] التي تفرض على" الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية الاحتفاظ بسجل وافٍ ودقيق وحديث للمعلومات الأساسية لديها وللمعلومات المرتبطة بالمستفيدين الحقيقيين وبمساهميها أو أعضائها ، يتضمن عدد الأسهم المملوكة لكل مساهم وفئات الأسهم بما في ذلك طبيعة حقوق التصويت بها ، ويجب الاحتفاظ بهذه المعلومات في المقر الرئيسي للشخص المعنوي أو في مكان آخر يتم إخطار الجهة المختصة بالموافقة على إنشاء الأشخاص المعنوية به . وعلى الأشخاص المعنوية المنشأة في الدولة تحديد شخص طبيعي واحد على الأقل مقيم في الدولة يكون مخولاً ومسؤولاً عن توفير كافة المعلومات الأساسية والمعلومات المرتبطة بالمستفيدين الحقيقيين ، وتوفير المساعدة للسلطات المختصة عند الطلب.»

وقد تأكّد هذا الواجب بالمادّة 5 من القانون رقم (1) لسنة 0202 بشأن السجلّ الاقتصاديّ الموحّد التي تنص على أنه «يجب على الأشخاص المعنويّة والترتيبات القانونيّة مسك سجلّ واف ودقيق للمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيّين وتقديم نسخة منه إلى الجهة المختصّة، وذلك على النّحو الذي تحدّده اللائحة"[18].

في نفس السياق تشير المادة 18 مكرر من القانون رقم (8) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015 إلى صدور قرار تنظيمي من وزير التجارة والصناعة يحدد بيانات ومستندات ووثائق وسجلات الشركات التجارية التي يجب الاحتفاظ بها وكيفيّة الاطّلاع عليها بمقر الشركة وآلية تقديمها للوزارة وإجراءات ومدد الاحتفاظ بها، ومن ضمن السجلّات المطلوب من الشّركة مسكها والاحتفاظ بها سجلّ المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيّين.

و قد صدر قرار وزير التجارة و الصناعة رقم (2) لسنة 2202 بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية و الذي ألزم الشركة التجارية بالمادة 7 منه بالاحتفاظ بالسجلات المنصوص عليها بالمادة 6 من القرار المذكور، و من بينها سجل المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين، في مكان آمن يضمن حمايتها و سريتها عند الاقتضاء ، و سرعة اتاحتها للسلطة المختصة عند الطلب ، سواء في المركز الرئيسي للشركة أو في مكان آخر تلتزم الشركة بإخطار الإدارة و الإدارة المختصة به.

- **المصدر الثّالث : المعلومات المتوفّرة من قَبْلُ Existing information:** وفقا لتوصيات مجموعة العمل المالي «الفاتف»[82] وأفضل الممارسات الدوليّة[83]، يمكن الامتثال لمقتضيات التّوصية 24 المتعلّقة بالشفافيّة والمستفيدين الحقيقيّين من الأشخاص المعنويّة، من خلال الاعتماد على المعلومات الموجودة والتي تمّ تجميعها أو الحصول عليها سابقا والمتعلّقة بالمستفيدين الحقيقيّين من الأشخاص المعنويّة. هذا المصدر يحيل إلى المعلومات التي تحصل عليها المؤسّسات الماليّة والأعمال والمهن غير الماليّة المحدّدة في إطار تنفيذ تدابير العناية الواجبة، وإلى المعلومات المضمنة بسجلّات الشركات وغيرها من السجلات على غرار سجلّات العقارات وسجلّات العربات وسجلّات بعض الممتلكات المنقولة، وإلى المعلومات الممسوكة من طرف السلطات الأخرى بالدولة مثل السلطات الضريبية والسلطات الرقابية، وإلى المعلومات المتاحة حول

97 التوصية 24 من توصيات الفاتف، المذكرة التفسيرية، الفقرة رقم 8.

08 تم تعديل المادة 45 بموجب المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019.

18 تراجع أيضا المادة 6 من اللائحة التنفيذية لقانون السجلّ الاقتصاديّ الموحّد الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2020.

28 التوصية 24، المذكرة التفسيرية، فقرة رقم 8، ج.

38 FATF, Guidance on transparency and beneficial ownership, 2014, p. 25-26 - FATF, Best practices on beneficial ownership for legal .persons, October 2019, p. 23-25.

World Bank, UNODC Star, The Puppet Masters, How the corrupt use legal structures to hide stolen assets and what to do about it, p. 51-77.

48 https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/2363/9780821388945.pdf?sequence=6&isAllowed=y

الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية وقواعد البيانات التجارية[84].
في هذا الإطار، فإن المؤسّسات الماليّة والأعمال والمهن غير المالّية المحدّدة ملزمة عملا بالمادة 20 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما تم تعديلها بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 بإتاحة كافة معلومات العناية الواجبة وجميع سجلات ومستندات ووثائق المعاملات والعمليات المحتفظ بها دون تأخير للسلطات المخولة بموجب أحكام القانون ، وذلك عند الطلب .»و تشمل المعلومات المتعلقة بتدابير العناية الواجبة المعلومات المتعلقة بتحديد المستفيد الحقيقيّ من العميل.
كما أنّ السّلطات الضريبيّة (الهيئة العامّة للضرائب) مؤهّلة لمسك معلومات متّصلة بالمستفيد الحقيقيّ على إعتبار أنّ المكلّف (كلّ شخص طبيعي أو معنوي خاضع للضريبة على الدخل[58]) ملزم بالتسجيل عند بدء النشاط وبإخطار الهيئة بأي تغيير يمكن أن يؤثر على التزاماته الضريبية بما في ذلك كل تغيير يطرأ على ملكية الشركة أو المنشأة (أي تغيير في هيكل الملكية)[68]. كما يمكن أن تكون إدارة التسجيل العقاري التابعة لوزارة العدل[78] مصدرا للمعلومات عن المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنويّة بحكم إختصاصها بالقيام بالأعمال المتعلقة بالتسجيل العقاري[88] من قيد العقارات في الصّحائف العقارية وتسجيل الأحكام النهائيّة المقدّمة للادارة في السجل العقاري وتوثيق جميع الأعمال المتعلقة بالسجل العقاري .

وقد تكون أيضا هيئة الأسواق المالية بوصفها الجهة الحكومية المكلفة بتنظيم الأسواق المالية، والإشراف والرقابة عليها وتنظيم التعامل في أنشطة الأوراق المالية[98] مصدرا للمعلومات المتصلة بالمستفيد الحقيقي بخصوص الشّركات المدرجة بالبورصة[09].

وعلى الرغم من أن توصيات الفاتف وأفضل الممارسات الدولية تشترط إعتماد الدول على المنهج القائم على تعدّد المصادر للحصول على المعلومات المتّصلة بالمستفيد الحقيقيّ في سياق الامتثال للتوصية 42، وأنّ الآلية الأولى أو المصدر الأول (سجلات الشركات) لا تشترط بالضرورة وضع سجل موحّد أو مركزي لتسجيل ومسك المعلومات المتصلة بالمستفيدين الحقيقيين، فإنّ عديد الدول ذهبت أبعد مما تتطلّبه توصيات الفاتف وسنّت قوانين تنصّ على إحداث سجل للمستفيدين الحقيقيين على مستوى الدولة يتم في إطاره التصريح بالمعلومات المتصلة بالمستفيد الحقيقي وبكل تغيير يطرأ عليها ومسك هذه المعلومات على ذمة السلطات المختصة والجهات الخاضعة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك نذكر الاتحاد الأوروبي حيث نص التوجيه رقم 849 لسنة 2015[91] على إلزام الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بإنشاء سجل مركزي لغايات تلقي ومسك وحفظ المعلومات المتصلة بالمستفيدين الحقيقيين وأوجب أن تكون المعلومات المذكورة دقيقية ووافية ومحدثة ومتاحة للسلطات المختصة ولوحدات المعلومات المالية وللجهات الخاضعة لمتطلبات نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ولكلّ شخص أو منظمة له مصلحة مشروعة. كما تعتبر المملكة المتحدة المثال الثاني الأبرز حيث تمّ منذ سنة 2016 إنشاء سجل مركزي للمستفيدين الحقيقيين من الشركات، مفتوح للعموم ويمكن النفاذ إليه عبر الانترنيت[92].
وقد اتبعت دولة قطر نفس التمشي حيث أصدرت القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجلّ الاقتصادي الموحّد الذي كرس منظومة وطنية مركزية للحصول وتجميع المعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية، وذلك من خلال:

58 المادة 1 من القانون رقم (24) لسنة 2018 بإصدار قانون الضريبة على الدخل.

68 المادتان 25 و26 من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (39) لسنة 2019.

78 تراجع المادة 14 من القرار الأميري رقم (25) لسنة 2014 بالهيكل التنظيمي لوزارة العدل.

88 يراجع القانون رقم (14) لسنة 1964 بنظام السجل العقاري.

98 المواد 5 و28 و30 من القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية.

09 تراجع المواد 159 وما بعدها من قانون الشركات التجارية بخصوص تداول أسهم الشركات المدرجة بالبورصة وكيفية مسك سجل المساهمين لدى جهة الايداع التي تخضع لرقابة وإشراف هيئة الأسواق المالية. يراجع قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم 1 لسنة 2008 بإصدار لائحة الهيئة.

19 Directive (EU) 2015/849 of the European parliament and of the council of 20 may 2015 on the prevention of the use of the financial system for the purposes of money laundering or terrorist financing, article 30. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32015L0849

29 https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-8259/CBP-8259.pdf

- إلـزام طالـب الترخيـص أو القيـد أو التعديـل أو التجديـد بالسـجل الممسـوك مـن الجهـات المختصـة إذا كان شـخصا معنويـا أو ترتيبـا قانونيـا، بالتّصريـح بالمسـتفيد الحقيقـيّ وفقـا لنمـوذج تعـدّه الإدارة المختصّـة بـوزارة التجـارة والصناعـة .
- تجميـع الجهـات المختصـة بالتسـجيل و الترخيـص للمعلومـات المطلوبـة عـن المسـتفيدين الحقيقييـن مـن الأشـخاص المعنويـة أو الترتيبـات القانونيـة المسـجلة بهـا أو المرخـص لهـا مـن قبلهـا بسـجل المسـتفيدين الحقيقييـن .
- إنشـاء سـجلّ موحّـد للمسـتفيدين الحقيقييـن يتـمّ بـه تجميـع المعلومـات والبيانـات والوثائـق المتعلّـقة بالمسـتفيدين الحقيقييـن المضمّـنة بسـجلات المسـتفيدين الحقيقييـن الممسـوكة مـن قبـل كل جهـة مختصّـة.

ومـن مزايـا السـجلّ الموحـد للمسـتفيدين الحقيقييـن إمكانيـة التحقـق الفـوري والمسـتمر مـن امتثـال الأشـخاص المعنويـة والترتيبـات القانونيـة لواجـب مسـك والإحتفـاظ بشـكل واف ودقيـق ومحـدث بالمعلومـات المطلوبـة عـن المسـتفيدين الحقيقييـن مـن خلال تشـبيك وربـط قواعـد البيانـات. وفـي غيـاب هـذا السـجل لا يمكـن للسـلطات المختصـة التفطـن إلـى الاخلال بواجـب مسـك وتحديـث المعلومـات المطلوبـة عـن المسـتفيدين الحقيقييـن إلا عنـد تقديـم طلـب للحصـول علـى المعلومـات المذكـورة إلـى المؤسسـات الماليـة أو الأعمـال والمهـن غيـر الماليـة المحـددة أو الشّـخص المعنـوي أو الترتيـب القانونـي نفسـه[39].

أمّـا علـى المسـتوى الضريبـيّ فـإن توفّـر وإتاحـة المعلومـات المطلوبـة عـن المسـتفيدين الحقيقييـن هـي مـن بيـن المعاييـر التـي يتـمّ إعتمادهـا لتقييـم الـدول مـن حيـث امتثالهـا للمعيـار المشـترك للابلاغ[49]. هـذ التقييـم الـذي ينجـزه المنتـدى العالمـي للشـفافية وتبـادل المعلومـات للأغـراض الضريبيـة التابـع لمنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة، يـؤول إلـى صـدور تقريـر منشـور، يتـمّ إعتمـاد مخرجاتـه فـي تحديـد قائمـة الـدول غيـر المتعاونـة التـي تعدّهـا منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة. وللتذكيـر فإنّـه يتعيّـن علـى الـدول أن تسـتجيب علـى الأقـل لشـرطين حتـى لا يقـع إدراجهـا بقائمـة الـدول غيـر المتعاونـة ومـن بيـن بينهـا أن تحصـل الدولـة الخاضعـة للتقييـم علـى درجـة «ملتـزم إلـى حـدّ كبيـر» بمعيـار تبـادل المعلومـات عنـد الطلـب[59].

و ينـدرج إنشـاء السـجل الاقتصـادي الموحـد فـي إطـار حـرص دولـة قطـر علـى تعزيـز الشـفافية و منـع اسـتغلال الأشـخاص المعنويـة والترتيبـات القانونيـة لغايـات غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، ذلـك أنّ مخاطـر غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب تكـون مرتفعـة كلمـا كانـت القـدرة علـى الحجـب والتخفـي مرتفعـة فـي حيـن تكـون تلـك المخاطـر متدنيـة متـى كانـت متطلبات الشـفافية عاليـة ومطبقـة بشـكل كاف وفعـال.

ويهـدف القانـون رقـم (1) لسـنة 2020 بشـأن السـجل الاقتصـادي الموحـد إلـى تدعيـم شـفافية المعـاملات الاقتصاديـة والماليـة، مـن خلال تجميـع المعلومـات الأساسـية والبيانـات والوثائـق الخاصـة بالمنشـآت الاقتصاديـة والترتيبـات القانونيـة والمنظمـات غيـر الهادفـة للربـح والمهـن الحـرة، والمعلومـات المطلوبـة والبيانـات والوثائـق المتعلقـة بالمسـتفيدين الحقيقييـن، فـي قاعـدة بيانـات دقيقـة ورسـمية علـى المسـتوى الوطنـي تسـمى "السـجل الاقتصـادي الموحـد". ويقـع حفـظ المعلومـات الأساسـية والمعلومـات المطلوبـة عـن المسـتفيدين الحقيقييـن واتاحتهـا للجمهـور وللجهـات المعنيـة طبقـاً للشـروط والإجـراءات المحـددة فـي القانـون وللجهـات المعنيـة.

39 Inter-american development bank, Regulation of beneficial ownership in latina America and the Caribean, Technical note, n°IDB-TN-1341, November 2017, p. 18

49 تمّت المصادقة على المعيار المشترك للابلاغ بموجب قرار وزير المالية رقم 17 لسنة 2019 بتطبيق المعيار المشترك للأبلاغ.

59 يستند معيار تبادل المعلومات عند الطلب إلى مقتضيات المادة 62 من الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتجنب الازدواج الضريبي بعنوان الدخل ورأس المال وإلى الإتفاق النموذجي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تبادل المعلومات المتصلة بمسائل ضريبية.

4.1 واجب التصريح بالمستفيد الحقيقي المحمول على الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية

يتعيّـن على كل طالـب ترخيـص أو قيـد أو تعديـل أو تجديـد بإحـدى السـجلات التـي تمسـكها الجهـات المختصـة ، إذا كان شـخصا معنويـا أو ترتيبـا قانونيـا، أن يرفـق بطلبـه تصريحـا بالمسـتفيد الحقيقـي علـى النمـوذج التـي تعـدّه الإدارة المختصة لهـذا الغرض[96] و يقصـد بالجهـة المختصـة علـى معنـى المـادة الأولـى مـن القانـون رقـم (1) لسـنة 2020 بشـأن السـجل الاقتصـادي الموحـد كل جهـة تتولـى ترخيـص أو تسـجيل منشـأة اقتصاديـة أو ترتيـب قانونـي أو منظمـة غيـر هادفـة للربـح، أو الترخيـص بمزاولـة مهنـة حـرة وفقـا للقانـون.

وتُحّـدِدُ الأشـخاص المعنويـة والترتيبـات القانونيـة هويّـة المسـتفيد الحقيقـيّ منهـا بالاسـتناد الـى وثائـق أو معلومـات أو بيانـات معتمـدة، تُحدثُهـا بصفـة مسـتمرة، وتحتفـظ بهـا فـي سـجل خـاص تمسـكه لهـذا الغـرض، و ذلـك فـي مـكان آمـن يضمـن حمايتهـا وسـريتها وسـرعة اتاحتهـا للسـلطات المختصـة عنـد الطلـب[79].

ويجـب أن تكـون المعلومـات المصـرّح بهـا فـي نمـوذج التصريـح بالمسـتفيد الحقيقـي محدثـة ومواكبـة لوضعيـة وهيكلـة الشـخص المعنـوي أو الترتيـب القانونـي. علـى هـذا الأسـاس، يتعيّـن علـى الأشـخاص المعنويـة والترتيبـات القانونيـة فـي صـورة حصـول أيّ تغييـر علـى المعلومـات المطلوبـة المصـرّح بهـا فـي نمـوذج التصريـح بالمسـتفيد الحقيقـي، أن تسـعى للحصـول علـى الوثائـق المثبتـة لوقـوع هـذا التغييـر وتحديـث تلـك المعلومـات بالسـجل الـذي تمسـكه، ثـم إعلام الجهـة المختصـة بـكلّ التغييـرات التـي تطـرأ علـى المعلومـات المطلوبـة وتقديـم سـجل مُحـدث فـي أجـل لا يتجـاوز ثلاثيـن يومـا مـن تاريـخ الحصـول علـى الوثائـق المثبتـة لحصـول التغييـر[89]. و فـي حالـة تعـذّر الحصـول علـى الوثائـق المثبتـة للتغييـرات المشـار اليهـا، يجـب علـى الأشـخاص المعنويّـة والترتيبـات القانونيـة اعلام الجهـة المختصـة بـأيّ تغييـر علـى المعلومـات المطلوبـة فـي أجـل أقصـاه تسـعين يومـا مـن تاريـخ علمهـا بهـذا التغييـر مـع بيـان الأسـباب التـي أدت الـى الاعتقـاد بحـدوث التغييـر فـي المعلومـات المطلوبـة.

69 المادة 4 من القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد.

79 المادة 6 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

89 المادة 21 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

4.1.1 الكيانات المعنية بواجب التصريح بالمستفيد الحقيقي

يتضح من خلال أحكام المادّة 4 من قانون السجل الاقتصادي الموحد ومن اللائحة التنفيذية للقانون المذكور أنّ واجب التصريح بالمستفيد الحقيقي يقع على كاهل فئتين من الكيانات القانونية : الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية.

4.1.1.1 الأشخاص المعنويّة

بخصوص هذه الفئة، يتعيّن توفّر شرطين متلازمين:

أوّلهما أن يتعلّق الأمر بإحدى الكيانات التالية:

أ - المنشآت الاقتصادية: ويقصد بها المنشآت الاقتصادية القطرية وفروعها وفروع المنشآت الاقتصادية غير القطرية التي تزاول أعمالها في الدولة، وتتضمن ما يلي:

1. المنشآت الفردية
2. الشركات التجارية
3. الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين يزاولون أعمال الوكالة التجارية
4. مكاتب التمثيل التجاري
5. فروع الشركات والمحال التجارية والوكالات، على أن تكون بذات الرقم الاقتصادي الموحد الممنوح للشركة أو المحل أو الوكالة
6. الصناديق الاستثمارية[99]

ب - المنظمات غير الهادفة للربح: يدخل ضمن تعريف المنظمات غير الهادفة للربح:

1. الجمعيات والمؤسّسات الخاصة[001]
2. الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخيرية[101]
3. المؤسسات الخاصة ذات النفع العام[201]
4. أي كيان آخر لا يهدف للربح

ج - المهن الحرة: أي المهن التي تمارس في إطار ما يلي:

1. المكاتب الفردية
2. الشركات المهنية المدنية أو التجارية
3. المكاتب العالمية[301]

99 المادة 1 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد. هذه القائمة تشبه إلى حدّ كبير قائمة الأشخاص أو الكيانات الخاضعة لواجب القيد في السجل التجاري والواردة بالمادة 3 من القانون رقم (52) لسنة 5002 بشأن السجل التجاري.

100 يراجع المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 0202 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

101 يراجع القانون رقم (51) لسنة 4102 بشأن تنظيم الأعمال الخيرية كما تم تعديله بالقانون رقم (4) لسنة 0202.

102 يراجع المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 6002 بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام.

103 المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

ثانيهما: أن يتعلق الأمر بأشخاص معنوية:

لا تكون الكيانات المذكورة أعلاه خاضعة لواجب التصريح بالمستفيد الحقيقي، إلا إذا كانت شخصا معنويا. و تشمل عبارة الشخص المعنوي كلّ كيان بخلاف الشخص الطبيعي يمكنه أن ينشئ علاقة عمل دائمة مع مؤسسة مالية أو أن يتملك أصولا، ويشمل ذلك الشركة أو المؤسسة أو الجمعية أو أي كيان مماثل[401]. ومن أهمّ مقوّمات الشخصية المعنويّة: الذمة المالية المستقلة، الأهلية القانونية للتملك وإبرام العقود (في الحدود التي يعيّنها سند الانشاء أو التي يقرّرها القانون)، أهليّة التقاضي، الموطن المستقلّ، والجنسية. و يمكن في هذا الخصوص الرجوع الى العدد 3 (ميدان الانطباق) من مقدمة هذا الدليل و التي تعرضت بأكثر تفاصيل الى مفهوم و خصائص الشخص المعنوي.

غير أنّ المنشآت الاقتصادية التالية مستثناة من واجب التصريح بالمستفيد الحقيقي :

-1 الشركات المدرجة في الأسواق المالية (البورصة) والخاضعة لمتطلبات إفصاح تضمن التحقق من المستفيد الحقيقي بشفافية كافية أو الشركة التابعة لها التي تمتلك حصة مسيطرة فيها.

-2 الشركات التي تملكها الدولة أو غيرها من الهيئات والمؤسسات العامة بالكامل أو تملك حصة ملكية مسيطرة فيها[501]، وتحدد الادارة المختصة بمقتضى تعميم مفهوم السيطرة المشار إليها بالفقرتين السابقتين والتي تعفي الشركة التابعة لشركة مدرجة بالبورصة أو لشركة تملكها الدولة من واجب التصريح بالمستفيد الحقيقي.

فبخصوص الشركات المدرجة في الأسواق المالية، نصّت المادة 1 فقرة 7 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد على أنّه لا تنطبق الالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي المحددة بموجب أحكام قانون السجل الاقتصادي الموحد ولائحته التنفيذية على المنشأة الاقتصادية إذا كانت: 1- شركة مدرجة في الأسواق المالية (البورصة) وتخضع لمتطلبات إفصاح تضمن التحقق من المستفيد الحقيقي بشفافية كافية أو شركة تابعة لها تمتلك حصة مسيطرة فيها...

غير أنه يتعين التنبيه إلى أن هذا الاستثناء الوارد بشأن شركات المساهمة العامة المدرجة بالبورصة لا يعني أن هذه الأخيرة معفاة من واجب القيام بتحديد المستفيد الحقيقي منها ومسك سجل خاص بالمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين منها والمحافظة عليها بل يتعين عليها القيام بذلك، **إنما الاستثناء الوارد بشأنها يخصّ معطيين اثنين فقط وهما أولا الاستثناء من واجب قيام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة (أي الجهات الخاضعة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من القيام ببعض تدابير العناية الواجبة المتمثلة في تحديد المستفيد الحقيقي من العميل مثلما تم تفصيله في الجزء الثاني من هذا الدليل الارشادي**[601] **وثانيا الاستثناء من واجب التصريح بالمستفيد الحقيقي على معنى المادة 4 من القانون رقم 1 لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد**[701].

104 المادة الأولى من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

105 المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

106 وهو ما تضمنته المادة 61 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي جاء بها " إذا كان العميل، أو مالك الحصة المسيطرة، شركة مدرجة في البورصة تخضع لمتطلبات إفصاح تضمن التحقق من المستفيد الحقيقي بشفافية كافية، أو شركة تابعة لها تمتلك حصة مسيطرة فيها، فإنه يجوز عدم تحديد هوية أي مساهم أو مستفيد حقيقي في تلك الشركات، أو عدم التحقق منها، ويمكن الحصول على بيانات الهوية من السجلات المتاحة للجمهور، أو من العميل، أو من أي مصادر أخرى موثوقة". وإن موقع هذه المادة (من المواد التي سبقتها والتي تتبعها) وورودها في سياق الحديث عن تدابير العناية الواجبة يؤكد أن الاعفاء أو الاستثناء موجّه للجهات الخاضعة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال، وليس في هذه المادة 61 من اللائحة التنفيذية ما يتضمن إعفاء شركات المساهمة العامة من واجب مسك سجل واف ودقيق وحديث للمعلومات المرتبطة بالمستفيدين الحقيقيين.

107 المادة 2 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

وفيما عدا هذين الاستثناءين فإنّ شركات المساهمة العامة تخضع للمبادئ العامة ومنها وجوب قيامها بمسك المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين وكذلك تحديد noitacifitnedi المستفيد الحقيقي، وهو التأويل الذي اعتمدته مجموعة العمل المالي «الفاتف» في تقاريرها التي تعتبر أن استثناء شركات المساهمة العامة من المتطلبات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي لا يعني أن الشركات المذكورة غير ملزمة بتحديد المستفيد الحقيقي وإنما يخصّ الاستثناء الجهات الخاضعة المكلفة بالقيام بتدابير العناية الواجبة والتي أعفاها القانون من تحديد المستفيد الحقيقي بالنسبة للعملاء من صنف الشركات المدرجة، على إعتبار أنّ المعلومات المتصلة بالمستفيد الحقيقي من هذا الصنف من الشركات، متاحة ومتوفرة بالسجلات المتاحة للعموم خاصة النشريات التي تصدرها البورصة بصفة دورية[801].

وبخصوص الشركات التي تملكها الدولة أو غيرها من الهيئات والمؤسسات العامة بالكامل أو تملك حصة ملكية مسيطرة فيها، فإنها لا تكون خاضعة للالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي الواردة بقانون السجل الاقتصادي الموحد ولائحته التنفيذية تطبيقا للمادة 1 فقرة 7 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد. ويبرّر هذا الاستثناء بكون الكيانات الحكومية خاضعة للرقابة والاشراف المحكمين وأنه لا يوجد شخص طبيعي يستفيد بشكل نهائي من الكيانات المذكورة التي تكون مخصصة لخدمة المصلحة العامة.

4.1.1.2 الترتيبات القانونية

ويقصد بها الصناديق الاستئمانية المباشرة أو أيّ ترتيبات مشابهة، ومنها الوقف، وطبقاً لمقتضيات المادة 5 من القانون رقم (9) لسنة 2021 بشأن الوقف، فأنهُ يشمل الأنواع التالية[109]:

1. وقف خيري: وهو ما يُخصص نفعه ابتداء لجهة خير .
2. وقف أهلي: وهو ما يكون فيه الوقف على الواقف نفسه أو ذريته ، أو عليهما معا، أو على أي شخص، أو أشخاص آخرين أو ذريتهم، أو عليهم جميعا، على أن ينتهي في جميع الأحوال إلى جهة خير معينة.
3. وقف مشترك: وهو ما خصصت منافعه لجهة خير وجهة أهلية معا.
4. وصية بوقف خيري أو أهلي أو مشترك.

وتُعد الوصية بأعمال الخير وقفا، ما لم يشترط الموصي غير ذلك.

108 OECD and IDB, A beneficial ownership implementation toolkit, 2019, p. 15 : "Exception for publicly traded commercial companies or public collective investment vehicles

In principle, all legal persons must identify their BOs. As part of financial institutions' CDD processes, however, the Interpretive Note to FATF Recommendation 10 suggests that financial institutions do not have to request information on the BO of a publicly traded company if these are already otherwise subject to disclosure requirements ensuring adequate transparency of beneficial ownership information. In other words, it is not that the companies listed on the stock market do not have to identify their BOs, but rather that the exchange is supposed to have done so already and the information on BOs is available elsewhere. Nevertheless, for R.24, all companies should maintain
beneficial ownership. So there is a slight divergence in the recordkeeping obligations between R.10 and R.24, but together they ensure beneficial ownership information is available

.

كما تبنت دراسة حديثة صادرة عن البنك البين أمريكي للتنمية نفس التأويل:
Andrés Knobel (2018), Regulation of Beneficial Ownership in Latin America and the Caribbean, Technical Note IDB-TN-1341. Inter-American Development Bank, Washington, p. 10-11 : "Exception" for companies listed on the stock exchange

In principle, all legal persons must identify their BOs. However, in some countries' regulations, companies listed on the stock exchange are not required to identify their BOs. In reality, the Interpretative Note to FATF R 10 suggests that financial institutions need not demand information regarding the BO of a listed company, but only if this data is redundant (because the stock exchange regulator, for example, already has the beneficial ownership information for the listed company).

In other words, it is not that listed companies are not obliged to identify their BOs, but rather it is assumed that they already report this to the regulator and that the information regarding the BOs is available.

109 المادة الأولى فقرة 3 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

4.1.2 | المعلومات المطلوبة عند التصريح بالمستفيد الحقيقي

عرفت المادة الأولى من القانون رقم (1) لسنة 0202 بشأن السجل الاقتصادي الموحد المعلومات المطلوبة بأنها المعلومات عن المستفيد الحقيقي التي يجب على الأشخاص المعنوبة و الترتيبات القانونية التصريح بها عند طلب الترخيص أو التسجيل أو التعديل أو التجديد، و الاحتفاظ بها محدثة و مدعومة بالوثائق المؤيدة لها بسجل خاص بها تمسكه لهذا الغرض ، وفقا لما تحدده اللائحة .

تشمل المعلومات المطلوبة الواجب تضمينها بتصريح المستفيد الحقيقي والاحتفاظ بها في السجل الخاص بها، على الأقل ما يلي[011]:

1. اسم المستفيد الحقيقي على النحو المبين في وثيقة الاثبات الرسمية، كالبطاقة الشخصية أو بطاقة الهوية أو جواز السفر أو غيرها من المستندات المثبتة للهوية.
2. تاريخ ومحل ميلاد المستفيد الحقيقي.
3. بيان جنسية المستفيد الحقيقي أو جنسياته في حال تعددها.
4. العنوان كما ورد بوثائق الاثبات الرسمية كالبطاقة الشخصية أو بطاقة الهوية أو جواز السفر.
5. رقم البطاقة الشخصية للقطريين والمقيمين بدولة قطر.
6. رقم جواز السفر بالنسبة لغير القطريين المقيمين وغير المقيمين بدولة قطر.
7. تاريخ اصدار وانتهاء صلاحية البطاقة الشخصية أو بطاقة الهوية أو جواز السفر.
8. التاريخ الذي أصبح فيه الشخص مستفيدا حقيقيا.
9. مقدار نسبة حصة الملكية المسيطرة في رأس مال الشركة أو حقوق التصويت بها وأي تغيير يطرأ عليها.
01. تحديد الأسس والوسائل التي بموجبها يمارس المستفيد الحقيقي السيطرة الفعلية والنهائية على الشركة، وذلك في حال ممارسة السيطرة من خلال وسائل أخرى بخلاف الملكية المباشرة أو غير المباشرة في رأس مالها أو حقوق التصويت بها.
11. تحديد الأسس والوسائل التي بموجبها يمارس المستفيد الحقيقي الرقابة أو السيطرة الفعلية أو القانونية على الترتيب القانوني أو المنظمة غير الهادفة للربح، بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة.
21. تاريخ آخر تحديث للسجل المتضمن للمعلومات حول المستفيدين الحقيقيين[111].

ولا يمكن قبول طلب الترخيص أو القيد أو التعديل أو التجديد إذا لم يكن مكتملا ومرفقا به التصريح بالمستفيد الحقيقي[211].

ويقع التصريح بهوية المستفيد الحقيقي طبقا للمعايير المحددة باللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

4.1.3 | معايير تحديد المستفيد الحقيقي لغايات التصريح به

تختلف معايير تحديد المستفيد الحقيقي بحسب طبيعة الكيان القانوني.

بالنسبة للمنشآت الاقتصادية، يحدّد المستفيد الحقيقي أو المستفيدون الحقيقيون منها على النحو التالي:

1. الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيون الذين يملكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حصة ملكية مسيطرة فعليا لا تقل عن نسبة 20 % من رأس مال الشركة أو من حقوق التصويت بها.
2. في الحالات التي لا يتم التوصل فيها الى تحديد هوية المستفيد الحقيقي أو عند وجود شك بأن الشخص الطبيعي

011 المادة 11 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

111 المادة 11 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

211 المادة 4 من القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحّد.

الـذي يملـك حصـة ملكيـة مسـيطرة هـو المسـتفيد الحقيقـي وفقـا لحكـم البنـد السـابق، أو عنـد عـدم ممارسـة أيّ شـخص طبيعـي للسـيطرة مـن خلال حصـة الملكيـة أو حقـوق التصويـت، يتـم التحقـق مـن هويـة الشـخص الطبيعـي (أو الأشـخاص الطبيعييـن) الـذي يمـارس رقابـة أو سـيطرة فعليـة أو قانونيـة بـأيّ وسـيلة كانـت مباشـرة أو غيـر مباشـرة علـى الأجهـزة التنفيذيـة أو الجمعيـة العامـة للشـركة أو علـى سـير عملهـا، وذلـك مـن خلال تمتعـه بوصفـه شـريكا أو مسـاهما بصلاحيـة تعييـن أو عـزل أغلبيـة أعضـاء أجهـزة الإدارة أو التسـيير أو الرقابـة فـي الشـركة أو غيـر ذلـك مـن أدوات الرقابـة أو السـيطرة.

3. فـي حالـة عـدم التعـرف علـى المسـتفيد الحقيقـي وفقـا للبنديـن السـابقين، يكـون المسـتفيد الحقيقـي هـو الشـخص الطبيعـي الـذي لـه صفـة التمثيـل القانونـي للشـركة طبقـا للتشـريع المنظـم لهـا[311].

أمـا بالنسـبة للمنظمـات غيـر الهادفـة للربـح، فيقـع تحديـد المسـتفيد الحقيقـي أو المسـتفيدين الحقيقييـن منهـا علـى النحـو التالي:

الشـخص الطبيعـي (أو الأشـخاص الطبيعيـون) الـذي يمـارس رقابـة أو سـيطرة فعليـة أو قانونيـة علـى المنظمـة غيـر الهادفـة1. للربـح بـأي وسـيلة كانـت مباشـرة أو غيـر مباشـرة.

فـي حالـة عـدم التوصـل لمعرفـة المسـتفيد الحقيقـي وفقـا للبنـد السـابق، يكـون المسـتفيد الحقيقـي هـو الشـخص الطبيعـي2. الـذي لـه صفـة التمثيـل القانونـي للمنظمـة غيـر الهادفـة للربـح طبقـا للتشـريع المنظم لهـا[411].

وبخصوص الترتيبات القانونية، يحدّد المستفيد الحقيقي أو المستفيدون الحقيقيون منها على النحو التالي:

بالنسـبة للصناديـق الاسـتئمانية المباشـرة : يتـمّ تحديـد هويـة مؤسّـس الترتيـب القانونـي والأميـن والرقيـب حـال وجـوده1. والمسـتفيدين أو فئـة المسـتفيدين، وأيّ شـخص طبيعـي آخـر يمـارس بـأيّ وسـيلة كانـت سـيطرة فعليـة ونهائيـة علـى الصنـدوق الاسـتئماني بصـورةٍ مباشـرة أو غيـر مباشـرة .

بالنسـبة للترتيبـات المماثلـة : يتـم تحديـد هويـة الأشـخاص الطبيعييـن الذيـن يشـغلون مناصـب مماثلـة و الشـخص الطبيعـي2. (أو الأشـخاص الطبيعيـون) الـذي يمـارس رقابـة أو سـيطرة فعليـة أو قانونيـة علـى الترتيـب القانونـي بـأيّ وسـيلة كانـت مباشـرة أو غيـر مباشـرة[511].

و قـد أوجبـت المـادة 41 مـن القانـون رقـم (9) لسـنة 2021 بشـأن الوقـف علـى الناظـر الحصـول علـى معلومـات وافيـة ودقيقـة و حديثـة حـول هويـة الواقـف ،و الموقـوف عليهـم أو فئاتهـم أو أوليائهـم أو الرقبـاء حـال وجودهـم و أي شـخص طبيعـي آخـر يمـارس رقابـة أو سـيطرة فعليـة و نهائيـة علـى الوقـف بـأي وسـيلة كانـت مباشـرة أو غيـر مباشـرة و الحصـول علـى معلومـات أساسـية حـول الـوكلاء و مقدمـي خدمـات الاسـتثمار و الضريبـة و التدقيـق و المحاسـبة للوقـف .
كمـا نصـت المـادة 4 مـن قـرار وزيـر الأوقـاف و الشـؤون الاسلاميـة بشـأن تحقيـق متطلبـات الشـفافية للوقـف لسـنة 2202 علـى أنـه" يجـب علـى الإدارة المختصـة الحصـول علـى المعلومـات المطلوبـة عـن المسـتفيد الحقيقـي مـن الوقـف قبـل انشـائه. و يحـدد المسـتفيد الحقيقـي مـن الوقـف مـن خلال تحديـد هويـات الأشـخاص الآتـي ذكرهـم:

- الواقف أو الموصي بوقف أو بأعمال الخير.
- الناظر أو الوصي (بالنسبة للوصية بوقف خيري أو أهلي أو مشترك أو بأعمال الخير).
- الموقوف عليهم أو فئاتهم أو أولياؤهم في الوقف الأهلي أو الرقباء حال وجودهم.
- الأمين حال وجوده.
- أي شـخص طبيعـي آخـر يمـارس رقابـة أو سـيطرة فعليـة أو قانونيـة علـى الوقـف بـأي وسـيلة كانـت، بصـورة مباشـرة أو غيـر مباشـرة.

311 المادة 7 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

411 المادة 8 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

511 المادة 9 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد.

4.2 | إتاحة المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين

إنّ إتاحة المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين من شأنها معاضدة مجهودات السلطات المختصة عبر تمكينها من تحديد الشخص الطبيعي الذي قد يكون مسؤولا أو ضالعا في النشاط الاجرامي أو على الأقل معرفة الشخص الذي بحوزته المعلومات الضرورية قصد إماطة اللثام عن مرتكبي الجرائم المدرة لمتحصلات إجرامية. من ناحية أخرى يساهم توفر وإتاحة المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين في إثناء المجرمين عن إساءة استعمال الأشخاص المعنوية والكيانات القانونية في عمليات غسل الأموال وهو ما يؤدي إلى الحدّ من عمليات غسل الأموال ومنع وقوعها.

بخصوص إتاحة المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين، يتعين التمييز بين مسألتين: إتاحة المعلومات داخل الدولة وإتاحة المعلومات للجهات الأجنبية النظيرة.

4.2.1 | إتاحة المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين داخل الدولة

إنّ إتاحة المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين تشكّل الهدف الرئيسيّ من إنشاء السجل الاقتصادي الموحّد وهي تعدّ التجسيم الفعلي والتكريس الواقعيّ لمتطلبات الشفافية فلا فائدة من تجميع المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين إن لم توضع هذه المعلومات على ذمة جهات إنفاذ القوانين وبقية السلط المختصة بالدولة وكذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

على هذا الصعيد يتعين التمييز بين جهتين طالبتين بخصوص درجة ونطاق إتاحة المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين:

- **<u>بالنسبة لجهات إنفاذ القوانين والسلطات القضائية والجهات الرقابية والهيئة العامة للضرائب وغيرها من السلطات العامة:</u>** يمكنها الحصول بشكل مطلق وغير مشروط على المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين، إذ يكفي أن تقدّم هذه الجهات طلبا في هذا المعنى لفائدة الإدارة المختصة (الوحدة الإدارية المختصة بالتسجيل والتراخيص التجارية بوزارة التجارة والصناعة) حتّى تقع الاستجابة للطلب المذكور وذلك بصرف النظر عن وجهة استعمال هذه المعلومات.

- **<u>بالنسبة للمؤسسات المالية والأعمال والمهن المالية غير المحددة</u>**، فإنه لا يمكنها الحصول على المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين إلا لغايات وفي حدود تنفيذ تدابير العناية الواجبة المفروضة عليها قانونا[611]. و نشير هنا إلى أنّ حصول المؤسسات المالية والأعمال والمهن المالية غير المحددة على المعلومات المطلوبة عن المستفيدين من شأنه مساعدتها على القيام بتدابير العناية الواجبة المحمولة عليها و على تحديد وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقيام بأعمال الرقابة المحمولة عليها بعنوان هذه المخاطر بما في ذلك الإبلاغ عن العمليات المشبوهة[711]. غير أنّ إتاحة المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين للمؤسسات المالية والأعمال والمهن المالية غير المحددة، لا يؤول إلى إعفائها من القيام بتدابير العناية الواجبة المحمولة عليها قانونا إذ على الجهات الخاضعة المذكورة أن لا تعوّل بشكل مطلق وحصريّ على هذه المعلومات التي أصبحت متاحة لها[811].

4.2.2 | تبادل المعلومات مع الجهات الأجنبية النظيرة

إنّ تبادل المعلومات مع الجهات الأجنبية النظيرة يكتسي أهمية قصوى في مجال التصدي لإساءة استعمال الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ذلك أنه غالبا ما يعمد غاسلو الأموال إلى تكوين شركات صورية أو وهمية لها ارتباط مصطنع بعدة دول فيكون إنشاؤها أو إدارتها أو ملكيتها أو السيطرة عليها أو معاملاتها موزعين على عديد الأقاليم. ويزداد الأمر خطورة بالنظر إلى السهولة التي يتم بها حاليا إنشاء الأشخاص المعنوية

611 ورد بالمذكرة التفسيرية للتوصية 24 في الفقرة 13 ما يلي: «يتعين على الدول مطالبة سجل الشركات الكائن بها بتسهيل وصول المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والسلطات المختصة بالدول الأخرى إلى المعلومات العامة التي تحتفظ بها وعلى الأقل المعلومات المشار إليها في الفقرة 4- (أ) أعلاه في الوقت المناسب. ويتعين على الدول أيضاً مراعاة تسهيل وصول المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في الوقت المناسب إلى المعلومات المشار إليها في الفقرة 4 (ب) أعلاه.»

711 Financial Action Task Force International (FATF), Guidance : Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 3-4.

811 المرجع السابق، ص. 14.

وإمكانية الاستعانة بخدمات مزودي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات أو مهنيين آخرين يكونون مقيمين خارج إقليم الدولة التي تمّ بها إنشاء الكيان القانونيّ. كما يزداد الأمر تعقيدا في صورة وجود معاملات مالية بين شركات متواجدة في أقاليم مختلفة (يسيطر عليها شخص واحد)، تبدو في ظاهرها شرعية لكنها تهدف في حقيقة الأمر إلى التبرير الكاذب لمصدر أموال متأتية من نشاط إجرامي (أي غسل الأموال)[119]. من ثمة برزت الحاجة إلى تمكين سلطات إنفاذ القوانين والسلط المختصة لا سيما منها السلط المكلفة بالبحث والتحقيق في جرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب والفساد والتهرب الضريبي من الحصول من الجهات الأجنبية على المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية.

يتم تبادل المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين مع الجهات الأجنبية وفقا لقواعد وشروط مضبوطة بالمادة 8 من القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد.

صيغة تبادل المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين:

يتم تبادل هذه المعلومات بمقتضى إحدى هذه الصيغ:

- تبادل المعلومات بناء على طلب من الجهات الأجنبية وتتم الاستجابة للطلب وفقا لما تجيزه القواعد والقوانين النافذة بالدولة.
- تبادل المعلومات تنفيذا لترتيبات أو مذكرات تفاهم مبرمة مع دول أجنبية.

وتتمّ الاستجابة للطلب مع احترام بعض الضوابط المتمثلة في إحترام مبدأ المعاملة بالمثل أي أن الطرف الأجنبي الذي قدم طلبا في تبادل المعلومات لم يسبق له أن مانع في تمكين دولة قطر من المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين التي طلبتها، وفي عدم تعارض الطلب المقدم مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني في دولة قطر [120].

وفي جميع الأحوال، يجب أن يكون تبادل المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين واقعا لغايات محددة متمثلة في تدعيم شفافية المعاملات الإقتصادية والمالية وتحديد المستفيدين الحقيقيين وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية.

آجال تبادل المعلومات:

يتم الاستجابة لطلب المعلومات بصورة عاجلة ذلك أن فعالية ونجاعة تبادل المعلومات من حيث منع وردع عمليات غسل الأموال وبصفة عامة الجرائم المدرة لمتحصلات إجرامية ، تكون مرتفعة وثابتة كلما تمّ توفير المعلومة للجهة الأجنبية خلال آجال قصيرة. وللتذكير فإن التوصية 24 من توصيات مجموعة العمل المالي تنص على أنه "ينبغي على الدول تقديم التعاون الدولي بشكل سريع فيما يتعلق بالمعلومات الأساسية والمعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين".

119 المرجع السابق، ص. 7.

120 حسب مجموعة العمل المالي، تشير المبادئ الأساسية للقانون المحلي إلى المبادئ القانونية الأساسية التي تستند إليها النظم القانونية الوطنية والتي توفر الإطار الذي تُصاغ فيه القوانين الوطنية وتمارس السلطات وفقا له. وتكون هذه المبادئ الأساسية عادة متضمنة أو معبرا عنها في دستور وطني أو وثيقة مماثلة، أو من خلال قرارات تصدر عن أعلى مستوى للمحاكم التي لها صلاحية إصدار تفسيرات أو قرارات ملزمة للقانون الوطني. ورغم اختلاف الأمثلة من دولة لأخرى، تشمل بعض أمثلة هذه المبادئ الأساسية الحق في الإجراءات القانونية العادلة، وافتراض البراءة، وحق الأشخاص في الحماية الفعالة بواسطة المحاكم (مسرد المصطلحات، توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف)، 2018.

5 العقوبات والجزاءات المترتبة عن مخالفة الالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي

إنّ فرض متطلبات لتحديد المستفيد الحقيقي على مستوى النصوص القانونية والتنفيذية، لا يكفي لوحده لضمان الامتثال لهذه المتطلبات، بل لا بدّ من اقتران ذلك بعقوبات وجزاءات يتمّ توقيعها في صورة مخالفة تلك المتطلبات. و استنادا الى ذلك تضمنت التشريعات القطرية التنصيص على جملة من العقوبات المتنوعة و الرادعة في حالة مخالفة الالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي سواء كان ذلك في إطار القيام باجراءات العناية الواجبة أو في إطار واجب التصريح بالمستفيد الحقيقي.

5.1 مخالفة الالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي في إطار اتخاذ تدابير العناية الواجبة

في حال مخالفة الأعمال و المهن غير المالية المحددة التزاماتها بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تحديد هوية المستفيد الحقيقي و اتخاذ إجراءات معقولة للتحقق منها باستخدام المعلومات ذات الصلة أو البيانات المستمدة من مصدر موثوق، فإنها تكون عرضة لتطبيق العقوبات والجزاءات المنصوص عليها في القانون المنظم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

5.1.1 العقوبات

تنص المادة 82 من القانون رقم (20) لسنة 2019 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنه يعاقب بالحبس لمدة لا تجاوز سنتين، أو بالغرامة التي لا تقل عن (5,000,000) خمسة ملايين ريال ولا تزيد على (10,000,000) عشرة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو مالكيها أو ممثليها المفوضين عنها أو العاملين بها في حالة مخالفتهم عمداً أو بإهمال جسيم، الأحكام المنصوص عليها في المادة 11 من القانون و التي من بينها «تحديد هوية المستفيد الحقيقي واتخاذ تدابير معقولة للتحقق منها باستخدام وثائق أو معلومات أو بيانات من مصدر موثوق بما يقنع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بأنها تعرف المستفيد الحقيقي».
كما تنص المادة 87 من القانون المذكور على أنّه «يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبالغرامة التي لا تزيد على (500,000) خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من قدم عمداً وبقصد غير مشروع معلومات غير صحيحة تتعلق بالمستفيد الحقيقي، لأي مؤسسة مالية، أو لأي من الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أو سلطة مختصة، أو ساعد على ذلك.»

5.1.2 الجزاءات الادارية و المالية

تنص المادة 44 من من القانون رقم (20) لسنة 2019 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على «أنه مع عدم الإخلال بأي جزاء أشد ينص عليه قانون آخر، يجوز للجهة الرقابية، في حالة ثبوت مخالفة أي أعمال ومهن غير مالية محددة أو أي من مديريها أو أعضاء مجلس إداراتها أو المسؤولين التنفيذيين أو الإداريين، لأحكام القانون واللائحة أو أية قرارات أو توجيهات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اتخاذ كل أو بعض الإجراءات التالية:

1. توجيه إنذارات كتابية.
2. إصدار أمر بتقديم تقارير منتظمة عن التدابير المتخذة.
3. إصدار أمر بالالتزام بتعليمات معينة.
4. فرض جزاء مالي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة المخالفة لا يقل عن (25,000) خمسة وعشرين ألف ريال، ولا يزيد على (100,000) مائة ألف ريال يومياً عن كل مخالفة مستمرة بعد الإنذار.
5. فرض جزاء مالي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة المخالفة بما لا يزيد على (100,000,000) مائة مليون ريال.
6. فرض جزاء مالي لا يزيد على (1,000,000) مليون ريال على أي من المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين أو الإداريين.

7. تقييد صلاحيات المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين أو الإداريين، بالإضافة إلى تعيين مشرف إداري خاص، أو إخضاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة للرقابة المباشرة.
8. منع مرتكب المخالفة من العمل في القطاعات ذات الصلة بصورة دائمة أو مؤقتة.
9. إيقاف المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين أو الإداريين بصورة مؤقتة أو طلب عزلهم أو استبدالهم.
10. وقف الترخيص أو تقييد أي نوع آخر من التصاريح، أو حظر استمرار العمل أو مزاولة المهنة أو النشاط، أو شطب الاسم من الجدول المقيد به.
11. سحب وإلغاء التراخيص وشطب التسجيل.

و يجوز التظلم من القرارات المتعلقة بتوقيع الجزاءات المذكورة أعلاه وفقا للضوابط والإجراءات والمواعيد المحددة بالمادتين 46 و56 من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. و يكون التظلم من القرارات بتوقيع الجزاءات المذكورة أعلاه الصادرة عن قسم مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب بوزارة التجارة و الصناعة لدى وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة.

و يتولى قسم مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب المنشأ بإدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة و الصناعة[121] ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنشأة بوزارة العدل[221] الرقابة على امتثال الأعمال و المهن غير المالية المحددة الخاضعة لرقابتها لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموضحة في هذا الدليل واقتراح الجزاءات المالية والإدارية ضد من ثبتت مخالفته منهم لأحكام القانون ولائحته التنفيذية، و أية قرارات أو توجيهات ذات صلة، وإبلاغ وحدة المعلومات المالية بالإجراءات التي تُتخذ في هذا الشأن.

5.2 | مخالفة الالتزامات المتعلقة بمتطلبات التصريح بالمستفيد الحقيقي

لضمان فاعلية المعايير الدولية المتصلة بتكريس الشفافية و التعرف على المستفيد الحقيقي ، فرضت مجموعة العمل المالي على الدول أن تنص في تشريعاتها على عقوبات متناسبة و رادعة و متنوعة في صورة مخالفة الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين لمتطلبات التوصيتين 42 و 52 المتصلتين بالشفافية و المستفيدين الحقيقيين من الاشخاص المعنوية و الترتيبات القانونية . وفي هذا الاطار نصّت التوصية 42 في المعيار 31 أنه «ينبغي أن يخضع أيّ شخص اعتباري أو طبيعي للمسؤولية ولعقوبات متناسبة ورادعة حسب الاقتضاء في حال إخفاقهم في الالتزام بالمتطلبات». كما نصت التوصية 52 في المعيار 8 على أنه « ينبغي أن تتأكد الدول من وجود عقوبات متناسبة ورادعة، سواء كانت جنائية أو مدنية أو إدارية، عند الفشل في منح السلطات المختصة إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات المتعلقة بالصندوق الاستئماني المشار إليها في المعيار 52 - 1».

و التزاما بالمعايير الدولية المذكورة أقر القانون رقم (1) لسنة 0202 بشأن السجل الاقتصادي الموحد جملة من الجزاءات و العقوبات في صورة مخالفة الالتزامات الواردة به المتصلة بالمستفيد الحقيقي.

5.2.1 | العقوبات

تنص المادة 21 من قانون السجل الاقتصادي الموحد على أنه :«مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يُعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد على (000,005) خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف أحكام المادة (5) من هذا القانون. ويُعاقب الشخص المعنوي المخالف للمادة المشار إليها في الفقرة السابقة بالغرامة المنصوص عليها في هذه المادة.»

و تأسيسا على أحكام المادة المذكورة يكون كل شخص خالف واجب مسك سجل واف ودقيق وحديث للمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين وتقديم نسخة منه للجهة المختصة، مستهدفا لعقوبة بالحبس لمدة لا تجاوز

121 بموجب قرار وزير التجارة و الصناعة رقم (95) لسنة 2019. بانشاء قسم مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب بإدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة و الصناعة.

221 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2020 المتعلق بتعديل تنظيم بعض الوحدات التي تتالف منها وزارة العدل وتعيين اختصاصاتها.

سنتين وبالغرامة التي لا تزيد على (500،000) خمسمائة ألف ريال قطري، أو بإحدى هاتين العقوبتين[123]. وفي سبيل مزيد تكريس نجاعة وفعالية متطلبات الإفصاح، أقرّ قانون السجل الاقتصادي مبدأ المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي ذلك أنه في صورة صدور المخالفة عن الشخص المعنوي فإن الغرامة المنصوص عليها أعلاه يتم توقيعها على الشخص المعنوي[124].

5.2.2 | الجزاءات الادارية و المالية

نصت المادة 4 من القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد على جزاء مبدئي يتمثل في رفض طلب الترخيص أو القيد أو التعديل أو التجديد المقدّم دون إرفاقه بالتصريح بالمستفيد الحقيقي أو كان التصريح غير مكتمل.
كما جاء بالمادة 5 من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور التنصيص صراحة على أنه «يجب على طالب الترخيص أو التسجيل أو التعديل أو التجديد، إذا كان شخصاً معنوياُ أو ترتيباً قانونياً، أن يرفق بطلبه تصريحاً بالمستفيد الحقيقي طبقاً للمعايير المحددة بهذه اللائحة، وذلك على النموذج التي تُعده الادارة المختصة لهذا الغرض.

ولا يقبل أي من الطلبات المنصوص عليها في هذه المادة ما لم يكن مرفقا به التصريح بالمستفيد الحقيقي أو كان غير مكتمل .

وفي الأحوال التي يتبين فيها للموظف المختص بالترخيص أو التسجيل أو التعديل أو التجديد بالجهة المختصة عدم تقديم التصريح بالمستفيد الحقيقي أو كان التصريح المقدم متضمناً معلومات غير كاملة، يتم إخطار الطالب بأي وسيلة تفيد العلم لتقديم التصريح بالمستفيد الحقيقي أو استكمال التصريح خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أيام من تاريخ الإخطار، وإلا اعتبر الطلب مرفوضاً.»

إضافة إلى هذا الجزاء المبدئي والفعال، يحقّ للجهة المختصة طبقا للمادة 11 من القانون رقم (1) لسنة 2020 في حالة ثبوت عدم قيام أيّ ممّن ترخّص له أو تسجّله بمخالفة المتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن المستفيد الحقيقي، إتخاذ كلّ أو بعض الإجراءات التالية:

1. اصدار أمر بتقديم تقارير منتظمة عن التدابير التصحيحية المتخذة.
2. إصدار أمر بالالتزام بتعليمات معينة.
3. توجيه إنذار كتابي.
4. إيقاف المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة للمنشآت الاقتصادية أو أمناء الترتيبات القانونية أو المسؤولين التنفيذيين أو الإداريين للمنظمات غير الهادفة للربح، مؤقتاً، ولمدة لا تجاوز سنة.
5. وقف الترخيص أو النشاط أو مزاولة المهنة، مؤقتا، ولمدة لا تجاوز سنة.
6. إلغاء الترخيص أو محو القيد من السجل أو شطب الاسم، بحسب الأحوال

و يجوز التظلم من القرارات المتعلقة بتوقيع الجزاءات المذكورة أعلاه وفقا للضوابط والإجراءات والمواعيد المحددة بالمادة 51 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد .

و للتأكد من الالتزام بمتطلبات الشفافية و التصريح بالمستفيد الحقيقي ، خوّلت المادة 13 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل الاقتصادي الموحد للجهة المختصة عديد الصلاحيات الرقابية بغرض التأكد من امتثال المخاطبين بالقانون للالتزامات المحمولة عليهم بموجبه وبموجب اللائحة التنفيذية وما تصدره من قواعد وتعليمات وغيرها.
من الناحية العملية، يمكن للجهة المختصة أن تقوم بزيارات ميدانية تطلع من خلالها على كل ما تراه لازما من وثائق وبيانات ومعلومات وأخذ نسخ منها عند الاقتضاء. ولها أن تطلب، في أيّ وقت، من الاشخاص المعنوية والترتيبات القانونية، تقديم ما يلي:

- نسخة من السجلّ الخاصّ بالمستفيدين الحقيقيين للتحقق من صحة البيانات المصرح بها.
- جميع الوثائق المثبتة للمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين.
- التغييرات الحاصلة على المعلومات المطلوبة وما يفيد تحديثها بالسجل الخاص بها.
- أية معلومات أو وثائق أخرى ضرورية لتحديد المستفيد الحقيقيّ أو توضيح الأساس الذي تمّ الاستناد عليه لتحديد أدوات الرقابة والسيطرة.

321 المادة 12 من القانون رقم (1) لسنة 2020 المتعلق بالسجل الاقتصادي الموحد.

421 المادة 12 فقرة أخيرة من القانون رقم (1) لسنة 2020 المتعلق بالسجل الاقتصادي الموحد.

وقد حددت المادة 41 من قرار وزير التجارة و الصناعة رقم (2) لسنة 2202بتحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية صلاحيات الادارة المختصة للتأكد من التزام الشركات التجارية بالالتزامات المنصوص عليها في القرار المذكور ،و منها جميع الالتزامات ذات العلاقةبالمستفيد الحقيقي ، و أي تعليمات أو قواعد أو ارشادات أو توصيات تصدر بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، و لها في سبيل ذلك أن تطلب ما تراه ضروريا لممارسة مهامها من معلومات أو بيانات أو مستندات أو غيرها ، من مدير الشركة أو رئيس مجلس إدارتها .

6 | توجيهات إرشادية بخصوص الأساليب المتواترة لإخفاء المستفيد الحقيقي.

بصفة عامة، يقوم غاسلو الأموال والمجرمون باللجوء إلى عدة تقنيات وأساليب بغية إخفاء المستفيد الحقيقي، من أهمّها[521]:

1. الشركات الصورية أو الوهمية seinapmoc llehS وهي شركات تمّ تأسيسها (أي أنها كيان قانوني) ولكن ليست لها عمليات مستقلة أو أصول كبيرة أو أنشطة أو أعمال جارية أو موظفون[621]. والشركات الصورية يمكن إنشاؤها بإعتماد أشكال مختلفة من هيكل الملكية وبمساهمة شركاء منتمين إلى دول مختلفة.

2. الشركات الخاملة أو السلبية أو غير النشيطة seinpamoc flehS وهي شركات تمّ تأسيسها غير أنّ شركاءها ومديريها وإدارتها (أو سكرتاريتها) غير نشيطون وتُترك الشركة خاملة لفترة طويلة حتى ولو وقع إنشاء علاقات عمل مع العملاء[721]: هذه الشركات اشتغلت بصفة فعلية لمدة سنوات وأنشأت علاقات عمل مع المؤسسات المالية، ممّا يخوّل لها النفاذ بسهولة إلى النظام المالي. لاحقا يتمّ بيع هذه الشركات فيقوم الشركاء غير النشيطون بنقل حصصهم في الشركة لفائدة المشتري ويتولى أعضاء مجلس الإدارة تقديم استقالاتهم. في الوقت نفسه تتضمن عملية الإحالة أو البيع نقل سجلّ ائتمان الشركة لفائدة المشتري وقد يواصل أعضاء مجلس الإدارة مهامهم بصفة مديرين اسميين أو بالنيابة ولا يتم تسجيل تغيير هيكل الملكية بالسجل التجاري لتسهيل عملية إخفاء أو حجب المستفيد الحقيقي.

3. شركات الواجهة[821] seinapmoc tnorf وهي شركات تعمل بشكل تامّ وكامل وتتمتع بكافة خصائص ومظاهر الشركة التي تباشر نشاطا مشروعا وتقوم عادة على الاستخدام المكثف للنقد. غالبا ما تباشر هذه الفئة من الشركات نشاطها في قطاع الخدمات الموجهة للأشخاص مثل المطاعم والنوادي الليلية والصالونات بحكم إعتماد هذه الأنشطة على الاستعمال المكثّف للنّقد. ويتمّ استعمال شركات الواجهة في عمليات غسل الأموال من خلال خلط ومزج العائدات الإجرامية بمداخيل الأنشطة المشروعة التي تمارسها الشركات المذكورة وإثر ذلك يقع إيداع الأموال بالحساب البنكي للشركة ليقع استعمالها من طرف المستفيد الحقيقي أو يقع خلاص مصاريف وهمية بغرض تحويل الأموال للمستفيد الحقيقي. ولمزيد التمويه وإضفاء مزيد من الشرعية على الثروة، يدفع غاسلو الأموال الذين يستخدمون شركات الواجهة، أحيانا الضرائب المستوجبة على أرباح الشركات[921].

4. إعتماد هيكل ملكية وسيطرة معقد يقوم على وجود شركاء من الأشخاص المعنوية متداخلة تشكل طبقات بغرض الإخفاء والفصل بين المستفيد الحقيقي والأصول[031]. ولئن كان إستخدام هيكل ملكية أو سيطرة معقد لا يشكّل في ذاته أمرا مخالفا للقانون، فإنّ هياكل السيطرة والملكية المعقدة لبعض الكيانات القانونية قد يتمّ توظيفها لغايات إخفاء وحجب المستفيد الحقيقي أو التهرب من الالتزامات الضريبية أو إخفاء الثروات أو غسل عائدات أنشطة إجرامية أو تنظيم الإعسار أو تزوير الفواتير وغيرها من أعمال الغش والاحتيال.

5. الأسهم للحامل.

6. اللجوء غير المقيّد بضوابط إلى إستعمال أشخاص معنويين كمديرين أو أعضاء مجالس الادارة.

7. الشركاء بالنيابة أو المديرين بالنيابة المعينين بصفة رسمية (srotcerid dna sredloherahs eenimon lamrof)، مع تعمّد عدم الإفصاح عن القائم بالتسمية أي المالك أو المسير الفعلي والحقيقي.

125 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership, p. 25-46.

126 World bank / UNIDOC SATR, The puppet masters : how the corrupt use of legal structures to hide stolen assets and what to do about it, 2011.
هذا التعريف لا يختلف كثيرا عن تعريف البنك الصوري الوارد في قائمة المصطلحات المرافق لتقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي جاء به أن البنك الصوري هو البنك الذي ليس له وجود مادي في الدولة التي تأسس فيها وحصل على ترخيصه منها، والذي لا يتبع أي مجموعة خدمات مالية خاضعة لرقابة موحدة فعالة .

127 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership, p. 25.

128 تمّ استعمال عبارة شركات الواجهة في النتيجة المباشرة 11 من منهجية تقييم فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في معرض الحديث عن أمثلة لعوامل محدّدة قد تدعّم الاستنتاجات المتعلقة بالمسائل الجوهرية حيث جاء بالنقطة 8 ما يلي : " إلى أيّ مدى ستكون السلطات المختصة ذات الصلة قادرة على الحصول على معلومات دقيقة، سواء كانت معلومات أساسية أو معلومات تتعلق بالمستفيد الحقيقي للأشخاص

129 الاعتبارية (كشركات الواجهة) عند التحقيق في الجرائم أو المخالفات المتعلقة بقرارات مجلس الأمن التي تتناول تمويل انتشار التسلح؟

130 المرجع السابق، ص. 31-30.
إن استخدام هيكل ملكية أو سيطرة معقد ليس في ذاته أمرا مخالفا للقانون ذلك أنه غالبا ما يقع استعمال هياكل الشركات لتحقيق أغراض مشروعة ولتسهيل ممارسة أنشطة تجارية متنوعة وشراكات في أعمال رائدة وإدارة الشؤون المالية الشخصية. كما تساهم هياكل الملكية المعقدة في تسهيل إنجاز المعاملات التجارية بالنسبة للشركات التي تنشط عبر الحدود الوطنية بانتظام، توفير خدمات لعملاء دوليين و إنجاز جزء من أعمال الشركة (مثل الصنع أو البحث أو التطوير) في دول أخرى.
غالبا ما يقع استخدام هياكل الملكية والسيطرة المعقدة من طرف شركات عائلية أو شركات تمتلكها الحكومات أو هيئات حكومية أو شركات المدرجة بالبورصة حيث يتم استعمال هياكل الملكية المعقدة لإحكام تنظيم أعمالها. في مثل هذه الوضعيات هناك مؤسسة مالية أو أصحاب المهن القانونية أو الحسابية أو غيرهم من مقدمي الخدمات في موقع يسمح لهم التحقق من المستفيد الحقيقي من الهيكل.
وعموما فإن هذه الهياكل تتميز بقدر كبير من الشفافية بالنسبة للسلطات المختصة وبذلك فهي تمثل مخاطر محدودة من حيث إمكانية إخفاء المستفيد الحقيقي.
Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership, p. 26-27.

8. الشركاء بالنيابة أو المديرين بالنيابة المعينين بصفة غير رسميّة(formal nominee shareholders and directors) الذين يقع إختيارهم من ضمن الأشخاص المقربين أو أفراد عائلة المالك الفعلي أو المستفيد الحقيقي.

9. إنشاء صناديق استئمانية تسمح بالفصل بين الملكية القانونية والملكية الفعلية (أو السيطرة الحقيقية) على الأصول.

10. اللجوء إلى خدمات مهنيين أو وسطاء لتكوين الأشخاص المعنوية: قد يساهم اللجوء إلى خدمات الوسطاء المختصين والمهنيين (كالمحامين والمحاسبين ومزودي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات) في تعزيز قدرات مرتكبي الجرائم المدرة لمتحصلات إجرامية على تصميم وتنفيذ مخططات معقّدة ومتطوّرة لغسل الأموال بهدف إخفاء الثروات غير المشروعة وتجميعها ونقلها والاستفادة منها[131].

11. تعمّد تغيير تسمية أو الوصف القانوني لبعض العقود بنيّة التضليل.

12. القروض الوهمية أو الصورية والفواتير المزيفة أو المفتعلة : هذه التقنية التي يتعارف على تسميتها «بمخطط استرجاع القرض» Loan-back أو الحلقة المستديرة Round-robin، هي من أساليب الاحتيال الشائعة التي يتم استعمالها لإخفاء الثروة والأصول والمستفيد الحقيقي. تقوم هذه الطريقة على إرسال أو تحويل أموال لشركات أجنبية يملكها أو يسيطر عليها المستفيد الحقيقي لخلاص فواتير وهمية وهو ما يسمح للشركة الدافعة أو القائمة بالتحويل بتخفيض وعاء الضريبة أي قاعدة إحتساب الضريبة في حدود قيمة الفواتير. ثمّ في مرحلة ثانية يتمّ إرجاع هذه المبالغ المدفوعة، للشركة الأولى (الشركة المحلية أو الشركة الدافعة) في قالب قروض وهمية ممنوحة لها من الشركة الأجنبية. ويكون الهدف من هذا الإرجاع هو تمكين المستفيد الحقيقي من إسترجاع أمواله بشكل معفى من الضرائب.

13. إدراج عديد المستفيدين: أحيانا يقع التصريح بالعديد من المستفيدين من حساب واحد بهدف إرباك المؤسسات المالية وإخفاء الطبيعة الحقيقية للمعاملات المنجزة من خلال هذا الحساب. وقد أثبتت التجربة أنّ المؤسسات المالية تواجه في هذه الوضعيّة صعوبات عمليّة في تحديد المعاملة والتعرّف على الشّخص الذي أجريت في حقّه ولفائدته وتتبّع ¬سلسلة من المعاملات المشبوهة[132].

وقد تتداخل هذه الأساليب ويقع استعمال البعض منها مجتمعة في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك في إطار مشاريع الاحتيال والتهرب الضريبي والغش بوجه عام فيتم استعمال عديد الاشخاص المعنوية في إطار كيان قانوني واحد، وتعيين مديرين اسميين وإنشاء صناديق استئمانية وفتح عدة حسابات بنكية وهو ما ينعكس سلبا على قدرات وحدات المعلومات المالية والسلطات المختصة في تعقب هذه الأنشطة الاجرامية ومحاكمة الضالعين فيها. ويزداد الأمر تعقيدا في صورة توزيع هيكل الملكية والسيطرة بالنسبة للأشخاص المعنوية على عدة دول.

هذه الوضعية تفسّر الأهمية العملية القصوى التي يكتسيها تبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية والسلطات المختصة، لا سيما منها تلك المتعلقة بالمستفيد الحقيقي.

131 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership, p. 42.

132 كما يمكن الرجوع الى الدليل الارشادي حول التزامات مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية و الشركات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب المنشور على صفحة قسم مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بوزارة التجارة و الصناعة.
المرجع السابق، ص. 42-41.

المراجع

I. المراجع الدولية

.1 Financial Action Task Force International (FATF). 2012. “The FATF Recommendations.” Available athttp://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf.

.2 Financial Action Task Force International (FATF). 2013. “Methodology for Assessing Technical Compliance with the FATF Recommendations and the Effectiveness of AML/CFT Systems.” Available at http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/methodology/FATF%20Methodology%2022%20Feb%202013.pdf.

.3 Financial Action Task Force International (FATF). 2019. “Best practices on beneficial ownership for legal persons” Available at https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/Best-Practices-Beneficial-Ownership-Legal-Persons.pdf

.4 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership.” Available at https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/FATF-Egmont-Concealment-beneficial-ownership.pdf

.5 Financial Action Task Force International (FATF). 2014.“FATF Guidance: Transparency and Beneficial Ownership.” Available at http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidancetransparency-beneficial-ownership.pdf.

.6 Financial Action Task Force International (FATF).2016. “FATF Report to the G20: Beneficial Ownership.” Available at http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/G20-Beneficial-Ownership-Sept-2016.pdf.

.7 Global Forum (GF). 2016. “2016 Terms of Reference to Monitor and Review Progress towards Transparency and Exchange of Information on Request for Tax Purposes.” Available at https:// www.oecd.org/tax/transparency/about-the-globalforum/publications/terms-of-reference.pdf.

.8 Sutton, G. 2013. “The New FATF Standards.” Available at http://www.georgemasonjicl.org/ wp-content/uploads/2013/01/SUTTON_4_J_Intl_Com_Law_68.pdf.

II. القوانين الوطنية

1. القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

2. المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019.

3. القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية.

4. القانون رقم (8) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015.

5. قانون رقم (9) لسنة 2021 بشأن الوقف.

6. قانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد.

7. قرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2019 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019.

8. قرار مجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2019.

9. قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2020 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد

.

10. قرار وزير التجارة والصناعة رقم (95) لسنة 2019 بإنشاء قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بإدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة.

11. قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2020 المتعلق بتعديل تنظيم بعض الوحدات التي تتألف منها وزارة العدل وتعيين اختصاصاتها.

12. قرار وزير التجارة والصناعة رقم (48) لسنة 2020 بإصدار قواعد التزامات مدققي الحسابات القانونيين وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

13. قرار وزير العدل رقم (24) لسنة 2020 بإصدار قواعد التزامات المحامين بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

14. قرار وزير العدل رقم (25) لسنة 2020 بإصدار قواعد التزامات الوسطاء العقاريين والموثقين المفوضين بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

15. قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية.

III. الروابط المفيدة

مجموعة العمل المالي

/gro.ifag-ftaf.www//:sptth

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ra/gro.ftafanem.www//:ptth

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

aq.vog.clman.www//:ptth

قسم مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بوزارة التجارة و الصناعة -

/aq.vog.icom.www//:sptth

وحدة مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بوزارة العدل

22911805812041684541=trsc?xpsa.eettimmoClortnoC/segaP/stnemtrapeD/ra/aq.vog.jom.www//:sptth

III. Useful Links

The Financial Action Task Force
https://www.fatf-gafi.org/

Middle East and North Africa Financial Action Task Force on Combating Money Laundering and Financing of Terrorism (MENAFATF)
http://www.menafatf.org/ar

National Anti-Money Laundering & Terrorism Financing Committee
http://www.namlc.gov.qa/

Anti-Money Laundering and Terrorism Financing Section at the MOCI
https://www.moci.gov.qa/

Anti-Money Laundering and Terrorism Financing Unit at the MOJ
https://www.moj.gov.qa/ar/Departments/Pages/ControlCommittee.aspx?csrt=14548614021850811922

II. National Laws

1. Law No. (20) of 2019 on Combating Money Laundering and Terrorism Financing.

2. Decree-Law No. (19) of 2021 amending some provisions of Law No. (20) of 2019 on combating Money Laundering and Terrorism Financing

3. Law No. (11) of 2015 on issuing Commercial Companies Law.

4. Law No. (8) of 2021 amending some provisions of Law No. (11) of 2015 on issuing Commercial Companies Law.

5. Law No. (9) of 2021 on Endowment (Waqf).

6. Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register.

7. Council of Ministers' Decision No. [41] of 2019 Promulgating the Implementing Regulations of Law No. (20) of 2019 on Combatting Money Laundering and Terrorism Financing.

8. Council of Ministers' Decision No. (14) of 2021 amending some provisions of Implementing Regulations of Law No. (20) of 2019 on Combating Money Laundering and Terrorism Financing, promulgated by Council of Ministers' Decision No. (41) of 2019.

9. Council of Ministers' Decision No. (12) of 2020 on issuing the Implementing Regulations of the Unified Economic Register Law No. (1) of 2020.

10. The Decision of Minister of Commerce and Industries No. (95) of 2019 on the Establishment of the Anti-Money Laundering and Terrorism Financing under Companies Affairs Department.

11. Council of Ministers' Decision No. (9) of 2020 Amending the Units that form the Ministry of Justice and Assigning their Competencies

12. Decision of the Minister of Commerce and Industry No. (48) of 2020 on AML/CFT Compliance Rules for Auditors, Dealers in Precious Stones or Precious Metals, Trust and Company Service Providers

13. Decision of the Minister of Justice No. (24) of 2020 on AML/CFT Compliance Rules for Lawyers

14. Decision of the Minister of Justice No. (25) of 2020 on AML/CFT Compliance Rules for Real Estate Agents and Authorized Notaries.

15. Decision of the Minister of Commerce and Industry No. (2) of 2022 on the Implementation of the AML/CFT Requirements related to Commercial Companies.

REFERENCES

I. International References

1. Financial Action Task Force International (FATF). 2012. "The FATF Recommendations." Available athttp://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf.

2. Financial Action Task Force International (FATF). 2013. "Methodology for Assessing Technical Compliance with the FATF Recommendations and the Effectiveness of AML/CFT Systems." Available at http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/methodology/FATF%20Methodology%2022%20Feb%202013.pdf.

3. Financial Action Task Force International (FATF). 2019. "Best practices on beneficial ownership for legal persons" Available at https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/Best-Practices-Beneficial-Ownership-Legal-Persons.pdf

4. Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership." Available at https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/FATF-Egmont-Concealment-beneficial-ownership.pdf

5. Financial Action Task Force International (FATF). 2014."FATF Guidance: Transparency and Beneficial Ownership." Available at http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidancetransparency-beneficial-ownership.pdf.

6. Financial Action Task Force International (FATF).2016. "FATF Report to the G20: Beneficial Ownership." Available at http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/G20-Beneficial-Ownership-Sept-2016.pdf.

7. Global Forum (GF). 2016. "2016 Terms of Reference to Monitor and Review Progress towards Transparency and Exchange of Information on Request for Tax Purposes." Available at https:// www.oecd.org/tax/transparency/about-the-globalforum/publications/terms-of-reference.pdf.

8. Sutton, G. 2013. "The New FATF Standards." Available at http://www.georgemasonjicl.org/wp-content/uploads/2013/01/SUTTON_4_J_Intl_Com_Law_68.pdf.

6. Unrestricted use of legal persons as directors or board members.

7. Formal nominee shareholders and directors, while deliberately non-declaring the nominator; and the actual and real manager.

8. Informal nominee shareholders and directors selected from the beneficial owner's family members or close associates.

9. Establishment of trusts that allow separation between legal and actual ownership (or true ownership) of assets.

10. Use of professional intermediaries in forming and managing legal persons and arrangements: the use of professional intermediaries (such as lawyers, accountants, and TCSPs) to enhance the capacity of criminals to engage in sophisticated money laundering schemes to conceal, accumulate and move volumes of illicit wealth[113].

11. Deliberately change the name or legal description of certain contracts for misleading purposes.

12. False loans and invoices: this are also known as Loan-back or Round-robin, it is a common fraud technique used to conceal wealth, assets and BOs. the individual or business pays an invoice or series of invoices to a company (which is often located in another country) that is controlled/beneficially owned by them, or to an associate or professional intermediary operating on their behalf. The funds may be sent via numerous legal persons in the guise of legitimate business transactions but will ultimately pool in the account of an international company that is operating in the interests of the beneficial owner of the company that paid the initial invoice. In a second stage, funds are returned to the original company (which initially sent the funds) in the form of a private loan given from the foreign company. Thus, the beneficial owner gets back the funds in a manner that is exempt from income taxation.

13. Declaring numerous beneficiaries: some cases often involve the declaration of numerous BOs for one account to cause confusion to the FI and conceal the true nature of transactions through the same account. Experience has shown that FIs faced difficulties in identifying transactions, beneficiary, and tracing suspicious transactions[114].

These methods may interrelate and may be used together in ML/TF activities. In the context of fraud and tax evasion, many legal persons may be used in the structure of one legal entity, besides the appointment of nominee directors, establishment of Trusts, and opening of bank accounts which impairs the capacities of FIUs and competent authorities to trace such criminal activities, arrest and prosecute those involved. The complexity of this matter further increases when the ownership and control structures spread across multiple jurisdictions.

This explains the crucial importance of exchanging information between FIUs and competent authorities, especially information related to BOs.

311 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership, p. 42.

411 Pages 41 – 42 of the abovementioned reference.

Generally, money launderers and criminals tend to employ several techniques and methods to conceal beneficial ownership, such as[107]:

1. Shell companies: are companies that are incorporated but have no independent operations, significant assets, ongoing business activities, or employees[108]. Shell companies may be established with different ownership structure, with partners spread across multiple jurisdictions.

2. Shelf companies: are incorporated but have inactive shareholders and directors, (or secretary) and is left dormant for a longer period even if a customer relationship has already been established[109]: These companies have been actually operating for years and have established business relationships with FIs, which enables them access to the financial system. When the shelf company is sold, the inactive shareholders transfer their shares to the purchaser, and the directors submit their resignations. As part of the transfer, the purchaser may receive the company's credit history. Occasionally, the company directors will continue to function as nominees, to facilitate concealment of beneficial ownership.

3. Front company[110]: is a fully functioning company. It exhibits other characteristics associated with the operation of a legitimate business and is usually based on the intensive use of cash. The most common form of front company is one that operates in the customer service industry (such as a restaurant, night club, or salon) as these businesses commonly handle cash. Front companies can be exploited to launder the proceeds of crime through the integration of illegitimate funds with legitimate income, often by disguising the illegitimate funds as cash sales made during the course of business. When this is done, these funds can then be deposited into the company's bank account and used by the beneficial owner or they may pay false expenses in order to transfer the money to the true beneficial owner. Criminals who use front companies will occasionally pay company tax on the illicit income to further legitimise the wealth[111].

4. Generating complex ownership and control structures using inserted shareholders of legal persons and legal arrangements that form layers, for the purpose of concealing beneficial ownership and separating between beneficial ownership and assets[112]. Using complex ownership and control structure is not intrinsically unlawful. However, complex ownership and control structures of some legal entities may be employed to obscure beneficial owners, avoid tax obligations, conceal wealth, launder criminal proceeds, organize insolvency, falsify invoices.

5. Bearer shares.

701 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership, p. 25-46.

801 World bank / UNIDOC SATR, The puppet masters: how the corrupt use of legal structures to hide stolen assets and what to do about it, 2011.This definition is similar to the definition of Shell banks provided in glossary included in Methodology for assessing Technical Compliance with the FATF Recommendations and the effectiveness of AML/CFT Systems, which defines Shell bank as a bank that has no physical presence in the country in which it is incorporated and licensed, and which is unaffiliated with a regulated financial group that is subject to effective consolidated supervision. Physical presence means meaningful mind and management located within a country. The existence simply of a local agent or low level staff does not constitute physical presence

901 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership, p. 25.

011 Shell companies is used in the IO 11 of Methodology for assessing Technical Compliance with the FATF Recommendations and the effectiveness of AML/CFT Systems, item 8 of the section under Examples of Specific Factors that could support the conclusions on Core Issues, states: To what extent would the relevant competent authorities be able to obtain accurate basic and beneficial ownership information on legal persons (e.g., front companies), when investigating offences or breaches concerning the UNSCRs relating financing of proliferation?
Pages 30-31 of the aforementioned reference

111 Complex ownership and control structures are not, in and of themselves, unlawful. It is conducted to achieve illicit purposes and facilitate the exercise of various commercial activities and partnerships in leading business and personal finance management. complex ownership and control structure also facilitate the completion of commercial transactions for companies that are regularly active across national borders, provide services for international customers and conduct part of the company's business (such as create, research or develop) in other countries.

211 Often complex control structures are used by family businesses, by government-owned or operated public or commercial business ventures, and by publicly traded companies to structure their affairs. In these instances, a financial institution, legal/accounting professional, or other service provider will be in a position to readily ascertain the beneficial ownership of the structure. These structures are generally transparent to relevant authorities and present minimal vulnerabilities for disguising beneficial ownership.
Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership, p. 26-27.

6 GUIDANCE ON FREQUENT METHODS OF CONCEALING BENEFICIAL OWNER

Implementing Regulations."

To ensure compliance with the requirements of transparency and declaration of Bos, Article (13) of the Implementing Regulations of the Unified Economic Register Law entrusted competent authorities with supervisory powers to monitor the compliance of the concerned parties with their obligations under the provisions of the Law, this Implementing Regulations and any other rules and instructions it may issue in accordance with the supervisory instruments and procedures it may deem necessary.

The competent authority may perform onsite visits to examine any necessary documents, data or information, and take relevant copies when appropriate. It shall ask at any time legal persons and legal arrangements to submit the following:

- A copy of the Beneficial Owners Register to verify the authenticity of the declared data.
- All documents evidencing the required information pertaining to the beneficial owners,
- Changes made to the required information and any evidence of the update made to the relevant register.

Any information or documents other than the required information that the competent authority may deem necessary to identify the beneficial owner or to clarify the basis for the supervisory and control instruments.

Article 14 of the Decision of the Minister of Commerce and Industry No. (2) of 2022 on the Implementation of the AML/CFT Requirements related to Commercial Companies, specified the powers of the competent department to ensure that commercial companies comply with the obligations stipulated in the said decision, including all obligations related to the beneficial owner, and any issued instructions, rules, guidelines or recommendations with regard to the implementation of the AML/CFT requirements. The Competent Department may request from the director of the company or chairman of the Board of Directors any information or data or documents or whatsoever is deemed necessary to discharge its responsibilities.

QR) five hundred thousand Qatari Riyals, or one of these two penalties, whoever contravenes the stipulations of Article(5) of this Law".

Based on the provisions of the above-mentioned Article, any person who contravenes the obligation to maintain a complete, accurate and current register of the Required Information pertaining to the Beneficial Owners and submit a copy of such register to the Competent Authority, shall be subject to imprisonment for a term not exceeding two (2) years and a fine not more than (500,000) five hundred thousand Qatari Riyal, or one of these two penalties[105].

Aiming at enhancing the effectiveness of the disclosing requirements, the UER Law provides for the principle of criminal liability of the legal person, meaning that the legal person shall be subject to the fine stipulated above[106] should such person breach the requirements.

5.2.2 | Administrative and financial sanctions

Article (4) of Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register provides that "Any application under this Article shall not be accepted if incomplete or unaccompanied with the declaration relating to the Beneficial Owner."

Article (5) of the Implementing Regulations of the Unified Economic Register Law explicitly stipulates that "If the applicant for license, registration, amendment or renewal is a legal person or legal arrangement, the identity of the beneficial owner shall be attached to the application as per the provisions of this Implementing Regulations on the form approved by the Competent Department for this purpose.
The applications under this Article shall not be accepted if the declaration of the beneficial owner is not attached or is incomplete.

If the employee who is in charge of the registration, license, amendment or renewal at the competent authority, finds out that the declaration about the beneficial owner is not made, or the declaration submitted is incomplete, the applicant shall be called upon by any written evidentiary means to submit or complete the declaration about the beneficial owner, no later than three (3) days from the date of the application; otherwise the application shall be rejected."

In addition to this effective sanction, the competent authorities may, under Article (11) of Law No. 2020 "Without prejudice to a more severe penalty stipulated in any other law, the Competent Authorities may impose, in case it is evidenced that any registered or licensed entity has violated the provisions of this Law and its Implementing Regulations, one or more of the following measures:

1. Ordering regular reports on the corrective measures taken.
2. Ordering compliance with specific instructions.
3. Sending written warnings
4. Suspending directors, board members of Economic Establishments, trustees of Legal Arrangements, senior executives or managers of NPOs, on temporary basis and for a period that shall not exceed one year.
5. Suspending the license, activity or continuation of work, on temporary basis and for a period that shall not exceed one year.
6. Revoking the license or writing-off the register or name, as the case may be.

The decision referred to, may be appealed in accordance with the controls, procedures and timelines set forth in the

501 Article (12) of Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register.

601 Last paragraph of Article (12) of Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Registe

financial institution or the DNFBP.

6. Imposing a financial penalty of no more than (QR1.000.000) one million Qatari Riyals on any of the directors, board members, executives or management of a supervised entity.
7. Restricting the powers of the directors, board members, executives, or management, in addition to appointing a special administrative supervisor, or subjecting the financial institution, DNFBP, or NPO to direct control.
8. Prohibiting the perpetrator from working in the relevant sectors, either temporarily or permanently.
9. Suspending, dismissing or replacing directors, board members, executives, management, trustees of trusts, or trustees of NPOs, either temporarily or permanently.
10. Imposing suspension of the license, restricting any other type of permit, and prohibiting the continuation of work, the profession or the activity, or barring the name from the relevant registry.
11. Revoking and withdrawing licenses and registrations".

Petitions against decisions related to the abovementioned sanctions may be filed according to Article (64) and Article (65) of the Implementing Regulations of the AML/CFT Law No. (20) of 2019.

The AML/CFT Section under the Companies Affairs Department at the MOCI[103] and the AML/CFT Unit at the MOJ[104] shall supervise the compliance of their DNFBPs with the AML/CFT requirements described in this Guidance, and propose administrative and financial sanctions on any DNFBPs that violates the provisions of this law and its implementing regulations, and any relevant decisions or instructions, and must report to the FIU the measures taken in this regard.

5.2 | Sanctions for Breaching Beneficial Owner's Declaration Requirements

To ensure the effectiveness of international standards on transparency and identifying the beneficial owner, the FATF requires countries to stipulate in their legislations on proportionate and dissuasive sanctions (as appropriate) for any legal or natural person that fails to comply with the requirements set forth in Recommendation 24 and 25 on Transparency and Beneficial Ownership of Legal Persons and Arrangements. On that basis, Criterion 13 of the FATF Recommendation 24 states "There should be liability and proportionate and dissuasive sanctions, as appropriate for any legal or natural person that fails to comply with the requirements". In the same context, Criterion 8 of Recommendation 25 states "Countries should ensure that there are proportionate and dissuasive sanctions, whether criminal, civil or administrative, for failing to grant to competent authorities timely access to information regarding the trust referred to in criterion 25.1".

In compliance with the said international standards, Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register provides for a range of sanctions to be applied for any breach to the declaration requirements of BOs.

5.2.1 | Penalties

Article (12) of the Unified Economic Register Law stipulates that "Without prejudice to a more severe penalty stipulated in any other law, shall be subject to imprisonment for a term not exceeding two (2) years and a fine not more than (500,000

301 Pursuant to the Decision of Minister of Commerce and Industries No. (95) of 2019.

401 Pursuant to the Decision by the Council of Ministers No. (9) of 2020 Amending the Units that form the Ministry of Justice and Assigning their Competencies.

The requirements imposed at the legal and executive levels to identify the beneficial owner, are not enough to ensure compliance, consequently, sanctions and penalties must be applied for any breaches of such requirements. Indeed, the Qatari legislations provided for a range of sanctions and penalties that can be imposed in case of any breaches in relation to the beneficial owner requirements, whether when undertaking CDD measures or when declaring the beneficial owner.

5.1 | Breaching the Obligations Related to the BO when Undertaking CDD Measures

In case the DNFBPs breach their AML/CFT requirements, including taking the necessary measures to identify and verify the identity of the BO using reliable, independent source documents, data or information, they shall be subject to sanctions and penalties stipulated in the AML/CFT Law.

5.1.1 | Penalties

Article (82) of the AML/CFT Law No. (20) stipulates that: shall be sentenced to imprisonment for a term not exceeding two (2) years or a fine not less than (QR 5.000.000) five million Qatari Riyals and not more than (QR 10.000.000) ten million Qatari Riyals, or one of these two penalties, directors, board members, owners, authorized representatives or any other employees of financial institutions and DNFBPs, whoever contravenes, whether wilfully or as the result of gross negligence, the provisions stipulated in Article (11) of this Law, which includes "Identifying the beneficial owner, and taking reasonable measures to verify his identity, using reliable, independent source documents, data or information until they are satisfied that they know who the beneficial owner is".

Also, Article (87) of the same Law stipulates "Any person who intentionally and with the unlawful intention commits the offence of providing or assisting in providing false information regarding the beneficial ownership of any financial institution, DNFBP, or competent authority, shall be sentenced to imprisonment for a term not exceeding three (3) years and a fine not more than (QR 500,000) five hundred thousand Qatari Riyals, or one of these two penalties".

5.1.2 | Administrative and financial sanctions

Article (44) of the AML/CFT Law No. (20) of 2019 stipulates "Without prejudice to a more severe penalty stipulated in any other law, and in case it is evidenced that any financial institution, DNFBP, or NPO, or any of the directors, board members, executives or management thereof, has violated the provisions of this Law, the Implementing Regulation, or any AML/CFT decisions or directives, the supervisory authorities may impose one or more of the following measures:

1. Sending written warnings.
2. Ordering regular reports on the measures taken.
3. Ordering compliance with specific instructions.
4. Imposing a financial penalty of no less than (QR 25.000) twenty-five thousand Qatari Riyals, and no more than (QR 100.000) one hundred thousand Qatari Riyals per violation per day, on the financial institution or the DNFBP after being notified.
5. Imposing a financial penalty of no more than (QR 100.000.000) one hundred million Qatari Riyals on the violating

5 | SANCTIONS AND PENALTIES IMPOSED FOR BREACHING BOS OBLIGATIONS

4.2.2 | Exchange of information with foreign counterpart

Exchange of information with foreign counterparts is extremely important to prevent the use of legal persons and arrangements for ML/TF purposes as money launderers often tend to establish shell companies with artificial links to certain countries ; the establishment, management ownership, control or transactions of these companies are distributed through many regions; consequently, the risks become higher since it is easy to establish legal persons and obtain the assistance of TCSPs or other professionals residing outside the jurisdiction where the legal entity is established. As well, things may get more complicated in case of transactions between companies (under the control of the same person) established in different jurisdictions; such transactions may look legitimate but they in fact, provide a false justification to the source of funds, which are initially the proceeds of a criminal activity (i.e. money laundering)[101]. Hence, it is necessary to enable LEAs and competent authorities, specifically authorities with responsibilities of conducting inquiry and investigation in ML, TF, corruption, and tax evasion crimes, to obtain the required information on beneficial owners of legal persons and arrangements from foreign countries.

The required information on beneficial owners is exchanged with foreign authorities based on the applicable rules and laws as specified in Article (8) of Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register.

The format or basis of the exchange of the required information on beneficial owners:

Information is exchanged according to two methods:

- Exchange of information at the request of foreign authorities. Response to requests is based on the applicable rules and laws in the State.
- Exchange of information based on arrangements or MOUs signed with foreign countries.

Response to information exchange requests is also based on the principle of reciprocity, meaning that the foreign party that submits a request for information did not previously object to provide the State of Qatar with the required information on beneficial owners, upon its request. Moreover, response to information request must be in consistency with the fundamental principles of the State of Qatar's legal system[102].

In all cases, exchange of the required information on beneficial owners must be made for specific purposes (i.e to enhance transparency of economic and financial transactions, identify BOs and exchange of information for tax purposes.

Response time to Exchange of information:

Response to information request is rapid, given that the effectiveness and efficiency of information exchange, in terms of preventing and deterring money laundering crimes and financial crimes in general, depends on providing information in a timely manner. The FATF Recommendation 24 states that "Countries should rapidly provide international co-operation in relation to basic and beneficial ownership information".

101 P.7 of the above-mentioned reference

201 According to FATF Methodology, the Fundamental principles of domestic law refers to the basic legal principles upon which national legal systems are based and which provide a framework within which national laws are made and powers are exercised. These fundamental principles are normally contained or expressed within a national Constitution or similar document, or through decisions of the highest level of court having the power to make binding interpretations or determinations of national law. Although it will vary from country to country, some examples of such fundamental principles include rights of due process, the presumption of innocence, and a person's right to effective protection by the courts. (General Glossary of the FATF Methodology, 2018

4.2 | Making Required Information on Beneficial Owners Available

Access to information on beneficial owners strengthens the competent authorities' efforts to combat ML/TF by enabling them to identify the natural person who is responsible for, or involved in a criminal activity, or, at least, identify the person who holds pertinent information that enable the detection of the perpetrators of financial crimes that generate proceeds. On the other hand, the provision of and access to required information on BOs shall prevent money launderers from abusing legal persons and entities in money laundering operations which leads to the prevention of money laundering crimes.

Regarding the question of making required information on beneficial owners available; we must distinguish between two issues: making information available within the State and making information available to foreign counterparts.

4.2.1 | Making required information on beneficial owners available within the state

Access to required information on beneficial owners within the State is the main reason for establishing the UER and is considered as the actual implementation of transparency requirements. It is of no use to collect required information on beneficial owners without making such information available to the LEAs and other competent authorities, as well as FIs and DNFBPs.

In this regard, a distinction must be made between two requesting authorities, in terms of extent and scope of making required information on beneficial owners available.

- Regarding LEAs, judicial and supervisory authorities, General Tax Authority (GTA), and other public authorities: they all have absolute and unconditional access to the required information on beneficial owners, which they can obtain when requesting the competent department to provide (the Licensing and Registration Department). This request will receive a favorable response regardless of the way the information is used.
- Regarding to FIs and DNFBPs: access to the required information on beneficial owners is only possible for and within the limits of conducting CDD measures required by law[98]. It is noteworthy that obtaining the required information on beneficial owners by FIs and DNFBPs will provide the relevant support to such entities to abide by the customer due diligence (CDD) requirements, identify and manage ML/TF risks and undertake the supervision activity they are entrusted with in relation to risks, including suspicious transactions reports[99]. The availability of such information, however, does not exempt FIs and DNFBPs from their legal obligation to conduct CDD measures. The supervised entities must not rely exclusively on this available information[100].

89 Paragraph 13 of the interpretive notes of Recommendation 24 states: "Countries should require their company registry to facilitate timely access by financial institutions, DNFBPs and other countries' competent authorities to the public information they hold, and, at a minimum to the information referred to in paragraph 4(a) above. Countries should also consider facilitating timely access by financial institutions and DNFBPs to information referred to in paragraph 4(b) above"

99 FATF Guidance: Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 3-4.

001 P. 14 of the above-mentioned reference

2. Where no beneficial owner is identified, or where there is doubt as to whether the natural person(s) with the controlling ownership interest is the beneficial owner under the previous item, or where no natural person(s) exerts control through ownership interests or voting rights, the firm shall identify the natural person (s) exercising de facto or legal control through any means, whether directly or indirectly, over the executives, the general assembly, or the operations of the firm, by identifying the content of the decisions adopted by the General Assembly due to the voting rights they dispose of or for being a shareholder or partner, with the power to appoint or remove the majority of the members of the management, operate or control, or any other control instruments.
3. Where no beneficial owner is identified under (a) or (b) above, the beneficial owner shall be the natural person who holds the capacity of legal representation of the Economic Establishment in conformity with the regulating enforceable legislation[95].

The Beneficial Owner(s) of the NPOs shall be identified as follows:

1. A natural person (s) exercising effective and ultimate de facto or legal control, through any means, direct or indirect, in an NPO
2 .Where no beneficial owner is identified under (a) above, the Beneficial Owner shall be the natural person who holds the position of a legal representative of the NPO, according to the regulating enforceable legislation[96].

The Beneficial Owner(s) of a legal arrangement shall be identified as follows:

1 For express trusts: the identity of the founder of the legal arrangement, the trustee, the protector (if any), and the beneficiaries or class of beneficiaries, and any other natural person exercising by any means, directly or indirectly, ultimate effective control over the trust.
2 For similar types of arrangements: the identity of natural persons in equivalent or similar positions or the natural person(s) exercising de facto or legal control, through any means, whether directly or indirectly over the legal arrangement[97].

Furthermore, Article 41 of Law No. (9) of 2021 on the endowment requires the supervisor to obtain adequate, accurate and updated information on the identity of the endower, those for whom the endowment was made or their classes, the guardians, the protectors (if any), or any other natural person exercising ultimate effective control over the endowment in any means, directly or indirectly, and obtain basic information on the investment, tax, auditing and accounting agents of, and service providers to, the endowment.

Moreover, Article 4 of the decision of the Minister of Endowments (Awqaf) and Islamic Affairs No. () of 2022 on the implementation of transparency requirements related to endowments, stipulates that "the competent department shall obtain the required information on the beneficial owner of the endowment prior to its establishment.

The Beneficial Owner of the Endowment shall be identified as follows:
- The identity of the Endower, testator of an Endowment or acts of Good Deeds.
- The Identity of the Supervisor or Executor (for Bequest of a charitable, family or joint endowment or bequest of acts of good deeds).
- The Identity of the Ones for whom the Endowment was made, or their classes, guardians or protectors (if any).
- The Secretary, if any.
- Any natural person who exercises effective or legal control over the endowment, by any means, whether directly or indirectly.

59 Article (7) of the UER IR.

69 Article (8) of the UER IR.

79 Article (9) of the UER IR.

4.1.2 Information required when declaring the identity of the beneficial owners

Article 1 of Law No. (1) of 2020 On the Unified Economic Register, defined required information on the beneficial owner, as the information about the beneficial owners that legal persons and legal arrangements must declare when applying for licensing, registration, amendment or renewal, and that they must maintain updated and supported with evidencing documents in a register they keep for this purpose, as set forth in the implementing regulations

The required information to be included in the beneficial owner declaration and held in the relevant register, shall at least include the following[92]:

1. Full name of the beneficial owner as mentioned in the identity card, passport or other proof of identity documents.
2. Beneficial owner place and date of birth.
3. beneficial owner nationality/nationalities, if holder of more than one nationality.
4. Address as mentioned in the identity card or passport.
5. Qatar Identity Card number for Qatari nationals and residents of the State of Qatar.
6. Passport number for expats whether residing or not in the State of Qatar.
7. Issuance and expiry date of the identity cards or passports.
8. The date on which the natural person became a beneficial owner.
9. Controlling ownership interest in the company's share capital or voting rights and any amendment that may take place thereto.
10. If the beneficial owner exercises control by any means other than by a direct or indirect ownership of the company's share capital or voting rights, specify such basis and the means used by the beneficial owner to exercise effective and ultimate control.
11. Identify the basis and means used by the beneficial owner to exercise de facto or de jure control over the legal arrangement or NPO, through any means, whether directly or indirectly.
12. Date of the last update made to the register that comprises all relevant information pertaining to the beneficial owners[93].

Any application under this Article shall not be accepted if incomplete or unaccompanied with the disclosing of the identity of the Beneficial Owner[94].

Disclosing the identity of BOs shall be completed in conformity with the criteria identified in the Implementing Regulations of the Unified Economic Register.

4.1.3 Criteria for identifying Beneficial Owners for declaration purposes

The criteria for identifying BOs varies according to the nature of the legal entity.

The Beneficial Owner(s) of the Economical Establishments shall be identified as follows:

1. Natural person (s) who directly or indirectly, owns a controlling ownership interest equivalent to or greater than 20% of the company's capital or voting rights.

29 Article (11) of the UER IR.

39 Article (11) of the UER IR.

49 Article (4) of the UER Law No. (1) of 2020.)

Apart from the foregoing exemptions, public shareholding companies must hold a register of basic information and a register of beneficial owners information, in addition to identifying the beneficial owner as stated by FATF in its reports, where it considered that the exemption of public shareholding companies from the requirements in relation to their beneficial owner does not mean that said companies are not required to identify their beneficial owner. The exemption is for supervised entities that must conduct CDD which are exempted by law from identifying the beneficial owner of companies listed on the stock exchange; since the information in relation to the beneficial owner of such type of companies is available to the public through the publications issued regularly by the stock exchange[89].

State -owned companies, or companies wholly owned by other public authorities or institutions or in which they hold a controlling interest shall not be subject to the obligations related to beneficial owners under the UER Law and this Implementing Regulations, in accordance with of Article (1) Item (7) of the Implementing Regulations of the UER Law. The grounds for this exemption are that public entities are subject to strict supervision and monitoring; they are for public benefit and no natural person can be the beneficial owner of such entities.

4.1.1.2 Legal Arrangements

They refer to express trusts or any other similar arrangements, including endowment (Waqf). Pursuant to article 5 of Law No. (9) of 2021 on Endowments, the endowment (Waqf) comprises the following types[90]:

1. Charitable Endowment is that in which the benefits are dedicated to a charitable cause at the outset.
2. Family Endowment is that in which the endowment is for the actual endower, his progeny, or both, or to any other person(s), their progeny, or all of them, provided that it will terminate in all cases with a specific charitable cause.
3. Joint Endowment is that in which the benefits are dedicated to both a charitable cause and a family.
4. Bequest of a charitable, family or joint endowment.

Bequest of acts of good deeds shall be considered as endowments unless the testator stipulates otherwise.

98 OECD and IDB, A beneficial ownershi
implementation toolkit, 2019, p. 15: "Exception for publicly traded commercial companies or public collective investment vehicles

In principle, all legal persons must identify their BOs. As part of financial institutions' CDD processes, however, the Interpretive Note to FATF Recommendation 10 suggests that financial institutions do not have to request information on the BO of a publicly traded company if these are already otherwise subject to disclosure requirements ensuring adequate transparency of beneficial ownership information. In other words, it is not that the companies listed on the stock market do not have to identify their BOs, but rather that the exchange is supposed to have done so already and the information on BOs is available elsewhere. Nevertheless, for R.24, all companies should maintain beneficial ownership. So, there is a slight divergence in the recordkeeping obligations between R.10 and R.24, but together they ensure beneficial ownership information is available.

The study issued issue by Inter-American Development Bank adopted the same approach

Andrés Knobel (2018), Regulation of Beneficial Ownership in Latin America and the Caribbean, Technical Note DB-TN-1341. Inter-American Development Bank, Washington, p. 10-11: "Exception" for companies listed on the stock exchange

In principle, all legal persons must identify their BOs. However, in some countries' regulations, companies listed on the stock exchange are not required to identify their BOs. In reality, the Interpretative Note to FATF R 10 suggests that financial institutions need not demand information regarding the BO of a listed company, but only if this data is redundant (because the stock exchange regulator, for example, already has the beneficial ownership information for the listed company).
In other words, it is not that listed companies are not obliged to identify their BOs, but rather it is assumed that they already report this to the regulator and that the information regarding the BOs is available

09 Paragraph (3) Article (1) of the UER I

II. The aforementioned entities must enjoy legal personhood:

The entities referred to here-above are subject to the obligations related to the declaration of the BO, only if they constitute a legal person. The term "legal person" refers to any entity, other than a natural person, which can conduct a permanent business relationship with a financial institution or of gaining ownership of assets. This includes companies, institutions, foundations, or any relevantly similar entity[85].

A legal person must have separate assets or properties, legal capacity to own and conclude contracts (within the limits provided for in the Memorandum of Association or as prescribed by law), right to litigation, independent office and nationality. Reference can be made to point 3 (Scope) of the present Guidance for additional details in relation to the concept and characteristics of the legal person.

However, the following economic establishments are exempted from the obligation to declare beneficial ownership:

1. Company listed in a stock exchange subject to declaration requirements, that allow the verification of the beneficial owner's identity in full transparency, or a subsidiary in which it holds a controlling interest.
2. State-owned company, or company wholly owned by other public authorities or institutions or in which they hold a controlling interest[86].

The competent department will define in a circular the concept of controlling interest referred to in the previous two paragraphs, which exempts the subsidiary of a company listed in a stock exchange and the subsidiary of a state-owned company, from the obligation to declare the beneficial owner.

Concerning companies listed in a stock exchange, Article (1) Item (7) of the Implementing Regulations of the UER stipulated that the obligations in relation to the beneficial owner under the provisions of the UER law and its Implementing Regulations shall not apply to the Economic Establishment if it is a: "Company listed in a stock exchange and is subject to disclosure requirements, that allow the verification of the beneficial owner's identity in full transparency, or a subsidiary in which it holds a controlling interest….".

Nevertheless, the exemption of public shareholding companies listed on the stock exchange does not mean that they are exempted from identifying their beneficial owner, holding a special register of the required information pertaining to the beneficial owners, and maintaining the aforesaid information but they must do so. In fact, this exemption concerns only two elements:

One: exempting financial institutions and DNFBPs (i.e entities subject to AML/CFT requirements) from conducting some due diligence measures in relation to identifying the beneficial owner of the customer as described in Part Two of the present Guidance[87].

Two: exemption from the requirement of disclosing the identity of the beneficial owner, stipulated in Article (4) of the Law N(1) of 2020 on the UER.

58 Article (1) of the AML/CFT Law.

68 Article (1) of the UER Implementing Regulations

78 Article (16) of the Implementing Regulations of the AML/CFT Law stipulated as well: where the customer or the owner of the controlling interest is a company listed on a stock exchange and subject to disclosure requirements which ensure adequate transparency of beneficial ownership, or is a majority-owned subsidiary of such a company, it is not necessary to identify and verify the identity of any shareholder or beneficial owner of such companies. The relevant identification data may be obtained from a public register, from the customer or from other reliable sources".
The location of this Article (in relation to the previous and following Articles) in the context of CDD measures, confirms that the exemption is addressed to entities that are subject to AML/CFT requirements. Nothing in Article (16) indicates that public shareholding companies are exempted from holding a complete, accurate and current record in the relation to beneficial owner information.

4.1.1 Entities subject to the obligation of disclosing the identity of the beneficial owner

It is made clear, under Article (4) of the UER law and its IR that the obligation to disclose the identity of the BOs is applied to two legal entities: Legal persons and legal arrangements

4.1.1.1 Legal Persons

for this category, the following two conditions are required:

I. It must be one of the following entities:

A. Economic establishments: Qatari economic establishments, their branches and the branches of non- Qatari economic establishments operating in the State. The economic establishments shall comprise:

1. Individual establishments
2. Commercial compagnies
3. Natural or Legal persons operating as commercial agencies
4. Trade representation offices
5. Branches of commercial companies, businesses and agencies if they have the same unified economic number given to the company, business or agency
6. Investment funds[80]

B. Non-Profit organizations: Non- Profit Organizations shall include:

1. Private Associations and Foundations[81]
2. Private Charitable associations and foundations[82]
3. Private Foundations for public benefit[83]
4. Any other non-profit entity

C. Sole practitioner: any profession practiced within the framework of:

1. Independent offices
2. Civil or commercial companies and businesses
3. International offices[84]

08 Article (1) of the UER IR. This list is similar to the list of persons or entities that must be entered into the Commercial Registry, stipulated in Article (3) of Law No. 25 of 2005 with respect to the Commercial Registry

18 Refer to Law No. (12) of 2014 on Private Associations and Foundations

28 Refer to Law No. (15) of 2014 on the Regulation of Charitable Activities as amended by Law No. (4) of 2020.

38 Refer to Decree Law No. (21) of 2006 on Public Utility Private Institutions

48 Article (1) of the UER Implementing Regulations

58 Article (1) of the AML/CFT Law.

4.1 Legal Persons and Legal Arrangements Obligation to Disclose the Identity of the Beneficial Owner

Each applicant for entry, license, amendment or renewal with any of the registers held by the competent authorities, whether legal person or arrangement, is required to disclose the identity of the BO on the form adopted by the competent authority for this purpose[77]. According to article 1 of Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register, the competent authority means any authority licensing or registering Economic Establishments, Legal arrangements, Non-Profit Organizations (NPOs), or Sole Practitioners, in accordance with the law.

The legal persons and legal arrangements shall identify their beneficial owners, in conformity with the adopted documents, information or data that must be updated and maintained at all time in a special register held for this purpose in a safe and secure place to ensure confidentiality and prompt access by competent authorities upon request[78]. All required information in relation to the beneficial owner, made on a declaration form and kept in a special register, must be held accurate and up-to-date in terms of status and structure of the legal person or legal arrangement.

In case of any change to the required information, legal persons or legal arrangements shall obtain all relevant documents evidencing any changes made to the required information and update such information in the register they hold. The competent authority shall be informed of any changes made to the required information and provided with an updated register no later than thirty days from the date of receiving the relevant documents evidencing such change[79]. In case the documents evidencing the changes cannot be obtained for any reason, the legal persons or legal arrangements shall inform the competent authority of the changes as well as of the reasons for such changes no later than ninety (90) days from the date of their knowledge of the change made to the required information.

77 Article (4) of the UER Law No. (1) of 2020.

87 Article (6) of the UER Implementing Regulations.

97 Article (12) of UER Implementing Regulations

The Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register aims to enhance the transparency of the economic and financial transactions, by collecting basic information, data and documents related to Economic Establishments, Legal Arrangements, Non-Profit Organizations(NPO's), Sole Practitioners, as well as the required information, data and documents pertaining to the Beneficial Owners, in an accurate and official database at the national level, called the «Unified Economic Register». The basic information and the required information pertaining to the beneficial owners are maintained and made available to the public and the competent authorities, in accordance with the conditions and procedures specified in the law.

A notable example on the above is the European Union, where the Directive (EU) 2015/849[20] of the European Parliament stipulates the need for EU Member States to establish a central register for the purpose of receiving, holding and maintaining information on beneficial ownership. The Directive also requires that such information held in the central register is accurate, adequate and current; and is accessible in a timely manner to competent authorities and FIUs, and regulated entities subject to AML/CFT system requirements, as well as any person or organization that can demonstrate a legitimate interest. The UK is another notable example, where a publicly available central register of beneficial ownership of companies was established. This Register launched in 2016 is accessible via internet[21].

The State of Qatar adopted the same approach by issuing the Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register that introduced a dedicated system for obtaining and collecting information on beneficial ownership of legal persons and legal arrangements, through the following:

- Should the applicant for license, registration, amendment or renewal in the register held by competent authorities, be a legal person or legal arrangement, a declaration of the beneficial owner shall be submitted with the application on the form approved by the Competent Department at the Ministry of Commerce and Industry (MOCI).
- Competent authorities responsible for the registration and licensing are to collect, in the Beneficial Owners Registers they hold, the required information on the beneficial owners of their registered and licensed legal persons or legal arrangements.
- Establish a Beneficial Owners Unified Register to collect information, data and documents related to the beneficial owners, and that are maintained in the Beneficial Owners Registers held by each competent authority.

The UER ensures instant and continuous checking of compliance of legal persons and legal arrangements with the requirement of maintaining a complete, accurate, and current information in relation to beneficial owners through the linkage of such database ; such cannot be detected in the absence of said register as competent authorities will only be able to detect breaches to the obligation of maintaining a complete, accurate, and current register of Bos, when submitting a request to obtain such information to the FIs, DNFBPs, or Legal persons and legal arrangements[74].

On the tax level, the availability of information on BOs is one of the adopted criteria when assessing a country's compliance with the Common Reporting Standards (CRS)[75]. This assessment conducted by the Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes under the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), aims at issuing a published report. The outcomes of these reports are used to determine a list of non-cooperative countries. Countries shall adhere to a minimum of two requirements so it shall not be included in the list of non-cooperative countries. Among the requirements, the country must be assessed as "largely compliant" for the criterion on exchange of information upon request[76].

The establishment of a Unified Economic Register falls under the State of Qatar's commitment to promote transparency at the level of legal persons and legal arrangements to prevent the use of the latter for ML/TF purposes. The higher the ability to conceal the higher ML/TF risks are. Conversely, the risk of money laundering and terrorist financing is lower when transparency requirements are higher and implemented in an accurate and effective way.

02 Directive (EU) 2015/849 of the European Parliament and of the Council of 20 May 2015 on the prevention of the use of the financial system for the purposes of money laundering or terrorist financing, Article (30)
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32015L0849

12 https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-8259/CBP-8259.pdf

47 Andrés Knobel (2018), Regulation of Beneficial Ownership in Latin America and the Caribbean, Technical NoteIDB-TN-1341. Inter-American Development Bank, Washington, p. 18

57 Adoption of the reporting criteria pursuant to the Minister of Finance Decision No. (17) of 2019 on the Implementation of Reporting Criteria

67 Information exchange criteria is based on Article (26) of the OECD Model Tax Convention

3. **Existing information**: According to the FATF[11] Recommendations and international best practices[12], compliance with the requirements of Recommendation 24 on Transparency and Beneficial Ownership of Legal Persons may be achieved through reliance on existing information previously collected or obtained on the beneficial ownership of legal persons. This source refers to information obtained by financial institutions and DNFBPs in the course of conducting and implementing CDD measures, and to information recorded in company registries and other types of registries (such as, land, motor vehicle and moveable property registries); other authorities (such as supervisors or tax authorities; information held by stock exchanges, and commercial databases)[13].

   In this context, and pursuant to Article (20) of the Law on Combating Money Laundering and Terrorism Financing, as amended by Decree Law No. (19) of 2021, "Financial Institutions and DNFBPs shall make available upon request without delay all information obtained during the due diligence process, and all transactions and operations records and documents maintained, to the authorities empowered by virtue of the provisions of the Law to obtain such relevant information". Information related to CDD measures include the information on determining the beneficial owner(s) of the customer. Tax authorities (the General Tax Authority (GTA)) have the powers to hold information on beneficial ownership given that the taxpayer (every natural or legal person subject to income tax[14]) is required to register, at the outset of the activity, and to notify the GTA of any change that may impact its tax obligations, including any change to the ownership of the company or establishment (any change to the ownership structure).[15]

   The Real Estate Registration Department[16] at the Ministry of Justice (MOJ) may also be a source of information on beneficial ownership of legal persons, given its competence to carry out real estate registration activities[17] such as: registering of properties in the cadastral certificates; registration of final judgements provided to the Department, in the Real Estate Register; and documenting and keeping records of all real estate related activities.

   The Qatar Financial Markets Authority (QFMA), being the governmental authority responsible for regulating, supervising and controlling the financial markets and regulating the dealing in securities activities[18], may also be a source of information on beneficial ownership with regard to listed companies[19].

   Despite the call in the FATF Recommendations and international best practices that requires countries to adopt a multi-pronged approach to obtain information on beneficial ownership through different sources, in compliance with Recommendation 24, and although the first mechanism or source (Company registries) referred to above, does not necessarily require holding a unified or centralized registry to record and maintain beneficial ownership information, many countries have gone beyond and exceeded the call in the FATF Recommendations and enacted laws introducing provisions to establish a register of beneficial ownership at the state level to disclose beneficial ownership information and any changes thereto, maintain such information by competent authorities and other entities subject to AML/CFT requirements.

11 The Interpretive Note to Recommendation 24, paragraph (8) (c).

21 FATF, Guidance on transparency and beneficial ownership, 2014, p. 25-26 - FATF, Best practices on beneficial ownership for legal persons, October 2019, p. 23-25.

31 World Bank, UNODC Star, The Puppet Masters, How the corrupt use legal structures to hide stolen assets and what to do about it, p. 51-77.https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/2363/9780821388945.pdf?sequence=6&isAllowed=y

41 Article (1) of the Law No. (24) of 2018 Promulgating the Income Tax Law.

51 Please refer to Article (25) and Article (26) of the Implementing Regulations of the Income Tax Law issued by the Council of Ministers Decision No. (39) of 2019.

61 Please refer to Article (14) of the Emiri Decision No. (25) of 2014 on the Organizational Structure of the Ministry of Justice.

71 Please refer to the Law No. (14) of 1964 on the Real Estate Registration System.

81 Articles (5), (28) and (30) of the Law No. (8) of 2012 on Qatar Financial Markets Authority.

91 Please refer to Articles (159) et seq. of the Commercial Companies Law on the dealing in the shares of the listed companies, holding of the shareholders Register with the Depository that is subject to the supervision and control of the Qatar Financial Markets Authority. Please refer to the QFMA's Board Decision No. (1) of 2008 Concerning the Issuance of the QFMA Regulation.

In the same context, Article (4) of Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register requires all competent authorities to maintain a register of all basic information and data that enable the identification of the applicants for license or registration [...] Any application under this Article shall not be accepted if incomplete or unaccompanied with the declaration relating to the beneficial owner.

2. **Requiring Legal Persons to obtain adequate, accurate and current information on their beneficial owners**: Compliance with the FATF Recommendation 24 may be ensured by requiring legal persons themselves to obtain and hold adequate, accurate and current information on the legal persons' beneficial ownership[8]. The reasoning behind this approach is that the legal person is the most qualified party to know its beneficial owner. This requirement is reflected in Article (45) of the Law No. (20) of 2019 on Combatting Money Laundering and Terrorism Financing[9] which requires that "Legal persons and legal arrangements shall maintain a complete, accurate, and current register of their basic information, beneficial ownership information, and information related to their shareholders or members, containing the number of shares held by each shareholder and categories of shares, including the nature of the associated voting rights. Such information should be maintained within the headquarters of the legal person or at another location notified to the competent authority responsible for approving the establishment of legal persons. Legal persons established in the State shall appoint at least one natural person, residing in the State who shall be authorized to, and responsible for providing all basic and beneficial ownership information, and for providing assistance, when requested."

   This obligation is also confirmed in Article (5) of the Law No. (1) of 2020 On the Unified Economic Register which stipulates that "Legal persons and legal arrangements shall maintain a complete, accurate and up-to-date register of the required information pertaining to the beneficial owners, and shall submit a copy of such register to the competent authority, as set forth in the Implementing Regulations."[10]

   In the same context, Article (18/bis) of the Law No. (8) of 2021 amending some Provisions of Law No. (11) of 2015 Promulgating the Commercial Companies Law stipulates that the Minister of Commerce and Industry shall issue the regulatory decisions that determine the commercial companies related data, files, documents and commercial registers that must be kept, the relevant way to access them at the headquarters of the company, the appropriate mechanism to submit them to the Ministry, or to register or make notation of them. The registers that companies are required to hold and maintain include, inter alia, the Beneficial Owners register of required information.

   Furthermore, Article 7 of the Decision of the Minister of Commerce and Industry No. (2) of 2022 on the Implementation of the AML/CFT Requirements related to Commercial Companies, requires Commercial Companies to keep the registers stipulated in article 6 of the aforesaid decision, in paper and electronic form, in a secure location that ensures such registers are protected and that securely protects their confidentiality when necessary, and must promptly make such registers available to the competent authority upon request, whether at the headquarters of the company or any other specified location which shall be notified by the company to the Department and the Competent Department.

8 The Interpretive Note to Recommendation 24, paragraph (8).

9 Article (45) was amended by Decree-Law No. (19) of 2021 amending some Provisions of Law No. (20) of 2019 on Combating Money Laundering and Terrorism Financing.

01 Please refer to Article (6) of the Implementing Regulations of the Unified Economic Register Law promulgated by Decision of the Council of Ministers No. (12) of 2020

The State of Qatar adopts a multi-pronged approach to obtain Beneficial Ownership Information

The Mutual Evaluation Reports (MERs) and other reference international studies issued by the Financial Action Task Force (FATF)[1] or the Tax Justice Network[2] have shown that ensuring the effectiveness of the AML/CFT systems requires adopting a multi-pronged approach through using several sources to obtain beneficial ownership information. Challenges encountered by competent authorities in determining beneficial owners require reliance on several sources and diverse mechanisms to identify and verify persons controlling legal persons and arrangements. FATF has considered the multi-pronged approach used to obtain information on beneficial ownership to be an international best practice in terms of transparency and beneficial ownership of legal persons and arrangements[3].

In line with the international best practices, the State of Qatar has adopted a multi-pronged approach to obtain beneficial ownership information through reliance on several sources that ensure that information on the beneficial ownership of a legal person is obtained by that legal person itself and is available at a specified location in the State, and that the beneficial ownership can be determined in a timely manner by the competent authorities.

These sources are:

1. **Company registries:** Compliance with the FATF Recommendation 24 may be ensured by requiring company registries to obtain and hold up-to-date information on the companies' beneficial ownership[4]. "Company registry" refers to a register in the country of companies incorporated or licensed in that country and normally maintained by or for the incorporating authority. It does not refer to information held by or for the company itself[5]. Company registry is an important source of information on beneficial ownership of legal persons as all companies established in the State should be registered in the company registry (referred to as the "Commercial Register" in Qatar), in implementation of the FATF Recommendation 24[6], and there is a set of basic information on the company that must be obtained by that company and recorded in said registry which should include company name, proof of incorporation, legal form and status, the address of the registered office, basic regulating powers, a list of directors, and a register of shareholders or members[7]. Such requirements are broadly reflected in Articles (3) and (7) of the Law No. (25) of 2005 with respect to the Commercial Registry, in addition to Article (8) of The Commercial Companies Law, and in particular Article (45) of Law No. (20) of 2019 on Combatting Money Laundering and Terrorism Financing, as amended by Decree-Law No. (19) of 2021, which stipulates that "The competent authorities responsible for approving the establishment of legal persons and arrangements shall obtain and maintain adequate, accurate, and current basic and beneficial ownership information on every legal person and legal arrangement established in the State. They shall also make basic information available to the public; and beneficial ownership information available to law enforcement authorities, judicial authorities, supervisory authorities, financial institutions and DNFPBs, upon request. Such competent authorities shall issue regulatory decisions determining the information to be collected for each type of legal persons and arrangements".

1 FATF, Best practices on beneficial ownership for legal persons, October 2019, p. 8 and 21
https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/Best-Practices-Beneficial-Ownership-Legal-Persons.pdf
FATF, Guidance on transparency and beneficial ownership, 2014, p. 18-27 :
https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidance-transparency-beneficial-ownership.pdf

2 Tax justice network, Ownership report reveals cutting-edge verification processes, hesitates to endorse public registries : https://www.taxjustice.net/2019/11/27/fatf-beneficial-ownership-report-reveals-cutting-edge-verification-processes-hesitates-to-endorse-public-registries/

3 The FATF is currently considering proposals for amendments to Recommendation 24 and its Interpretive Note on the Transparency and Beneficial Ownership of Legal Persons, the draft text of proposals for amendments was under public consultation. The amendments include explicit stipulation of the multi-pronged approach to collection of Beneficial Ownership Information.
https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/public-consultation-r24.html
https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/Pdf-file_R24-Beneficial-Ownership-Public-Consultation.pdf

4 FATF, Guidance on transparency and beneficial ownership, 2014, p. 19-22 - FATF, Best practices on beneficial ownership for legal persons, October 2019, p. 21-25.

5 The Interpretive Note to Recommendation 24, item (44).

6 The Interpretive Note to Recommendation 24, Paragraphs (4) and (5).

7 The Interpretive Note to Recommendation 24, Paragraphs (4) and (5).

Collecting beneficial owner's information is a critical issue in the AML/CFT context. Therefore, FATF drew Recommendations 24 and 25 that included transparency and beneficial owners' obligations to countries[4]; which are as follows:

Recommendation 24: Transparency and Beneficial Ownership of Legal Persons

Countries that have legal persons should have mechanisms to ensure that they are not misused for money laundering and terrorist financing.

Countries should require legal persons to keep beneficial ownership and controlling interest information accurate and as up-to-date as possible and that such information is accessible in a timely way by the competent authorities; as well, countries that have legal persons able to issue bearer shares or bearer share warrants or countries that have legal persons able to have nominee shares and nominee directors should apply effective measures to ensure they are not misused for money laundering and terrorist financing. Moreover, countries should use mechanisms to ensure that beneficial ownership and controlling interest information obtained by financial institutions and DNFBPs in accordance with Recommendations 10 and 22 is accessible.

Recommendation 25: Transparency and Beneficial Ownership of Legal Arrangements (extracts)

Countries that have legal persons should have mechanisms to ensure that they are not misused for money laundering and terrorist financing.

Countries should require express trusts to ensure that information including information on trustees, settlors and beneficiaries is recorded and kept accurate, current, updated on a timely basis and accessible in a timely manner by competent authorities. As well, countries must take measures to ensure access to beneficial ownership information and control by financial institutions and DNFBPs that implement the requirements of Recommendations 10 and 22.

Immediate Outcome 5 : Legal persons and arrangements are prevented from misuse for money laundering or terrorist financing, and information on their beneficial ownership is available to competent authorities without impediments.

Measures are in place to :
- prevent legal persons and arrangements from being used for criminal purposes;
- make legal persons and arrangements sufficiently transparent; and
- ensure that accurate and up-to-date basic and beneficial ownership information is available on a timely basis.

4 Similarly, the methodology for assessing effectiveness of AML/CFT systems, comprises Immediate Outcome 5, which is entitled as follows: « Legal persons and arrangements are prevented from misuse for money laundering or terrorist financing, and information on their beneficial ownership is available to competent authorities without impediments.
Immediate Outcome 5 states also : « Characteristics of an effective system : Measures are in place to :
- prevent legal persons and arrangements from being used for criminal purposes;
- make legal persons and arrangements sufficiently transparent; and
- ensure that accurate and up-to-date basic and beneficial ownership information is available on a timely basis.
Basic information is available publicly, and beneficial ownership information is available to competent authorities. Persons who breach these measures are subject to effective, proportionate and dissuasive sanctions. This results in legal persons and arrangements being unattractive for criminals to misuse for money laundering and terrorist financing.
This outcome relates primarily to Recommendations 24 and 25, and also elements of Recommendations 1, 10, 37 and 40.

4 | IDENTIFYING THE BENEFICIAL OWNER OF LEGAL PERSONS AND LEGAL ARRANGEMENTS TO ENHANCE TRANSPARENCY: THE UNIFIED ECONOMIC REGISTER (UER).

natural persons who own or control legal persons or legal arrangements. It is to be noted that in some jurisdictions, there are no legislative and regulatory requirements to record the beneficial owner or the controlling person of a legal person in the national commercial register, and therefore the names of natural persons recorded in such registers are likely to be those of straw men or nominees. However, the real beneficial owner(s) should be identified.

In ownership structures, it is important to be vigilant for partners in legal persons who are family members or associates, as although they may not individually own shares that reach or exceed the 20% ownership threshold (the threshold that triggers the requirement to verify their identity), they may be acting in concert with family members or associates in the ownership structure. It is also important to be vigilant for legal persons who may be acting as front men or straw men for beneficial owners or controllers. As a front man or straw man is unlikely to admit carrying out such role, however, conclusions about such a fictitious role in the ownership can be drawn from the behaviors or the limited level of understanding and knowledge of the ownership structure or the business or activities of the legal person or legal arrangement.

In such cases, obliged entities must verify the identity of the beneficial owner(s). Where a regulated entity is unable to do so, it must not establish or continue the business relationship and should consider submitting a suspicious transaction report (STR) to the QFIU.

The capacity to conceal the beneficial owner is greater if the ownership or management structure of the company includes nominee shareholders or nominee directors, or if TCSPs take part in the establishment or management of the company.

5. **Use of reliable identification documentation to verify the identity:** Obliged entities must verify the identity of the customer and the beneficial owner(s) of that customer using reliable independent source identification documents, data and information to accurately ascertain their identity.

6. **Ongoing monitoring and periodic update of information and documents:** beneficial ownership may change over time, which requires ensuring that beneficial ownership information is kept up to date. Obliged entities must also ensure updating its information on ultimate beneficial ownership and control structure of a legal person.

7. **Use of a risk-based approach:** obliged entities must apply Enhanced Due Diligence (EDD) measures if the beneficial owner(s) is a politically exposed person (PEP), a family member or close associate, or is residing in a high-risk jurisdiction.

   Obliged entities may apply simplified due diligence measures that are commensurate with the lower risk factors, in line with the findings of the National Risk Assessment (NRA) and the outcome of its self-assessment of risks, provided that there is no suspicion of ML/TF or where no other higher risk factors apply, such as verifying the identity of the customer or beneficial owner after establishing the business relationship.

8. **Record keeping** obliged entities must maintain records of documents and data obtained while performing CDD, specifically information on the ownership structure of the customer and identification of its beneficial owner(s).

9. **Training:** regular and effective training of staff of the obliged entity, particularly on beneficial ownership matters, is an essential factor contributing to successfully achieve the identification of the beneficial owner(s). Training should be tailored, taking into account, the staff's different functions, roles and levels. Staff involved directly with customers or in periodic customer reviews need more in-depth and detailed training than other staff. Training must include case studies, red flags and knowledge of systems and controls in relation to legal persons and legal arrangements.

3.4 | Factors to successfully achieve the identification of beneficial ownership:

Identification of beneficial ownership is a complicated process, and its success, i.e., the ability of the obliged entities to identify the real beneficial owner (s) of their customers that are legal persons and legal arrangements, requires the combination of several factors and the fulfilment of a set of requirements, that can be summarized as follows:

1. **Customer Transparency:** Transparency is generally a fundamental requirement within the AML/CFT framework, given that concealment and disguise of the ownership structure are amongst the elements and techniques employed in ML/TF schemes. Therefore, obliged entities should not negotiate or compromise on this requirement and should decline any related attempt that would prevent the identification of beneficial owners as well as understanding, identifying, and assessing the risks posed by a customer.

2. **Understanding the ownership structure and its justification:** If the customer's ownership structure is multi-level or layered, the obliged entities must consider whether the layers have a legitimate purpose, are justified and responds to the client's business volume and nature of activity, or whether the layers are only a mean or tool to obscure the identity of the beneficial owner and obstruct the process of identifying him[1]. Obliged entities must be wary where the customer provides either an ambiguous or confusing explanation about the ownership structure, such as taxation imperatives, or is reluctant to justify the structure or provides inadequate, vague and unclear justification to mislead and divert attention away from a core issue, i.e. the ownership structure is designed to disguise and conceal the beneficial owner(s). It is also important to understand the structure ownership composed of multiple layers constituted of companies or entities established in multiple and/or high-risk jurisdictions, particularly those known for lax AML/CFT regimes or those identified by FATF and other international and regional organizations and bodies as non-cooperative or having strategic deficiencies in terms of transparency and exchange of information. The obliged entity may also, in this context, consider other resources such as the Transparency International Corruption Perceptions Index[2], or the Financial Secrecy Index issued by the Tax Justice Network[3].

   Where the obliged entity is unable to understand an ownership structure and the rationale for it, this necessarily means that it is unable to understand and properly manage the ML/TF risks that the customer poses. In such circumstances, the obliged entity should not establish or continue the business relationship and where necessary, submit STRs to the QFIU.

   The extent to which the ownership structure can be understood varies according to the type of the concerned company and its transparency for example, if the customer is a public shareholding company listed on a stock exchange, the information related to it, is usually publicly available in a transparent manner, given that such information can be obtained from the relevant stock exchange website, the listed company's final prospectus or its published audited accounts. In such case, the risks posed by such companies are very low compared to a little-known or unknown privately owned company about which information is very limited or non-existent, or about which there is no reliable or verifiable information available in the public domain or websites.

3. **Reliance on third parties:** if the obliged entity rely on a third party (from financial institutions and DNFBP) to implement CDD measures, as stipulated in Article (12) of the Law on Combating Money Laundering and Terrorism Financing and Article (20) of its Implementing Regulations, it must be aware that such reliance on third party, represents an additional element of risk which must be appropriately understood and mitigated, specifically that the ultimate responsibility for implementing the CDD measures remains on the obliged entity and not on the third party.

4. **Identifying all persons who own or control a legal person or legal arrangement:** obliged entities must identify all

1 An ownership structure with multiple layers is not illegitimate or illegal in itself and may rather be based on legitimate financial and commercial considerations and may correspond to the company's legitimate business and financial policy and strategic plans.

2 https://images.transparencycdn.org/images/CPI2020_Report_EN_0802-WEB-1_2021-02-08-103053.pdf

3 https://fsi.taxjustice.net/en/

Identifying the beneficial owner of a trust shall not be limited to the controlling interest and rights.Therefore, the beneficial owner of a trust shall not be limited to the class of beneficial owners who own more than 20% of the trust's assets[64].

By applying the foregoing steps to endowments which are legal arrangements similar to trusts, the DNFBPs that are subject to AML/CFT requirements, must identify and verify the beneficial owner of the endowment by taking reasonable measures, and identify the beneficial owner of each of the following:

- The endower /the founder of the endowment, or the testator of an endowment (in relation to bequest of a charitable, family or joint endowment, or bequest of acts of good deeds) and who constitutes the equivalent of the settlor in trusts.

- The supervisor of the endowment who responsible for the maintenance and care of the endowment and the representative of the endowment before third parties and court, whether it is the Ministry or otherwise[65]. In addition to the executor (in relation to bequest of a charitable, family or joint endowment, or bequest of acts of good deeds) and who constitutes the equivalent of the trustee for the trusts.

- The one for whom the endowment is made who is the one designated by the endower to disburse the endowment proceeds to him[66], and who constitutes the equivalent of beneficiary or class of beneficiaries in the trusts.

- The secretary, if any[67], who constitutes the equivalent of the protector in trusts.

- Any other natural person who exercises, directly or indirectly, effective and ultimate control over the endowment.

46 Andrés Knobel (2018), Regulation of Beneficial Ownership in Latin America and the Caribbean, Technical Notel DB-TN-1341. Inter-American Development Bank, Washington, DC.https://publications.iadb.org/handle/11319/8646?locale-attribute=en

56 Article 1 of Law No. (9) of 2021 on Endowment (Waqf).

66 Article 1 of Law No. (9) of 2021 on Endowment (Waqf)

76 Refer to Article 35 of Law No. (9) of 2021 on Endowment (Waqf) for an example in relation secretary

3.3 | Standards Applied to Identify the Beneficial Owner of Legal Arrangements

The structure of the trust differs from the one of legal persons, as in the following chart:

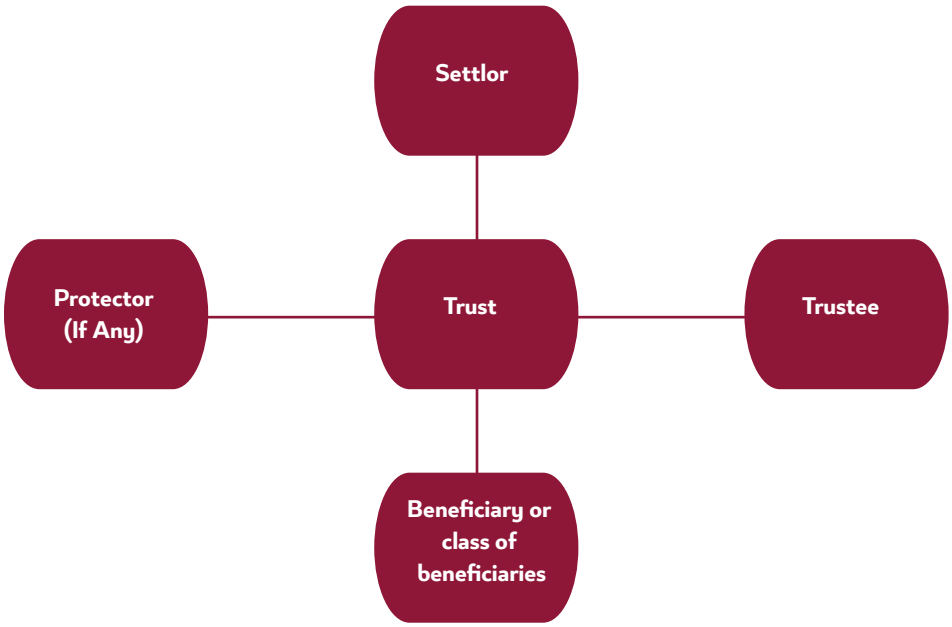

Under Article (17) of the Implementing Regulations of the AML/CFT Law and Article (55) of the Compliance Rules, when it comes to trusts, DNFBPs must take reasonable measures to identify and verify the identity of the beneficial owner using reasonable measures ; they shall to that effect determine the identity of the settlor, trustee, protector (if any), beneficiary or class of beneficiaries, as well as any natural person who exercises effective and ultimate control, directly or indirectly, over the trust.

In the case of other legal arrangements, they shall identify any natural person who occupies a similar position.
Additionally, DNFBPs must have appropriate procedures to determine if the customer is the trustee or occupies a similar position in any other type of legal arrangements[61].

Unlike legal persons, the identification of the beneficial owner of a trust does not rely on a cascade test, but on identifying directly[62] all the parties to the trust and as follows:

- The settlor
- The trustee
- The protector (if any)
- The beneficiary or class of beneficiaries[63].

16 Article (17) of the Implementing Regulations of the AML/CFT Law.

26 Andrés Knobel (2018), Regulation of Beneficial Ownership in Latin America and the Caribbean, Technical Note IDB-TN-1341. Inter-American Development Bank, Washington, DC.https://publications.iadb.org/handle/11319/8646?locale-attribute=en

36 In some cases, the beneficiaries of trust could be determined, however in some other instances, the identity of the beneficial owners are not identified in advance therefore the identity of the class of beneficial owners must be determined meaning that beneficial owners are determinable

Exemption of the supervised entities from identifying the beneficial owner in the course of CDD measures regarding public shareholding companies listed in the stock exchange:

Article (16) of the Implementing Regulations of the AML/CFT Law exempted DNFBPs from the obligation of identifying the beneficial owner in cases where the customer is a public shareholding company listed in the stock exchange, as it states "where the customer or the owner of the controlling interest is a company listed on a stock exchange and subject to disclosure requirements which ensure adequate transparency of beneficial ownership, or is a majority-owned subsidiary of such a company, it is not necessary to identify and verify the identity of any shareholder or beneficial owner of such companies. The relevant identification data may be obtained from a public register, from the customer or from other reliable sources".

Moreover, Article (70) of the MOCI and MOJ Compliance Rules allows the application of simplified CDD measures, in cases where the customer or the holder of the controlling interest is a company listed on a stock exchange market that is subject to the disclosure requirements which ensure adequate transparency of beneficial ownership, or is a majority-owned subsidiary of such a company.
The exemption relies on the fact that public shareholding companies listed in the stock exchange represent low risk in terms of misuse for money laundering and terrorism financing since they are subject to strict requirements in relation to transparency, declaration and licensing, in order to preserve the savings, encourage savers to invest in the stock exchange and safeguard the integrity of the financial market.

Public Shareholding Companies are subject to a set of rules that allow the control at the level of their incorporation and during their activity, in addition to MOCI intensive supervision. As well, companies listed on the stock exchanges are subject to QFMA supervision, which has under Law No. (8) of 2012 "the competency to issue by laws, regulations, and decisions necessary "for issuing securities to the public in the markets subject to the Authority's control and the requirements for obtaining the Authority's approval of the prospectus adopted by the Ministry of Commerce and Industry in order to ensure that the prospectus contains comprehensive, accurate and sufficient disclosure of information that is of interest to investors Laying out the conditions for licensing to list and trade securities in financial markets subject to the QFMA's control».

On the other hand "no control over listed companies may be assumed (10% or more or more of the shares of voting power in the company licensed by the Authority[58]) unless the QFMA has given its approval"[59]. "The licensed company must notify the QFMA when a person proposes to acquire control over it; or to increase, decrease or change his existing level or type of control, not less than 30 days in advance of the proposed acquisition of or change in control"[60].

85 Article (28) QFMA BOD Decision No. (1) of 2008

95 Article (26) QFMA BOD Decision No. (1) of 2008

06 Article (27) QFMA BOD Decision No. (1) of 2008

The three consecutive steps adopted to identify the beneficial owner are described in the following chart:

The beneficial owner is the individual who meets any the following consecutive criteria:

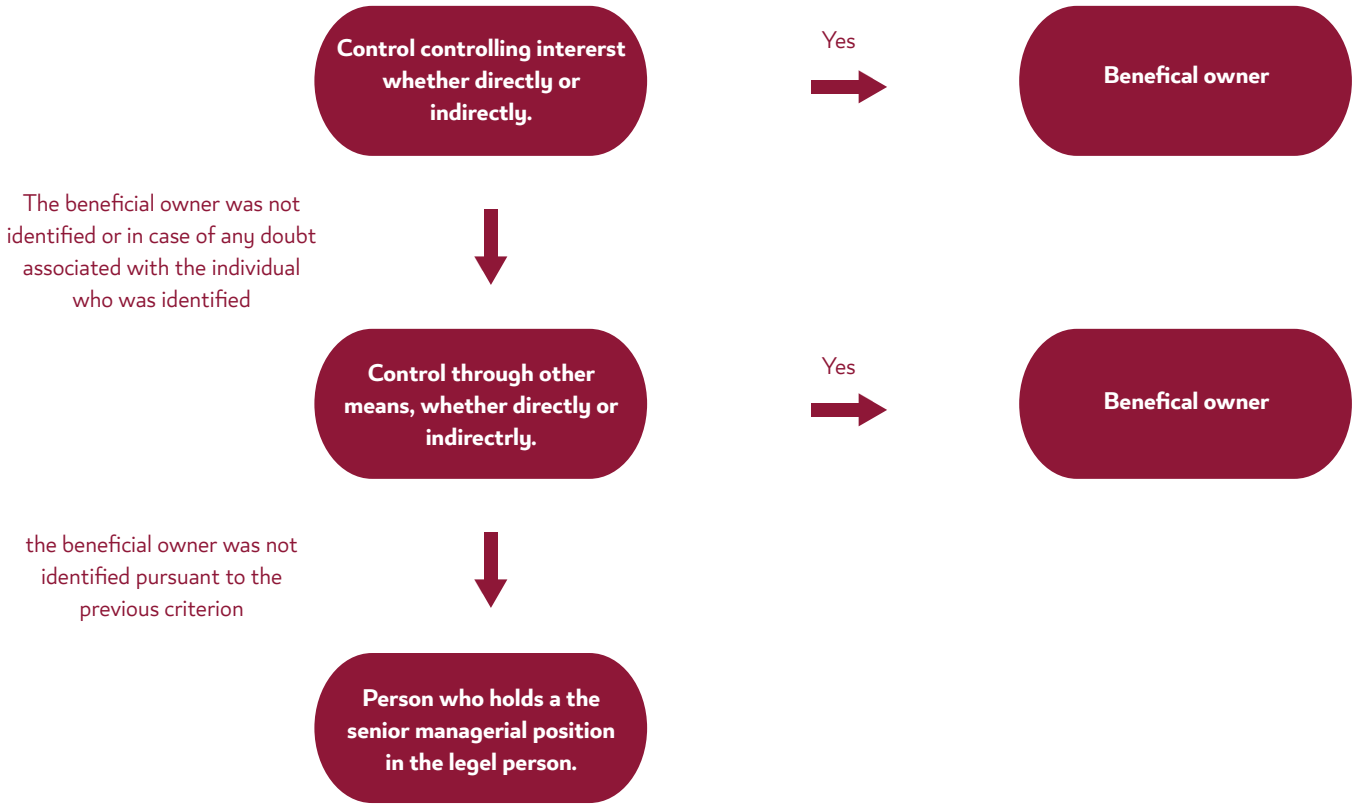

In case any of the persons identified under the previous three steps is a legal person, the same steps apply to that legal person to identify its beneficial owner. The following chart describes such status:

Example: Identifying the Beneficial Owner of Company" B"

Step One: the criteria in relation to identifying the beneficial owner of company" B" were applied. Company "A" owns 40% of company "B".

Step two: applying the same criteria on company "A" to identify its beneficial owner

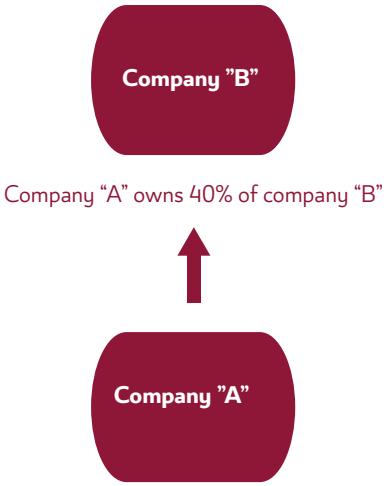

The second criterion in relation to identifying the beneficial owner based on the effective and ultimate de facto or legal control, through any means over the legal person or legal arrangement, is broad and not specific to the extent that it can comprise persons who are considered as "outsiders" to the legal person or legal arrangement, meaning persons who don't have any legal entitlement or connection to the legal person. It could be the case of "outsiders" to the legal entity who exercise contractual rights that enable them to exercise control over the legal person. Creditors, for instance, can exercise such control if they have been given the right to freeze or approve certain significant transactions of the company or to convert their debt into stock at the occurrence of a particular event[52]. In addition, options and other convertible securities[53] may vest a potential for control in certain individuals without vesting them with actual control[54].

Furthermore, FATF considers that control may be presumed even if control is never actually exercised, such as using, enjoying or benefiting from the assets owned by the legal person[55]. As well, FATF considers as beneficial owner:

- The natural person(s) responsible for strategic decisions that fundamentally affect the business practices or general direction of the legal person. It is the case of a natural person who exercises an active role and positive role in the legal person and its commercial businesses.
- The natural person(s) who exercises executive control over the daily or regular affairs of the legal person through a senior management position such as a chief executive officer (CEO), chief financial officer (CFO), managing or executive director, or president. The natural person(s) who has significant authority over a legal person's financial relationships (including with financial institutions that hold accounts on behalf of a legal person) and the ongoing financial affairs of the legal person[56].
- The beneficial owner is the individual who has the power to name or remove the members of the legal person board of directors.
- The beneficial owner is the individual who has influence over or veto of the decisions that a legal person makes[57].

Step 3: In case no natural person is identified under the previous items DNFBPs must identify and verify the identity of the relevant natural person who holds the position of senior managerial position in the legal person.

This step cannot be reached unless the previous two steps were adopted and did not allow the identification of the beneficial owner. It is applied when the capital of the company is divided among shareholders, and none of them holds a share equal to or more than 20%, or exercises control over the company by any means.

The beneficial owner who holds a senior managerial position raises two remarks:

- The individual who holds a senior managerial position occupies a prominent position at the managerial level and may act in the name and on behalf of the company.
- In most cases, the individual who holds a senior managerial position, is the individual who is legally entitled to represent the company before third parties, for example: the manager of the Limited Liability Company (article 242 of Commercial Companies Law), or the chairman of the Board of Directors in the Private Shareholding Company.

25 Financial Action Task Force International (FATF), Guidance: Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 15

35 Refer to Articles 169 and 177 of the Commercial Companies Law

45 World bank / UNIDOC SATR, the puppet masters: how the corrupt use of legal structures to hide stolen assets and what to do about it, 2011, p. 22

55 Financial Action Task Force International (FATF), Guidance: Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 16

65 Financial Action Task Force International (FATF), Guidance: Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 16

75 OECD and IDB, A beneficial ownership implementation toolkit, 2019, p. 4.

- In case of a chain of ownership, where the same person owns most of the shares at each layer of said chain and can consequently control the general assembly and its decisions; as in the following example:

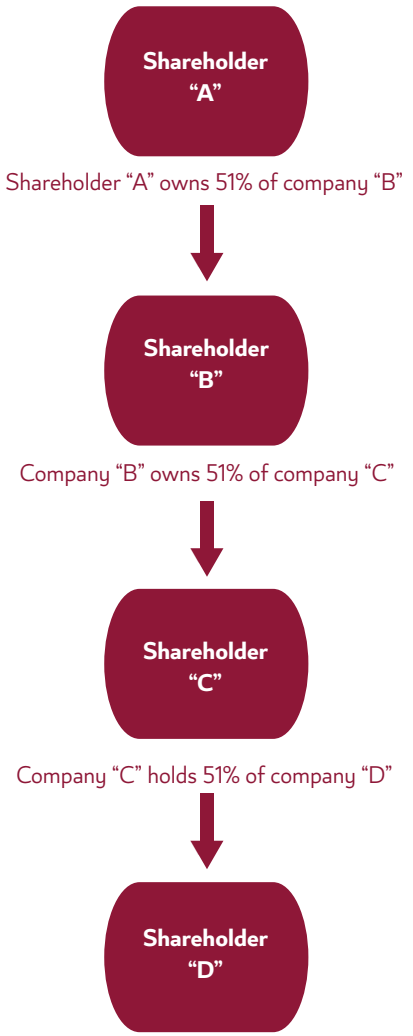

In this case Shareholder "A" shall be the indirect owner of 13,26% of company "D" based on the following formula: 51 % (x) 51%(x) 51% = 13,26%. Consequently, the indirect percentage of shares is less than 20 % and Shareholder "A" is not a beneficial owner under the first criterion since said shareholder does not meet the provision of the first criterion of the definition of the beneficial owner.

However, shareholder "A" is the beneficial owner based on the second criterion of the definition of the beneficial owner: since Shareholder "A" holds the majority of the shares in company "B" , which holds the majority of the shares of company" C" and company "C" holds the majority of shares in company "D" , thus Shareholder "A" is the beneficial owner of company "D" and exercises control over its general assembly.

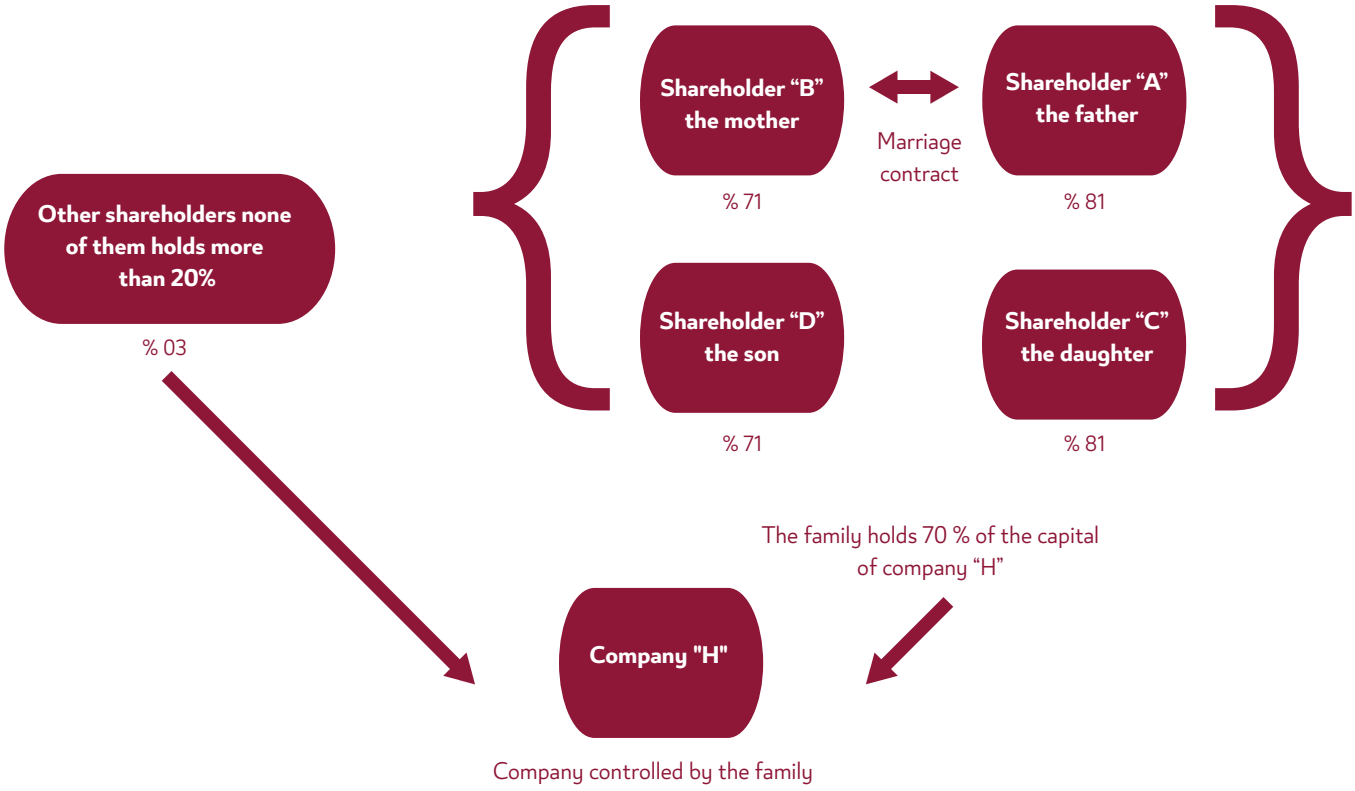

- An alliance between shareholders that generates their coordination when exercising their voting rights in the company. In this case, the shareholders are not members of the same family(as in the previous example) and none of them holds a controlling interest of at least 20 % in the company, but they are associated with each other's for the purpose of having a unified policy towards the company.

- If such alliance exists and leads to the control of those shareholders over the decision of the general assembly, the said shareholders shall be considered beneficial owners pursuant to the second criterion in relation to the definition of the beneficial owner: "any person exercising ultimate effective control by any means".

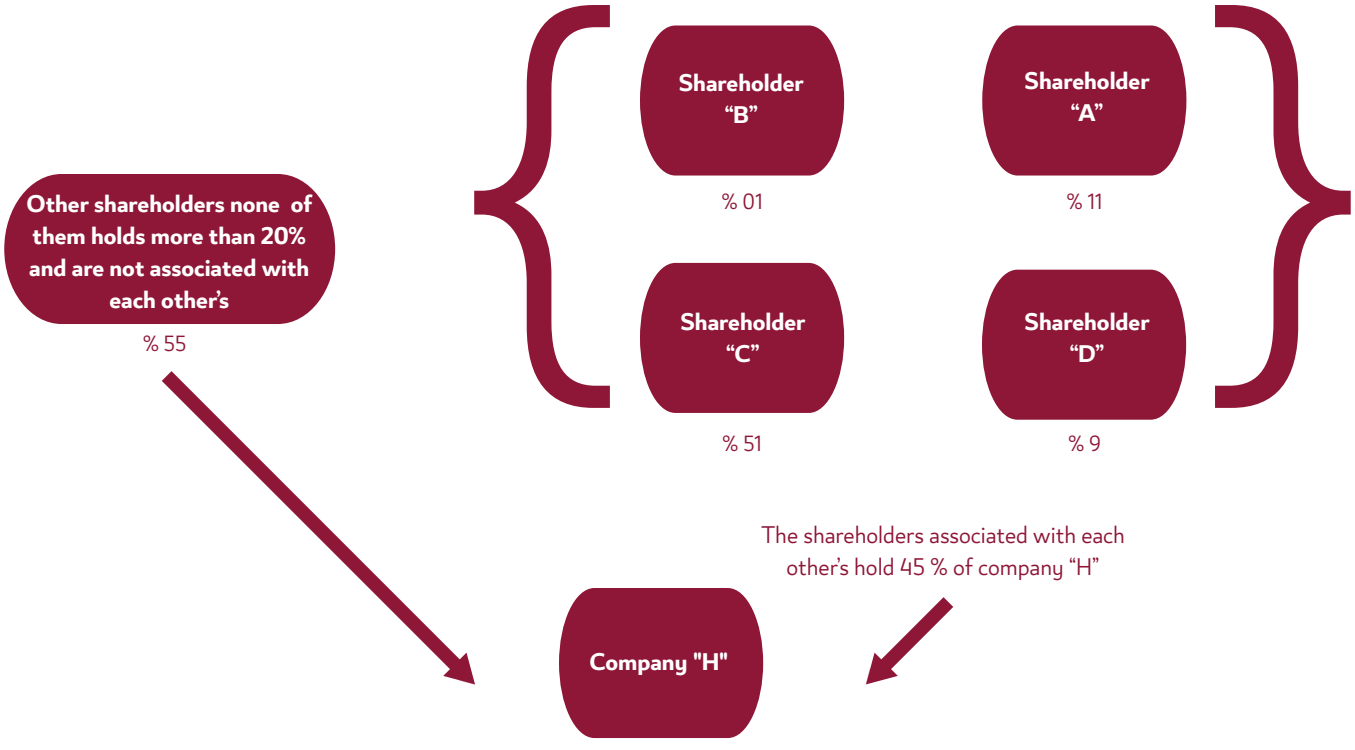

To determine if "Shareholder A" is the beneficial owner, one must refer to the direct share that "Shareholder A" holds in company "D" which is 10 % and then determine the indirect controlling share that "Shareholder A" holds in company "D"; such can be made, by adopting the foregoing calculation method(by multiplying consecutively the percentage of shares held by each of the companies that form the inserted chain of companies) and adding both percentages (direct percentage of shares and indirect percentage of shares in company "D"). If the result is equal to or more than 20 %, "Shareholder A" shall be considered as the beneficial owner of "Company D".

By applying this rule to the previous example, the result shall be as follows:

- Direct percentage of shares: 10 %
- Indirect percentage of shares: 50 % (x) 40 %(x) 60% = 12%
- Total percentage of shares that shareholder "A" holds in company "D" is:
  10% + 12% =22%

Outcome: shareholder "A" is the beneficial owner of company "D" although each of the two percentages of shares (direct and indirect), does not exceed 20 %.

Step 2: In case no beneficial owner is identified, or there is a doubt as whether the natural person(s) with controlling ownership interest(s) is the beneficial owner(s) under the foregoing item or where no natural person exerts control through ownership interests, DNFBPs shall identify the natural person(s) exercising de facto or legal control in the legal person and arrangement through any means, whether directly or indirectly, over the executives, the general assembly, or the operations of the legal person, or any other control instruments.

This step can be reached, in case no natural person is identified as holding , directly or indirectly, no less than 20 % of the controlling interest of the legal person or its voting rights; in such case, the beneficial owner shall be the natural person exercising de facto or de jure control over the executive entities, the general assembly, other supervisory instruments or the operations of the legal person, or legal arrangement.
In this context, the control is not the outcome of any ownership of controlling interest but results from legal or factual factors that allow the natural person to exercise de facto or de jure control over the legal person or legal arrangement. An example of said factors:

- In case of shareholders agreement that gives de facto control over the legal person. Such agreement exists in practice and is a sort of alliance between the shareholders to have control over the company (e.g. agreements on voting) or to preserve the capital structure and its distribution on shareholders (e.g. agreement on transfer shares).

- Full or partial distribution of capital (even if less than 51 %) on the members of the same family as in the case of shares owned by the husband, wife and their children. If this family exercises control over the general assembly and its decisions through the voting rights, each member of said family shall be considered a beneficial owner[51].

15 In this case the presumption is that the members of the family form, de facto an alliance in terms of voting rights and control over the company. But, if the facts prove that there is no alliance and that they don't coordinate their positions when it comes to voting during the general assembly, the presumption is then non- existent and the members of the family can't be considered as beneficial owners

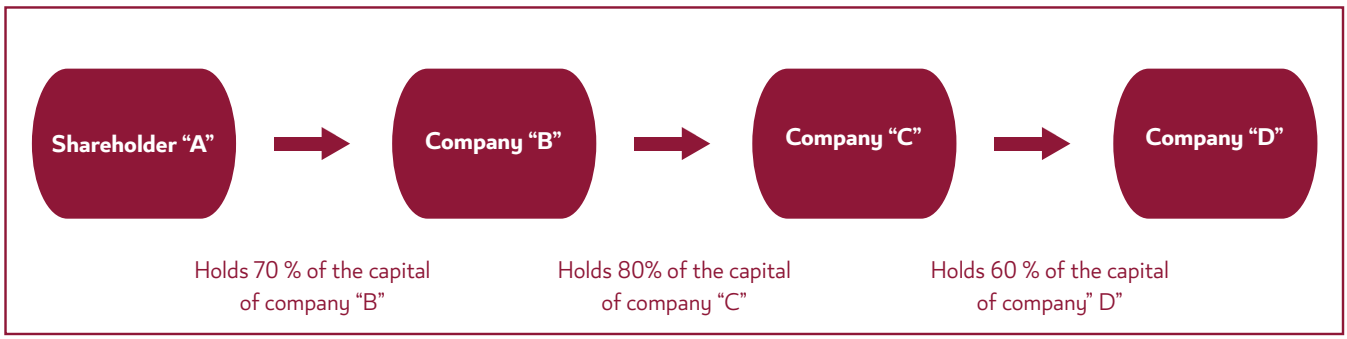

The issue resides in identifying whether "Shareholder A" who does not have a direct contribution to "Company C" is the beneficial owner of "Company D", due to the fact that there is a chain of companies inserted between the first company of which the "Shareholder A" holds 70 % of its capital and the last company.

The calculation method used to answer this question is by multiplying the percentage of the contribution of "Shareholder A" in "Company B" by the percentage of " Company B" contribution to "Company C", and so on until reaching company "D, as follows:

70 % (x) 80% = 56%
56% (x) 60 % = 33,6% which is the percentage of the indirect controlling interest of "Shareholder A" in "Company D".

Outcome: shareholder "A" is the beneficial owner of company "D" although shareholder "A" does not hold any personal or direct share in the capital of company "D".

Remark: in some instances, the controlling interest can be direct and indirect at the same time, in this case, the direct share and indirect share shall be combined or added to obtain the percentage of controlling share that shareholder "A" holds in the relevant company. As in the following example:

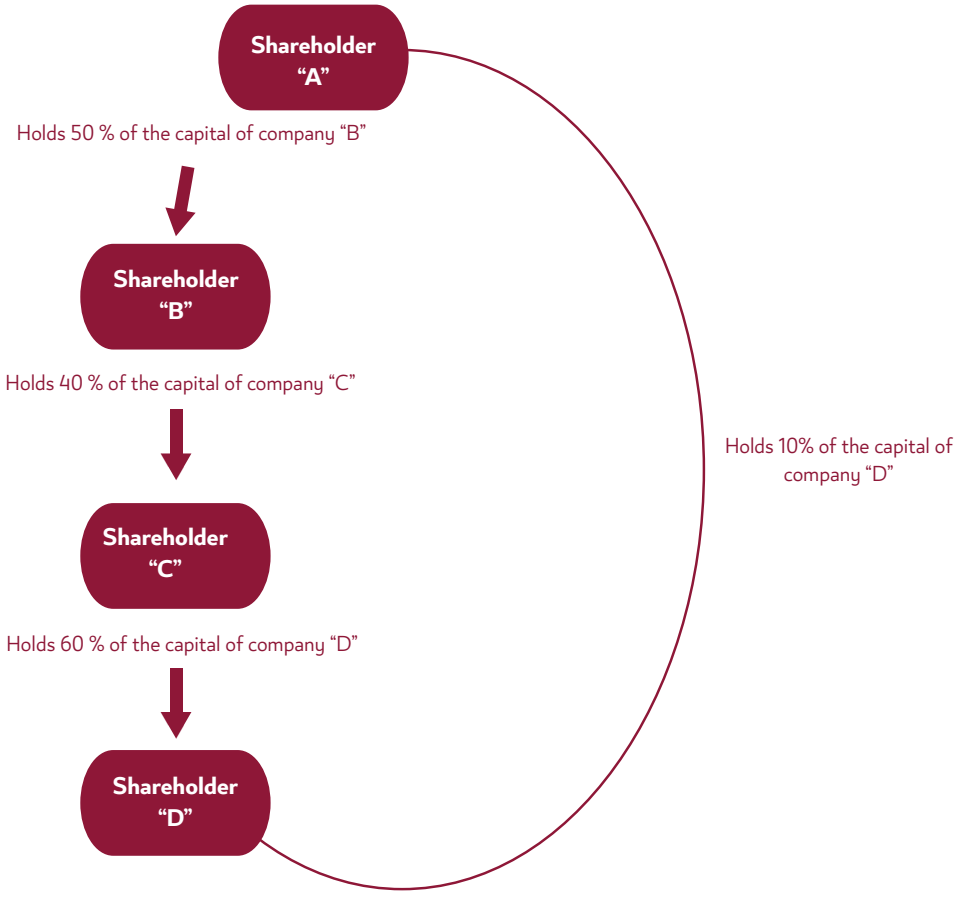

lower threshold for the application of measures to verify the identity of natural persons, depending on the assessed risks.

For the avoidance of doubt, any natural persons exercising a power of attorney issued by any natural person in a corporate structure should be considered to present an increased risk, and therefore best practice would be to apply full CDD procedures (including verification of identity measures) to the power of attorney, even where the percentage of shares or voting rights held in the legal person by the natural person who issued the Power of Attorney is less than 20%. In the event that the natural person who issued the Power of Attorney holds 20% or more of the shares or voting rights in the legal person, verification of identity measures must be applied to the natural person exercising the power of attorney.

Identifying the beneficial owner by determining the percentage of indirect contribution to the Company

The percentage of the shareholder's indirect contribution to the company, is determined for the purpose of considering whether such shareholder acquired the status of beneficial owner or not, in accordance with the following calculation rule: The shareholder's contribution to company is multiplied (x) by the contribution of company to the company that follows. The multiplication chain can continue in sequence and based on the layers that the inserted companies form, until reaching the company in question i.e. the company that we need to determine if that specific person is its beneficial owner. The following example describes the process:

The ownership of the legal person may be direct, simple and clear as shown below:

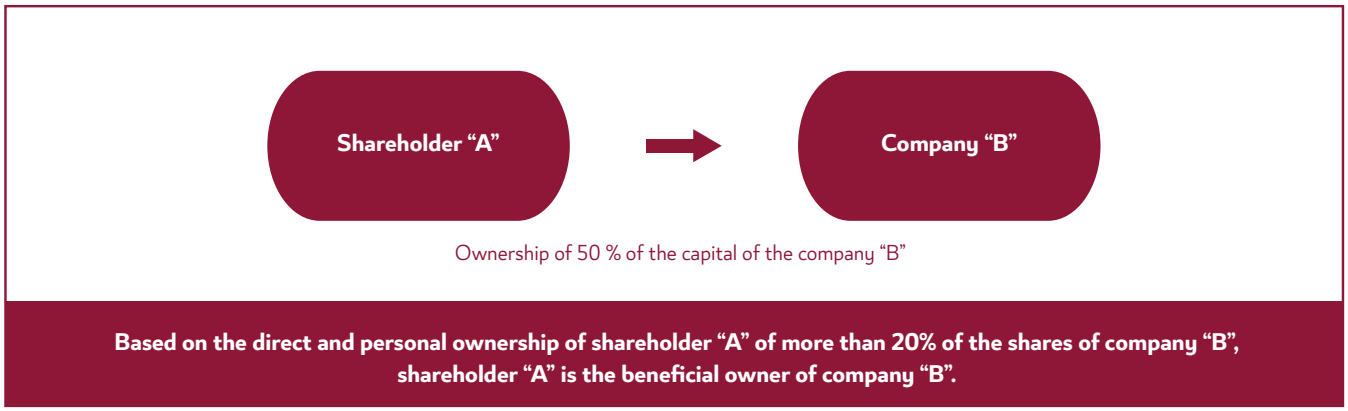

The shareholder may have a controlling interest in the company based on the shareholder indirect ownership of 20 % or more of the shares of the company as described below:

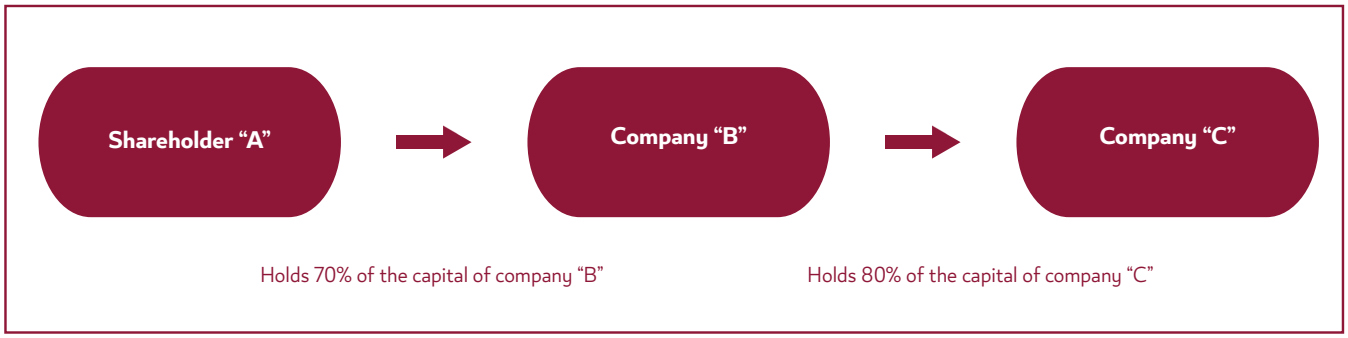

Although shareholder "A" does not hold any direct or personal share in the capital of company" C", shareholder "A" is a beneficial owner of company "C". Shareholder "A" acquired such status by holding a controlling interest in company" B" which in its turn holds a controlling interest in Company "C". Therefore, Company "B" is a vehicle used by Shareholder "A" to have indirect control over company "C". The use of this form of indirect control, shall conceal the perpetrators of criminal offences and the perpetrators of the predicate offences, in general at the level of company "B".

Layers formed by companies can be inserted between the beneficial owner of or the shareholder who holds a controlling interest in the company that is subject to the ultimate control. The more layers are formed the greater the ability to conceal is and the harder is the task of the supervisory authorities, law enforcement authorities and DNFBPs.

Indirect control would also include situations where natural persons may be acting in concert i.e. where two or more natural persons, who each hold less than 20% of shares or voting rights in a legal person, effectively act as one. This enables each of them to avoid measures to verify their identity, but nevertheless still exercise control over the legal person through acting in concert.

Where ownership or control by a natural person is below the 20% threshold, Firms may take a risk-based approach to verification of identity. This means that a Firm may choose to not carry out verification of identity measures in relation to natural persons below the specified 20% threshold, based on the assessed risk associated with the person and the business relationship.

However, in the case of a complex corporate structure, or where acting in concert is considered a possibility or is suspected (e.g. among family members or known associates), or where other high risk factors apply, best practice would be to set a

3.1 Criteria to Identify the Beneficial Owner of Natural Persons

The concept of beneficial owner comprises the natural person on whose behalf a transaction is being conducted whether by proxy, procuration mandate or by any other form of authorization i.e. the natural person on whose benefit and behalf a transaction is made even where that person does not have actual or legal ownership or control over the customer. In this case the natural person would be the beneficiary or the beneficial owner of the transaction[48]. This type of beneficial owner presents an evident interest particularly in terms of CDD undertaken by DNFPBs. In fact, these supervised entities must focus on individuals that are central to a transaction being conducted even if the transaction has been deliberately structured or tailored in a way to avoid that the natural person appears controlling the customer. The only thing that matters is that the natural person is profiting from the transaction and he is the beneficial of it.

3.2 Criteria to Identify the Beneficial Owner of Legal Persons

Article (15) of the Implementing Regulations of the AML/CFT Law and Article (55) of the AML/CFT Compliance Rules, require DNFBPs to identify and take reasonable measures to verify the identity of the beneficial owner of legal persons by using relevant information or reliable sources data as follows:

1. Identifying the natural person(s) who ultimately has an effective controlling ownership interest not less than 20% of a legal person or voting rights.
2. In case no beneficial owner is identified, or there is a doubt as whether the natural person(s) with controlling ownership interest(s) is the beneficial owner(s) under the foregoing Item , or where no natural person exerts control through ownership interests, DNFBPs shall identify the natural person(s) exercising de facto or legal control in the legal person and arrangement through any means, whether directly or indirectly, over the executives, the general assembly, or the operations of the legal person, or any other control instruments.
3. In case no natural person is identified under (1) and (2) above DNFBPs shall identify and verify the identity of the relevant natural person who holds the position of senior managing official in the legal person[49].

Step 1: The beneficial owner is the natural person(s) who ultimately has, directly or indirectly, an effective controlling ownership interest not less than 20% of a legal person or voting rights.

In this step, a threshold approach is applied to determine the beneficial owner[50]; it is based on the percentage of shares that the legal person holds: the beneficial owner shall be the natural person who holds no less than 20 % of the capital of the legal person.

Based on a legal presumption, the beneficial owner shall be the shareholder that holds 20 % or more of the shares of the legal person.

Accordingly, and for AML/CFT purposes, supervised entities must consider as a first step the structure of the legal person, to be able subsequently to identify the shareholders who hold 20 % or more of the capital of the legal person.

84 Financial Action Task Force International (FATF), Guidance: Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 9

94 Article (15) AML/CFT Law Implementing Regulations issued by Council of Ministers Decision No. (41) of 2019

05 Financial Action Task Force International (FATF), Guidance: Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 15

This includes CDD measures for the identification of, and where appropriate the verification of identify of, relevant parties to a business relationship, including Ultimate beneficial owners. This also extends to scenarios where the customer is acting on behalf of another person, and where the customer is a legal person or legal arrangement.

Identifying Beneficial owner is also related to the compliance to various requirements imposed by the AML/CTF law, namely:

- Identifying the risk factors related to customers which imply understanding the customer's ownership when the customer is a legal person and identifying the beneficial owner of the customer[45].

- Developing appropriate risk-management systems to determine whether the customer or the beneficial owner of said customer is a politically exposed person, or a family member of close associate of such PEP and take additional due diligence measures in relation to them[46].

As well, the implementation of the targeted financial sanctions requires understanding the company's ownership structure and identifying the person who has control, directly or indirectly, which refers us back to the concept of the beneficial owner[47].

Besides, Article (15), (16) and (17) of the AML/CFT Implementing Regulations issued by Council of Ministers Decision No. (41) of 2019 provided for the necessary to identify the beneficial owner based on the legal form of the customer whether the latter is a natural person, legal person or arrangement.

54 Article (4) of the Implementing Regulations of the AML/CFT Law : « Financial Institutions and DNFBPs shall, when identifying risks pursuant to the above Article, consider the risks identified in the National Risk Assessment, in addition to the following factors: 1. risk factors related to customers, beneficial owners of customers, and the beneficiaries of customers' transactions..... »

64 Article (27) of the Implementing Regulations of the AML/CFT Law : Financial institutions and DNFBPs shall develop appropriate risk-management systems to determine whether the customer or the beneficial owner is a politically exposed person, or a family member or close associate of such PEP, and shall take the following additional due diligence measures in relation to them:

1- Obtaining senior management approval for establishing, or continuing for existing customers, such business relationships.

2- Taking reasonable measures to establish the source of wealth and source of funds of customers and beneficial owners of customers identified as politically exposed persons, or family members or close associates of such PEPs.

3- Conduct enhanced ongoing monitoring of the business relationship

74 The Law No. (27) of 2019 Promulgating the Law on Combating Terrorism refers at various occasions to: the person who owns or has control over the entity or its funds, which refers to the beneficial owner of the entity or funds e.g :

- Article (1) which defined the funds of a designated person or entity as:1- «All funds owned or controlled by the designated person or entity, and not just those that can be tied to a particular terrorist act, plot or threat of proliferation of weapons of mass destruction. 2. Funds that are wholly or jointly owned or controlled, directly or indirectly, by designated persons or entities. 3. Any other funds acquired or generated from funds owned or controlled, directly or indirectly, by designated persons or entities.... ».

- Article (32): «The designation shall include any entity owned or controlled, directly or indirectly, by a designated person or entity pursuant to this Article, or any person or entity acting on their behalf, or at their direction ».

- Article (39): «government authorities, financial institutions, DNFBPs, NPOs and other relevant authorities shall freeze all the funds of the person or entity designated by the Security Council or the Sanctions Committee, or all the funds of the person or entity designated by the Public Prosecutor». Article (39) stipulates as well: «No person or authority provided for in the preceding paragraph shall provide, receive from, or engage in any transactions involving any relevant funds or financial services or other related services, directly or indirectly, wholly or jointly, for the benefit of designated persons or entities, or for entities owned or controlled directly or indirectly by the designated persons or entities; or for the benefit of persons and entities acting on their behalf or at their direction, except with a prior authorization from the Public Prosecutor upon the proposal of the NCTC.

- Whenever any of the designated persons or entities, or entities owned or controlled directly or indirectly by the designated persons or entities, attempt to conduct any financial transaction or other related services, the persons and authorities stipulated in the first paragraph of this Article, shall freeze the funds transferred for the benefit of the designated persons and entities, upon completion of the transaction, and promptly notify the NCTC in writing, to take the appropriate actions.

Under FATF Recommendations 10 and 22, DNFBPs must undertake CDD measures to identify the beneficial owner of their customers:

Recommendation 10: Customer Due Diligence CDD (extracts)

The CDD measures that DNFBPs must undertake are as follows:

(a) Identify and verify customer's identity using reliable, independent source documents, data or information.

(b) Identify the beneficial owner and take reasonable measures to verify the identity of the beneficial owner, such that the financial institution is satisfied that it knows who the beneficial owner is. For legal person and legal arrangements, financial institutions must understand and obtain information on customer's control and ownership.

Article (11) of the AML/CFT Law No. (20) of 2019 imposes on the DNFBPs the obligation of undertaking CDD measures to identify their customers, determine the beneficial owner and take reasonable measures to verify their identities using reliable, independent source documents, data or information until they are satisfied that they know who the beneficial owner is.

Article (11) of the AML/CFT Law

Financial institutions and DNFBPs, shall take customer due diligence measures, which includes taking procedures to identify their customers, whether permanent or occasional, and verify their identities using reliable, independent source documents, data or information. These procedures shall consist of:

1. Identifying any person acting on behalf of the customer, checking his identity and verifying that he is authorized thereto, pursuant to the relevant applicable rules.
2. Identifying the beneficial owner, and taking reasonable measures to verify his identity, using reliable, independent source documents, data or information until they are satisfied that they know who the beneficial owner is.
3. Obtaining information on, and understanding, the purpose and nature of the business relationship or the transaction.
4. For customers that are legal persons or legal arrangements, identifying the nature of the customer's business, his ownership and control structure, and the beneficial owner.

When financial institutions and DNFBPs are unable to comply with these measures or when they discover that the customers' data obtained is obviously fictitious or inadequate, they shall not open a bank account, initiate or maintain a business relationship, or carry out any transaction; and shall, when necessary, report to the Unit any suspicious transactions related to the customer.

The Implementing Regulation shall set forth the required CDD measures to be taken, including standards related to the identification and verification of beneficial owners.

Obliged entities are required to ensure that appropriate policies, procedures, systems and controls are put in place and implemented to deliver compliance with the applicable legal and regulatory requirements, including those in relation to beneficial ownership of legal persons and legal arrangements.
In all cases, Obliged Entities must know their customer in a certain degree of detail and to the extent required by the customer›s risk profile and in line with the risk-based approach.

3 | IDENTIFYING THE BENEFICIAL OWNER BY SUPERVISED ENTITIES WHEN CONDUCTING CDD MEASURES.

In order to ensure the compliance with the requirements of Article 46 aforementioned, the Decree-Law No. (19) of 2021 amending some provisions of Law No. (20) of 2019 on combating Money Laundering and Terrorism Financing, provides a penalty for violating the provisions contained in article 46 therein and related to the obligation of disclosing the nominator of nominee shareholder and nominee director. Indeed, an Article 87 bis was added to the aforesaid Law, which stipulates « any person who intentionally contravenes the provisions stipulated in paragraphs 2 and 3 of article 46 of this Law, shall be sentenced to imprisonment for a term not exceeding one year, and a fine not more than (100.000 QR) one hundred thousand Qatari Riyals, or one of these two penalties.

Furthermore, an article 18 bis was added to Commercial Companies Law promulgated by Law No. (11) of 2015, by virtue of Law No. (8) of 2022, which provides that «In implementation of the AML/CFT requirements stipulated in the Law on Combating Money Laundering and Terrorism Financing referred to above, the Minister shall issue regulatory decisions that determine the following: ....

4. The Disclosure procedures that nominee shareholders and nominee directors are required to apply in order to disclose, to the commercial company and the Ministry, the identity of their nominator on whose behalf they are acting."

Additionally, by virtue of the Decision of the Minister of Commerce and Industry No. (2) of 2022 on the Implementation of the AML/CFT Requirements related to Commercial Companies, the procedures for disclosing the nominator of nominee shareholder and nominee director, were determinated (in article 11 and 12 of the said decision). The identity of the nominator of nominee shareholder and nominee director, his role and status, shall be disclosed to the competent department responsible for the commercial registry and to the company, so that the competent department and the company are informed about the identity of the actual owner or real controller who named them. If the nominator is a legal person, nominee shareholders and Directors must identify all beneficial owner(s) of the nominator.

Moreover, article 13 or the Decision of the Minister of Commerce and Industry No. (2) of 2022 on the Implementation of the AML/CFT Requirements related to Commercial Companies, requires commercial Companies to maintain all information, documents and files related the disclosure of the Nominee Director or Nominee Shareholder, and any amendments or changes made thereto in the register of members or shareholders, as the case may be, and shall ensure they are adequate, accurate and up-to-date.

Nevertheless, nominee directors and nominee shareholders may be utilised to conceal and obscure the beneficial owner, to avoid the application of the state's legislation that imposes restrictions on foreign ownership of companies or places restrictions on foreigner's business activities. As well nominee director may be utilized to circumvent legal provisions that prohibit a person who has been convicted of a criminal offense[42] from managing the company.

To ensure that nominee directors and nominee shareholders are not misused for money laundering and terrorism financing, Recommendation 24 mentions that: "Countries that have legal persons able to have nominee shares and nominee directors should apply one or more of the following mechanisms to ensure they are not misused:

1. requiring nominee shareholders and directors to disclose the identity of their nominator to the company and to any relevant registry, and for this information to be included in the relevant register;
2. requiring nominee shareholders and directors to be licensed, for their nominee status to be recorded in company registries, and for them to maintain information identifying their nominator, and make this information available to the competent authorities upon request; or
3. using other mechanisms identified by the country[43]».

The State of Qatar implemented the first option; nominee shareholders and nominee directors must identify their nominator. Article (46) of the AML/CFT Law No. (20) of 2019 stipulates that "nominee shareholder and nominee directors must disclose the identity of their nominator to the legal person of which they are a shareholder or director and to the concerned supervisory authority.

If the nominator is a legal person, nominee shareholders and directors must disclose the identity of the beneficial owner/s of the nominator".

In other words, the nominee shareholder or nominee director must inform the competent department of the Commercial Registry(the supervisory authority) and the company of their status and role as nominee shareholder or nominee director and disclose the identity of their nominator who owns or holds the ultimate control over the company. On the other hand, if the nominator is a legal person, the nominee shareholder or nominee director must disclose the identity of the beneficial owner(s) of the nominator.

24 Article (97) of the Commercial Companies Law "The member of the board of directors shall not have been previously convicted of a criminal punishment, a dishonourable or honesty offence, of one of the crimes mentioned in Articles (334) and (335) of this Law, or he has been adjudged to be bankrupt, unless he has been rehabilitated ».

34 Other types of declaration measures can also be useful to prevent the misuse of nominee shareholder and director arrangements. For example:

a) Where the nominator is a legal person, countries should consider requiring disclosure of the identity of any natural persons who own or control the nominator.

b) Where a director is a legal person, countries should consider requiring at least one director to be a natural person, or the provision of information of any natural person who controls the director.

c) TCSPs often serve as nominee directors and shareholders as a way to ensure that the names of the entity's beneficial owners are not recorded.37 TCSPs are required to be subject to AML/CFT obligations and should be supervised (Recommendations 22 and 28), including for CDD which includes beneficial ownership information, Where nominee services are commonplace, a country should consider a licensing regime for nominee shareholders and directors. Such a regime would require the licenced nominee to maintain information on the person on whose behalf they are acting.

d) Criminals often use informal nominee arrangements whereby friends, family members or associates purport to be the beneficial owners of corporate vehicles. This can be particularly challenging given the informal and private nature of such arrangements. This issue can be addressed by placing obligations on the nominee to disclose to the company registry the identity of the person on behalf of whom they are acting and imposing sanctions for false declarations.

e) Measures to complement disclosure, such as increased accountability or awareness of accountability, to deter the misuse of such arrangements

The relevant law of the State of Qatar adopted the first option and prohibited the bearer shares as Article (46) of Law No.(20) of 2019 on Combating Money Laundering and Terrorism financing stated expressly "No legal person established in the State shall issue bearer shares"; as well Article (154) of the Commercial Companies Law No.(11) of 2015 stipulated that" The shares of the company incorporated in Qatar shall be nominal" which means that bearer shares are prohibited under the Commercial Companies Law.

Nominee Shareholder and Nominee Director

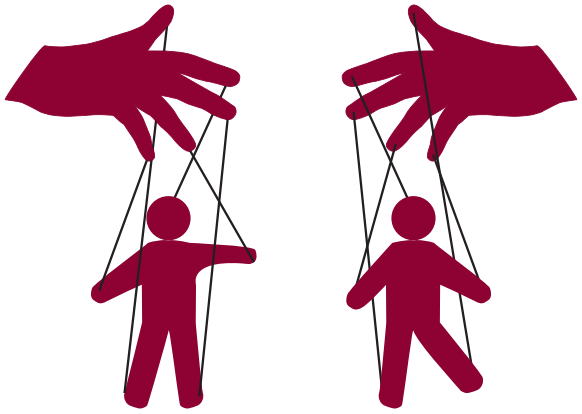

Nominee Shareholder and Director

These legal techniques and instruments are known in some Anglo-Saxon countries and fall under nominee arrangements.

In general, nominee arrangements refer to the situations where a nominee occupies a management or ownership position on behalf of an unnamed person, who may be involved in grand schemes corruption or criminal activities[39], as well nominee arrangements pose significant obstacles to the usefulness of commercial registry.

Nominee shareholders or nominee directors fall under legal arrangements.

- A nominee shareholder is registered as shareholder but holds shares for the benefit of another person and acts upon the instructions and guidance of the latter by virtue of a written agreement or other, concluded with the real owner of the share.
- A nominee director is the natural person who is registered as the director of the company, but he runs said company, directly or indirectly, by virtue of an agreement concluded with the person(s) who ultimately owns control over the company and based on that person(s) instructions and guidance. In both cases the nominator is the real and effective owner of the share who ultimately owns control over the company[40].

In legal terms, the nominee director and nominee shareholder shall oversee the management of the company; they accept and observe any legal obligations associated with their status as nominee director or nominee shareholder and as required by the relevant laws where the company is established. The relationship between the nominee shareholder or nominee director and the real shareholder or real director is governed by a trust or a contract concluded between the two parties.

Nominees arrangements are not intrinsically illicit, and nominee shareholder and nominee director may be used to shield the nominator from public disclosure requirements namely those in relation to companies listed in the stock exchange or to meet legal requirements of the country in which the company is incorporated, such as requirements for companies to have a director residing domestically[41].

93 Financial Action Task Force International (FATF), Guidance: Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 17

04 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership.", p. 36-37

14 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, Concealment of Beneficial Ownership.", p. 37

Instruments and mechanisms that may contribute to conceal and obscure the beneficial owner and the appropriate way to address them.

Some legal mechanisms and instruments may contribute towards concealing and obscuring the beneficial owners, which is essentially the case of bearer shares, nominee shareholders and nominee directors[33].

Bearer Shares[34]: They are shares that do not indicate the name of their owners but hold instead the term "to the bearer". Consequently, the person that has physical possession of the share shall be considered as its owner by the company; additionally, bearer shares are are traded by simple transfer of material possession. Ownership and control of bearer shares is transferred by way of physical exchange alone, like cash and negotiable instruments, as no record of the exchange needs to be documented or reported[35], which contributes towards concealing and obscuring the identity of the beneficial owner. In this type of shares, the originating company won't be able to identify the shareholder[36], but it shall have the opportunity to identify the owner of the share during the general assembly or upon the distribution of the dividends when the person who possesses the share presents the share which is in the form of a written document, either to attend the General Assembly and participate in the voting on the decisions of the General Assembly or to claim dividends to be distributed. As well, the company that issues the share shall not be informed of any transfer of such type of shares[37].

Bearer share constitutes a risk as it breaches the transparency requirements and can be used for money laundering and terrorism financing purposes; Indeed, the bearer share is considered equivalent to cash since it can be traded by way of physical or material transfer. Thus the competent authority cannot identify the person who has ultimate control over the legal person.

To address the risk of misuse of bearer shares for money laundering and terrorism financing purposes, Recommendation 24 stated" Countries that have legal persons able to issue bearer shares or bearer share warrants should apply one or more of the following mechanisms to ensure that they are not misused for money laundering or terrorist financing:

(a) prohibiting bearer shares and share warrants; or
(b) converting bearer shares and share warrants into registered shares or share warrants (for example through dematerialization); or
(c) immobilizing bearer shares and share warrants by requiring them to be held with a regulated financial institution or professional intermediary; or
(d) requiring shareholders with a controlling interest to notify the company, and the company to record their identity; or
(e) using other mechanisms identified by the country[38].

33 FATF Guidance, Transparency and beneficial ownership, October 2014, p. 16-17 – World bank / UNIDOC SATR, The puppet masters: how the corrupt use of legal structures to hide stolen assets and what to do about it, 2011, p.51 – 3 - Financial Action Task OECD and IDB, A- Force International (FATF). 2019. "Best practices on beneficial ownership for legal persons", p.62-63-64 beneficial ownership implementation toolkit, 2019, p. 5-6

43 In FATF Methodology -2018 glossary, bearer shares refer to: "negotiable instruments that accord ownership in a legal person to the person who possesses the bearer share certificate

53 Financial Action Task Force International (EGMONT GROUP). 2018 Concealment of Beneficial Ownership p.36

63 Unlike nominal shares which hold the name of their owners and traded upon registration with the shareholders register

73 Unlike nominal shares

83 Recommendation 24 Criterion 11 FATF Methodology for Assessing Technical Compliance with the FATF Recommendations and the Effectiveness of AML/CFT Systems

However, things are different when the control over the company or legal person is indirect; in other words, the indirect control takes place via a chain of participations in companies, where each of them forms a layer through which the natural person exercises ultimate control over the company or legal person. In this case, a chain of companies, in which the beneficial owner holds shares or that sequentially hold shares in each other's, is inserted between the company or legal person that is subject to the control and the natural person who is the ultimate beneficial owner[32] and has ultimate control over the company or legal person.

- **In case of indirect control**, companies that form the layers may constitute vehicles or tools used to hide the direct ownership. The following example describes the indirect control by comparing it with the direct control.

Example of Direct Control over a Legal Person

Shareholder "A" acquired the status of beneficial owner of company" B" since the shareholder is the direct and personal owner of 70% of the capital of said company

Example of Indirect Control over a Legal Person

Shareholder "A" is the beneficial owner of company "C" (the company that is subject to the control) although the shareholder does not have any direct share in its capital, the shareholder has met the definition of beneficial owner in an indirect way, since said shareholder holds 70% of the capital of the company "B" which in its turn holds up to 80% of the company "C"

When the ability of concealment would be high?

The ability to conceal and obscure in this case would be high due to two main factors:
Firstly: Multiple layers formed by companies or legal persons that are inserted between the natural person (beneficial owner) and the company that is subject to the control.
Secondly: the existence of the inserted companies or legal persons that form the layers, in various jurisdictions and countries, where most of the time the level of transparency is low and which lack of effective disclosure and information sharing systems.

An important consideration to keep in mind is that determining the beneficial owner is independent of the beneficial owner's nationality or place of residence. Determining the beneficial owner relies on objective criteria that are based on the ownership and control (in economical and factual terms and not legal terms) and regardless of the beneficial owner nationality, place of residence or any similar personal criteria[44].

23 OECD and IDB. A beneficial ownership implementation toolkit. 2019 p.3

44 Financial Action Task Force International (FATF), Guidance : Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 17-18

- Article (1) of the Implementing Regulations of the aforesaid law, defined the beneficial owner as: "the natural person who ultimately owns or controls a customer, through ownership interest or voting rights, or the natural person on whose behalf a transaction is being conducted, whether by proxy, trusteeship or mandate, or by any other form of representation. It also includes any person who exercises ultimate effective control over a legal person or arrangement, including any person exercising ultimate effective control by any means".

- Article (1) of Law No. (1) of 2020 on the Unified Economic Register defined the beneficial owner as: the natural person(s) who effectively and ultimately owns or controls a legal person or legal arrangement, or the natural person on whose behalf transactions are being conducted. It also includes any person who exercises ultimate and effective control over a legal person or legal arrangement.

When referring to this definition, the following basic remarks can be made:

- The concept of beneficial owner, effective beneficiary, real owner or ultimate beneficial owner differs fundamentally from the traditional and legal definition of legal owner. The beneficial owner is the natural person(s) who exercises effective control over the legal person or legal arrangement, or who benefits from it in the actual and economic sense of the word.

- The concept of beneficial owner focuses on the control that entitles use of assets or entity irrespective of the legal ownership. The simple example provided below, can demonstrate the difference between the legal owner and the beneficial owner.

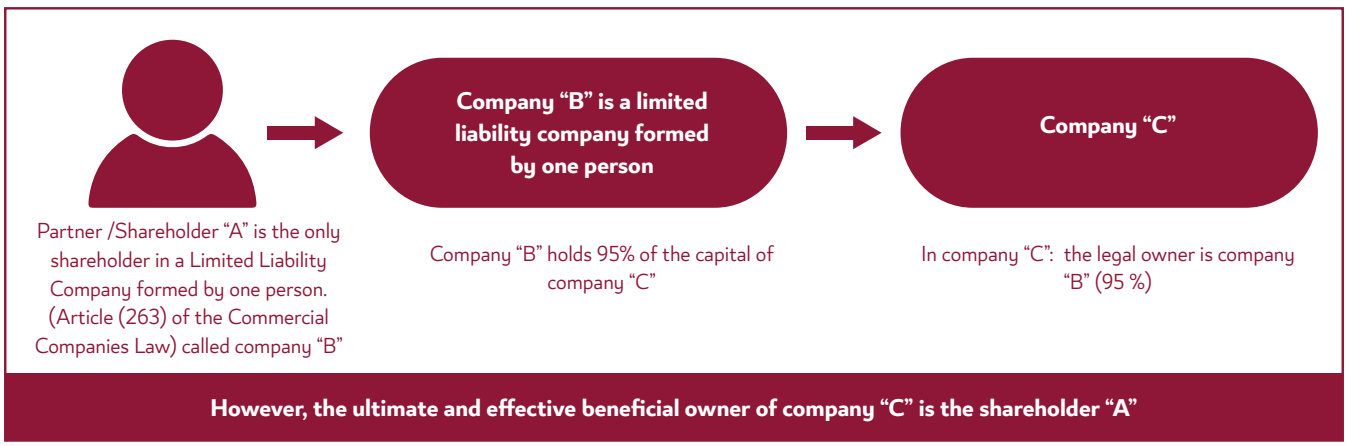

- **The beneficial owner can only be a natural person:** the beneficial owner is always a natural person, whether one individual or several natural persons, each one of them shall be a beneficial owner[30].

- **A legal person cannot by definition be a beneficial owner and the structure of the legal person or legal arrangement must be scrutinized to identify its beneficial owner:** DNFBPs must adhere to the principle of tracking the chain until identifying the natural person who is the beneficial owner of the legal person or legal arrangement, since a natural person shall necessarily have the ultimate control over any legal entity or legal arrangement.

- **A natural person may acquire the status of beneficial owner by direct or indirect means:** acquiring the status of beneficial owner in a direct manner, occurs when the shareholder in a company holds a certain percentage of the capital[31] that gives said natural person control over the company or legal person. It is a simple and clear case and does not raise any practical issue.

03 World Bank/ UNIDOC SATR: The puppet masters: how the corrupt use of legal structures to hide stolen assets and what to do about it, 2011, p. 19.

13 The Qatari law set the said ratio at 20% as described under Part Two and Part Three of the present Guidance.

To understand what beneficial owner means, one must refer to the international definition adopted by FATF[27]: "Beneficial owner refers to the natural person(s) who ultimately[28] owns or controls a customer and/or the natural person on whose behalf a transaction is being conducted. It also includes those persons who exercise ultimate effective control over a legal person or arrangement[29]".

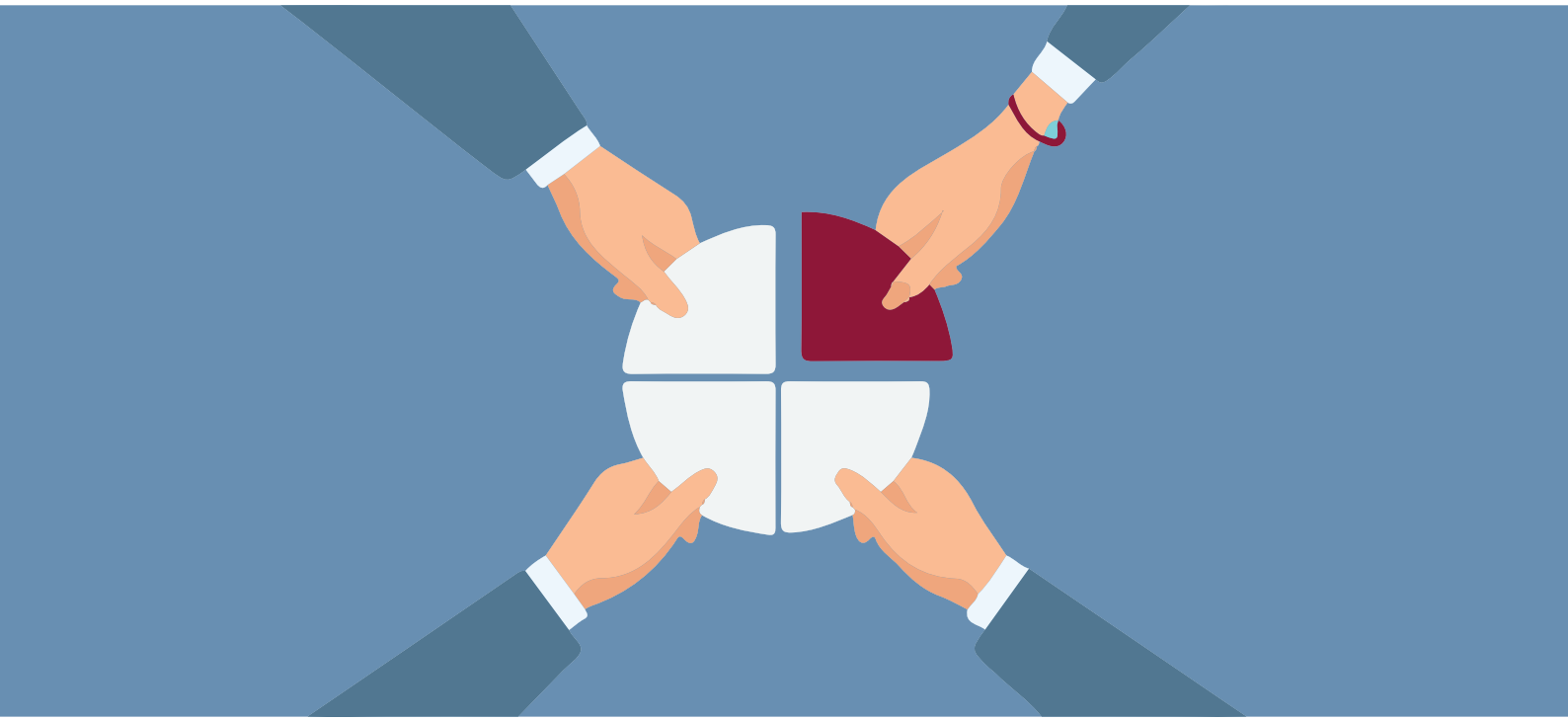

Qatari laws adopted these Recommendations or international standards as in the following provisions:

- Article (1) of Law No. (20) of 2019 on Combating Money Laundering and Terrorism Financing defined the beneficial owner as: "the natural person(s) who ultimately owns or controls a customer and/or the natural person on whose behalf a transaction is being conducted. It also includes those persons who exercise ultimate effective control over a legal person or arrangement".

72 In addition to FATF, various international bodies, agencies and organizations adopted initiatives that promote and enhance the transparency of legal persons and legal arrangements. In 2013, the G8 Summit at Lough Erne issued a Declaration on agreed principles in relation to the beneficial owner, which came in line with FATF Recommendation. As well the G8 published a workplan based on the practical steps that should be adopted to enhance transparency.

In 2014 the G20 endorsed 10 high level and core principles on beneficial ownership transparency which are as follows- Countries should have a definition of beneficial owner- assess and mitigate risks- collect beneficial ownership information- ensure timely access to beneficial ownership information- trusts should maintain beneficial ownership information- ensure timely access to beneficial ownership of trusts-financial institutions and DNFBPs-cooperate effectively domestically and internationally- ensure beneficial ownership information is accessible to tax authorities and combat tax evasion – ensure bearer shares and nominee shareholders or nominee directors are not misused.

Transparency International applied these principles to assess countries between 2015 and 2018 and it issued two reports in this regard:

- Transparency international, Just for show? Reviewing G20 promises on beneficial ownership, 2015.
- G20 Leaders or laggards? Reviewing G20 promises on ending anonymous companies, 2018.
- EITI issued an international transparency standard in relation to BO for extractive industries

The Extractive Industries Transparency Initiative (EITI) stand

82 Reference to ultimately owns or controls" and "ultimate effective control" refer to situations in which ownership/control is exercised through a chain of ownership or by means of control other than direct control

92 FATF definition of beneficial owner is the internationally accepted definition. The AEOI standard and the EOIR standard issued by OECD, both adopted said definition.

2 | THE CONCEPT OF BENEFICIAL OWNER

As well legal arrangements can take the form of "Waqf[24]"/ endowment which is the "dedication of a specific property from which benefit may be taken, and it can have any of the following types[25]:

1. Charitable Endowment is that in which the benefits are dedicated to a charitable cause at the outset,
2. Family Endowment is that in which the endowment is for the actual endower, his progeny, or both, or to any other person or persons, their progeny, or all of them, with the provision that it will terminate in all cases with a specific charitable cause.
3. Joint Endowment is that in which the benefits are dedicated to both a charitable cause and a family.
4. Bequest of a charitable, family or joint endowment.

Bequest of acts of kindness are considered as endowments unless the testator stipulates otherwise.

After clarifying the difference between the concept of legal arrangement and legal person, another substantial difference exists between these two concepts at the structure level. The structure of the legal person consists of shareholders who are legally equal. The structure of the trusts is more complex as it consists of contracting parties who don't have the status of shareholders but are instead parties who conduct various contractual roles and have diverse rights and obligations.

Difference in the Control Structure between a Company and a Trust[26]

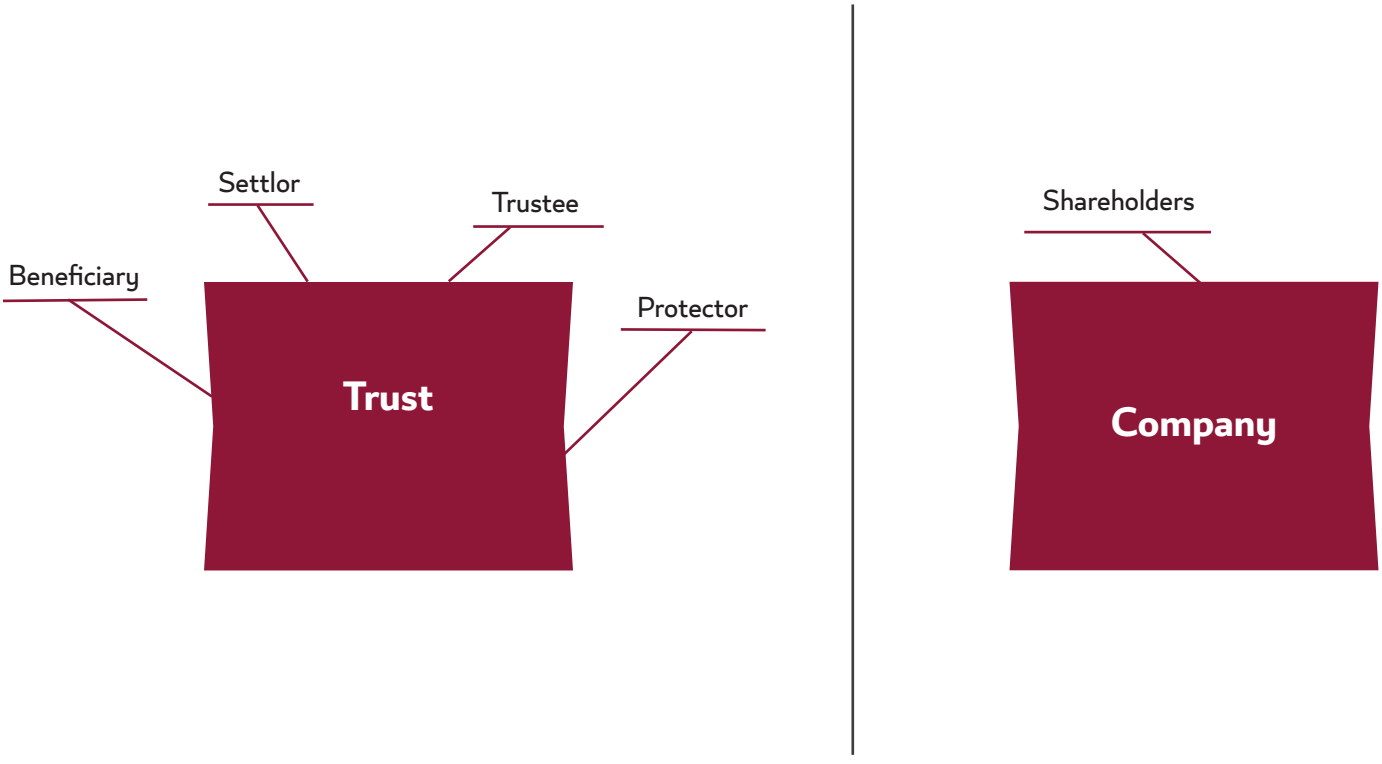

42 Article (1) of the Implementing Regulations of the UER Law No. (1) of 2020

52 Article (5) of Law No. (9) of 2021 on Endowments

62 OECD and IDB. A beneficial ownership implementation toolkit, 2019. P.12.

- Private Associations and Foundations: every association that comprise one or more natural or legal persons to conduct social, cultural, scientific, educational or professional, without seeking financial gain or engaging in political matters. The Private foundation is every foundation formed by one or more natural person or legal persons to conduct act(s) of good deeds, public or private benefit for an unlimited period, without seeking financial gain or engaging in political matters[17]. Private Associations and Foundations shall have a legal personality upon the completion of their registration and declaration process in conformity with the relevant law[18].

1.3.2 | Concept of Legal Arrangements

Legal Arrangements include express trusts or any other similar arrangements[19]:

- **Express trusts**: the settlor's[20] will for the creation of a trust is explicit and is neither implicit nor the result of the application of a law. Articla 1 of the AML/CFT law defines the express trust as a legal relationship that does establish a legal personality, created by a written deed , whereby a person places funds under the control of a trustee for the benefit of one or more beneficiaries or for a defined purpose .

- **Similar arrangements:** they include similar legal vehicles, which are provided for in some comparative legal systems e.g.: fideicomiso in the Spanish Law, Fiducie in the French Law or Treuhand in the German Law.

The term "Trust" refers to the legal relationships created - inter vivos or on death - by a person, the settlor, when assets have been placed under the control of a trustee for the benefit of a beneficiary or for a specified purpose[21]. A trust is also a structure in which a person (the settlor) transfers assets to another person (the trustee) who manages the entrusted assets following the settlor's instructions, but for the benefit of the beneficiaries either persons named by the settlor to receive income or the entrusted assets at some point, or a defined class of unnamed persons[22].

Trusts can be used to achieve varying objectives, including:

1. transferring the administration of an asset to a third party to organise an inheritance,
2. protecting assets for children, classes of family members or vulnerable adults,
3. managing in common an asset for a pool of corporations,
4. financing charity through an intermediary gathering funds ,
5. investing money with the view to finance an important expense in the future (e.g. education fees or retirement)[23].

71 Article (1) of Decree Law No (21) of 2020 on Private Associations and Foundations.

81 Articles (9) and (44) of Decree Law No (21) of 2020 on Private Associations and Foundations.

91 Article (1) AML/CFT Law No. (20) of 2019

02 FATF Methodology 2019 -glossary. Settlors are natural or legal persons who transfer ownership of their assets to trustees by means of a trust deed or similar arrangement.

12 Hague Convention of 1st of July 1985 on the Law Applicable to Trusts and on their Recognition A trust has the following characteristics:
a) the assets constitute a separate fund and are not a part of the trustee›s own estate;
b) title to the trust assets stands in the name of the trustee or in the name of another person on behalf of the trustee;
c) the trustee has the power and the duty, in respect of which he is accountable, to manage, employ or dispose of the assets in accordance with the terms of the trust and the special duties imposed upon him by law.

The reservation by the settlor of certain rights and powers, and the fact that the trustee may himself have rights as a beneficiary, are not necessarily inconsistent with the existence of a trust.

22 Inter-american development bank, Regulation of Beneficial Ownership in Latin America and the Caribbean, November 2017, Technical Note IDB-TN-1341. DC.https://publications.iadb.org/handle/11319/8646?locale-attribute=en.

32 Financial Action Task Force International (FATF), EGMONT GROUP, 2018, "Concealment of Beneficial Ownership.", p. 23

1.3.1 | Concept of Legal Person

The legal person is any entity, other than a natural person, which is capable of conducting a permanent business relationship with a financial institution or of gaining ownership of assets. This includes companies, institutions, foundations, or any relevantly similar entity[4]. The legal person is any person other than a natural person[5] that has:

1. Separate assets,
2. Legal capacity within limits defined by its founding constitution or as provided by law,
3. The right to litigate,
4. A separate registered office (headquarters),
5. Its own nationality.

Therefore, shall be considered as legal persons, commercial companies (except Particular Partnership Company[6]), Partnership Company, Limited Partnership Company, Public Shareholding Company, Private Shareholding Company, Limited Company by Shares and Limited Liability Company[7], which accede to legal personality after their declaration in accordance with the provisions of the law[8]. The category of "legal persons" includes also, civil Companies[9] like law firms[10], as well as Investment funds, since Law No.(25) of 2002 stipulates "each fund shall have a legal personality and its own assets and properties that are independent from the founder."[11]

Moreover, legal entity include Non- Profit Organization, which means any legal entity or person, legal arrangement or organization, which collects or disburses funds for charitable, religious, cultural, educational, social or fraternal purposes; or for the carrying-out of other types of charitable works for the public benefit[12]. Non-Profit Organization[13] include:

- Private Foundations for Public Benefit: The Private Foundation for the Public Benefit is an entity established by one or more natural or juristic persons for the purpose of achieving one or more objectives for the public benefit. The Foundation shall have a legal personality and be financially Independent[14].

- Private Charity Associations and Foundations: Charity Association is an association that comprise natural or legal persons to carry out charitable or humanitarian activity, without seeking financial gain or engaging in political matters. Private Foundation is every private entity that comprise one or more natural or legal persons to carry out charitable or humanitarian activity for an unlimited period, without seeking financial gain or engaging in political matters[15]. Private Charity Associations and Foundations shall have the legal personality upon the completion of the registration and declaration process under the relevant law[16].

4 Article (1) AML/CFT Law No. (20) of 2019. Under the glossary of FATF Methodology 2019: Legal persons refers to any entities other than natural persons that can establish a permanent customer relationship with a financial institution or otherwise own property. This can include companies, bodies corporate, foundations, partnerships, or associations and other relevantly similar entities.

5 Article (54) of the Civil Code

6 Article (53) of the Commercial Companies Law stipulates that the Particular Partnership Company is a concealed company that shall not produce any effects against the right of others and shall not enjoy a legal entity. It shall not also be subject to any of the declaration procedures.

7 Commercial Companies Law, Article (4) of Law No. (11) of 2015.

8 Commercial Companies Law No. (11) of 2015 Article (8).

9 Article (53) of the Civil Code No. (22) of 2004.

01 Article (17) of Law No. (23) of 2006 Regarding Enacting the Code of Law Practice.

11 Articles (1) and (6) of Law on Investment Funds No. (25) of 2002.

21 Article (1) of AML/CFT Law No. (20) of 2019 and Article (1) of Law No. (15) of 2014 Law Regulating Charitable Activities as amended by Law No. (4) of 2020.

31 UER Implementing Regulations Article (1).

41 Article (2) Decree Law No (21) of 2006 Regarding Private Foundations for Public Benefit.

51 Article (1) of Law No. (15) of 2014 Regulating Charitable Activities as amended by Law No. (4) of 2020.

61 Articles (14) and (36) of Law No. (15) of 2014 Regulating Charitable Activities as amended by Law No. (4) of 2020.

for another form of legal arrangement;

e- acting as, or arranging for another person to act as, a nominee shareholder for another person.

5. Any other activity or profession set forth in a decision issued by the Council of Ministers upon the proposal of NAMLC.

The success of any legislative system in identifying the beneficial owner relies on the success of the public and private sectors in engaging together in a participatory approach that is based primarily on the endeavour of financial institutions and DNFBPs to identify the beneficial owner of their customer when taking CDD measures. Additionally, it relies on the government quest to require legal persons and legal arrangements established in the state, to identify their beneficial owner through the obligation of disclosing their beneficial owner. Therefore, **Part Three** of the present Guidance is dedicated to the obligations of the legal persons, legal arrangement and the authorities entrusted with the power of approving their establishment, to collect and keep complete, accurate and current beneficial owner's information in relation to legal persons and arrangements established in the State and to make it available to public authorities, financial institutions and DNFBPs.

This part of the Guidance is designed to help the competent department, i.e the administrative unit responsible for the commercial registration and licensing in the Ministry of Commerce and Industry, which is in charge of maintaining the UER, the Regulatory Authority for Charitable Activities (RACA) , the General Authority for Islamic Affairs and Endowments and other competent authorities in the State that are responsible for the registration of legal persons or legal arrangements, understand the obligations that they assume by virtue of Article (45) of the AML/CFT Law as amended by Decree Law No. (19) of 2021) and the UER Law No. (1) of 2020.

Besides, this Guidance allows the above mentioned entities to provide necessary clarification to their licensed or registered commercial companies, NPOs, endowments and other legal persons and arrangements, in relation to the obligations imposed on them, for the purposes of identifying their beneficial owner and disclose relevant information as stipulated in the Law.

1.3 | Scope

The UER Law No. (1) of 2020 requires legal persons and legal arrangements to disclose the identity of their beneficial owners and to keep the relevant information in a register that they shall keep for this purpose. Furthermore, said Law imposed this requirement as a condition for their registration, renewed or to make notation of any changes or amendments thereto. As well, the competent authorities must receive and gather the information disclosed by their registered or licensed legal persons and arrangements in the beneficial owners' register and disseminate it afterwards to the UER.

Regarding the identification of the beneficial owner in the course of conducting CDD measures, the Law on combating money laundering and terrorism financing and its implementing regulations, adopts criteria for identifying the beneficial owner which differs depending on whether the entity (the customer) is a legal person or a legal arrangement.

Therefore, a definition and distinction between these two types, which are referred to in Part Two and Part Three of the present Guidance, must be made, knowing that they both form what is known by legal vehicles for money laundering.

1.2 | Objectives

The Ministry of Commerce and Industry (MOCI) developed this Guidance with the aim of reviewing and clarifying the concept of beneficial owner as stated by international standards, namely FATF Recommendations and Qatar's legislative framework, which is essentially the AML/CFT Law No. (20) (which was amended by Decree Law No. (19) of 2021), its Implementing Regulations (Council of Ministers' Decision No. (41) of 2019 Promulgating the Implementing Regulations of Law No. (20) of 2019 on Combating Money Laundering and Terrorism Financing, which was amended by Council of Ministers' Decision No. (14) of 2021), the Unified Economic Register (UER) Law No. (1) of 2020 and its Implementing Regulations (Council of Ministers' Decision No. (12) of 2020 Promulgating the Implementing Regulations of the United Economic Register issued by Law No. (1) of 2020) that is the subject of **Part One**.

Part Two of the present Guidance aims to provide necessary assistance to Qatar's DNFBPs in identifying the beneficial owner when taking Customer Due Diligence (CDD) measures for their customer as stipulated in Article (11) of the AML/CFT Law No. (20) of 2019, the Council of Ministers Decision No. (41) of 2019 Promulgating the Implementing Regulations of the AML/CFT Law, the Decision of the Minister of Commerce and Industry No. (48) of 2020 on the Promulgation AML/CFT Compliance Rules for Auditors, Dealers in Precious Metals or Precious Stones, Trust and Company Service Providers, AML/CFT Compliance Rules for Lawyers and AML/CFT Compliance Rules for Real Estate Agents and Authorized Notaries issued by Decisions of Minister of Justice No.(24) and (25) of 2020 (referred to hereinafter by Compliance Rules).

According to Article 1 of the aforementioned rules, Due diligence measures signify A series of measures undertaken by Designated Non-Financial Businesses and Professions DNFBPs, which includes identifying the customer, verifying the customer's identity using original documents, data or information from a reliable and independent source, establishing whether the customer is acting on behalf of another person, verifying that any person purporting to act on behalf of the customer is authorised to act on behalf of the customer and identifying and verifying the identity of that person, understanding the nature of the customer's business or activity pattern, as well as the nature and purpose of the business relationship and identifying the legal form of the Customer, whether the customer is a natural or legal person or legal arrangement.

The provisions of Part Two of the present Guidance discuss the DNFBPs under the supervision of MOCI and MOJ (referred to hereinafter by supervised entities), as follows:

1. Real estate agents, when they are involved in transactions for a client concerning the buying and/or selling of real estate

2. Dealers in precious metals and dealers in precious stones when they engage in any cash transaction with a customer equal to or above fifty thousand QR (50,000 QR).

3. Authorized notaries, lawyers, accountants and auditors, whether sole practitioners, partners or employed professionals within professional firms when they prepare for, or carry out, transactions for their clients concerning the following activities:
   a- Buying and selling real estate;
   b- Management of client money, securities or other assets;
   c- Management of bank, savings or securities accounts;
   d- Organization of contributions for the creation, operation or management of companies or other entities;
   e- Creating, operating or management of legal persons or arrangements and buying and selling business entities.

4. Trust and company service providers when they prepare for or carry out transactions for a client concerning the following activities:
   a- acting as a formation agent of legal persons;
   b- acting as, or arranging for another person to act as, a director or secretary of a company, a partner of a partnership, or a similar position in relation to other legal persons;
   c- providing a registered office, business address or accommodation, correspondence or administrative address for a company, a partnership or any other legal person or arrangement;
   d- acting as, or arranging for another person to act as, a trustee of an express trust or performing the equivalent function

1.1 General Framework

No one can deny or contest the constructive and positive role played by companies and legal arrangements. In fact, they contributed to a large extent, to the economic growth, completion of projects and creation of wealth in a market based on private initiative and free investment. They constituted the structures or the framework that participated in accumulating capitals necessary to achieve investments and develop projects in various economic sectors within licit activities.

However, this constructive role does not conceal the dark side that economic establishments, particularly commercial companies and legal arrangements may have in facilitating the commission of criminal activities; these entities may be misused for criminal activities or used to benefit of criminal proceeds. Criminal actors are attracted to corporates and legal arrangements, as they can be exploited to conceal and/or obscure the illicit source of funds generated from various criminal activities e.g. bribery, tax evasion, theft, misappropriation of public/ companies funds, fraud, drugs and arms trafficking, smuggling, bankruptcy fraud, swindle....). Criminals may use these entities as channels to obscure and conceal the illicit and criminal source of funds, avoid the legal consequences of their actions and benefit of the proceeds of the crimes[1] they commit.

Consequently, the more they can conceal and obscure such sources the more their attempt is successful. As well, the lack of transparency limits the ability of law enforcement authorities in identifying natural persons who are behind these entities and legal arrangements and thus prevent them from tracing, prosecuting and dissuading the actors of financial crimes and other proceeds generating offences. Accordingly, this becomes an incentive for the latter and a motivation for others to commit crimes and generate illicit proceeds[2].

Indeed, countries, authorities and international organizations acquired conviction that the lack of complete, accurate and current beneficial owner's information that can be accessed promptly and in a timely manner, may be an incentive to commit money laundering and terrorism financing crimes, as this obscures the identity of criminals and suspects and conceals the real purpose of accounts held at banks or assets kept for the company or legal arrangement; additionally it obscures and conceals the source or use of funds and assets which are placed in the name of the corporate or legal arrangement.

Therefore, the need to identify the beneficial owners of legal persons and legal arrangements emerged, as the more the information in relation to the company's capital structure, beneficial owners of legal persons and legal arrangements, nature and type of activities and source of funds is provided and made available to the law enforcement authorities and other competent authorities in the State , enabling them identify natural persons involved in criminal activities and those who use legal entities or legal arrangement as front companies to conceal or obscure their illicit activities[3], the less is the risk of misuse of legal persons and legal arrangements.

1 Refer to the study on exploiting legal structures for criminal activities: World bank / UNIDOC SATR, the puppet masters: how the corrupt use of legal structures to hide stolen assets and what to do about it, 2011

2 Financial Action Task Force FATF, The misuse of corporate vehicles, including trust and company service providers; 2006 - Financial Action Task Force FATF and Caribbean financial action task force CFATF, Money Laundering using trust and company service Providers, October 2010 - Financial Action Task Force International (FATF), Guidance : Transparency and Beneficial Ownership, 2014, p. 3

3 OECD and IDB, A beneficial ownership implementation toolkit, 2019, p.4-5

1 | INTRODUCTION

Contents

1 Introduction	2
1.1 General Framework	3
1.2 Objectives	4
1.3 Scope	5
1.3.1 Concept of Legal Person	6
1.3.2 Concept of Legal Arrangements	7
2 The Concept of Beneficial Owner	9
3 Identifying the Beneficial Owner by Supervised Entities when Conducting CDD Measures.	16
3.1 Criteria to Identify the Beneficial Owner of Natural Persons	18
3.2 Criteria to Identify the Beneficial Owner of Legal Persons	19
3.3 Standards Applied to Identify the Beneficial Owner of Legal Arrangements	28
4 Identifying the Beneficial Owner of Legal Persons and Legal Arrangements to Enhance Transparency: The Unified Economic Register (UER).	30
4.1 Legal Persons and Legal Arrangements Obligation to Disclose the Identity of the Beneficial Owner	34
4.1.1 Entities Subject to the Obligation of Disclosing the Identity of the Beneficial Owner	35
4.1.2 Information Required when Declaring the Identity of the Beneficial Owners	38
4.1.3 Criteria for Identifying Beneficial Owners for Declaration Purposes	39
4.2 Making Required Information on Beneficial Owners Available	40
4.2.1 Making required information on beneficial owners available within the State	40
4.2.2 Exchange of Information with Foreign Counterpart	40
5 Sanctions and Penalties Imposed for Breaching BOs Obligations	42
5.1 Breaching the Obligations Related to the BO when Undertaking CDD Measures	43
5.1.1 Penalties	43
5.1.2 Administrative and Financial sanctions	43
5.2 Sanctions for Breaching Beneficial Owner's Declaration Requirements	44
5.2.1. Penalties	44
5.2.2 Administrative and Financial sanctions	45
6 Guidance on frequent methods of Concealing Beneficial Owner	47
References	50

mociqatar | 16001 | +974 66111400 | www.moci.gov.qa

www.moci.gov.qa

وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

GUIDANCE ON BENEFICIAL OWNERSHIP

2024